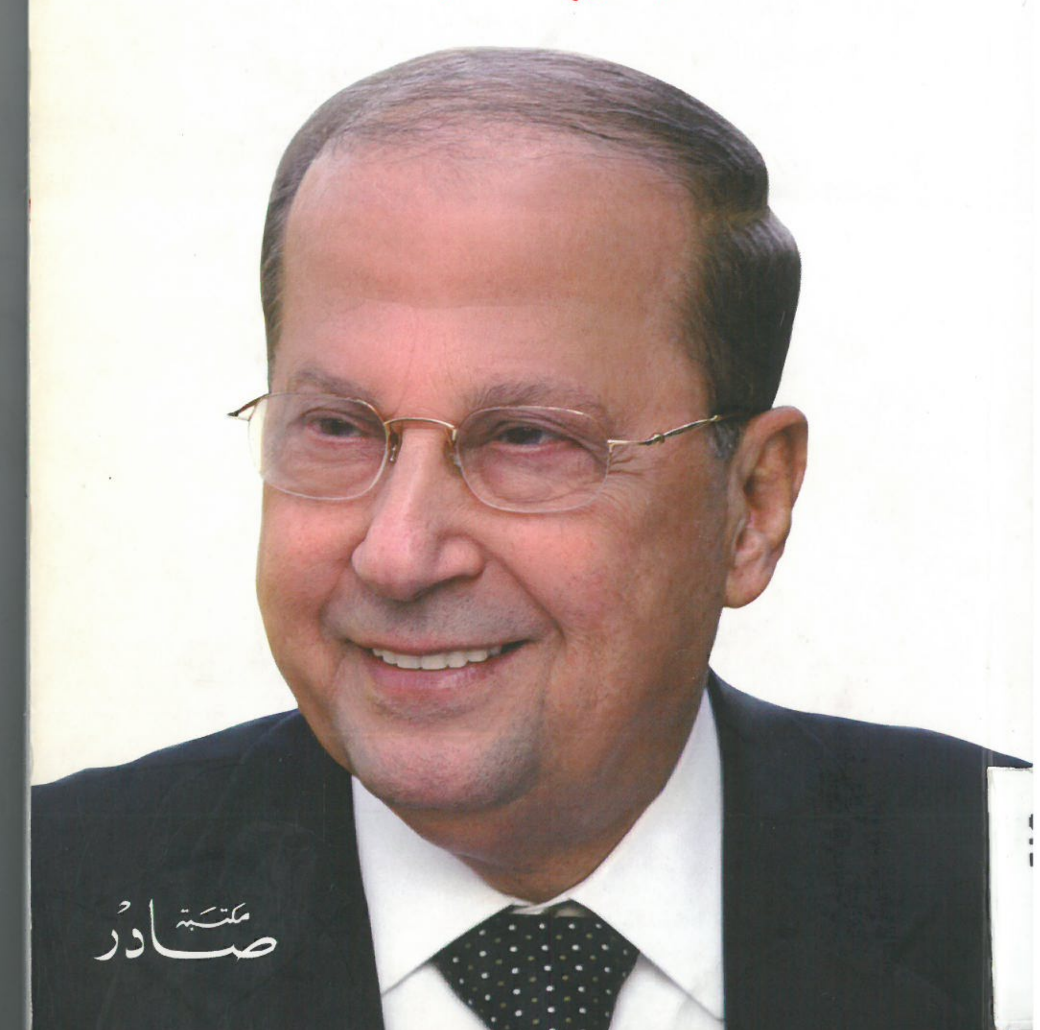
العماد
ميشال عون

حاوره فريدريك دومون

رؤيتي للبنان



مكتبة صادر

العماد

ميشال عون

حاوره فريديك دومون

رؤيتي للبنان

مكتبة صادر

العنـــوان : رؤيتي للبنان

المؤلف : الجنرال ميشال عون

حاوره فريدريك دومون

الترجمة : نقلته الى العربية بتصرّف هدى يمّين

الحجم : ١٣×٢١,٥

عدد الصفحات : ٢٤٨

الناشر : مكتبة صادر

الطباعة : مطبعة صادر

ملاحظات: - جميع الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر مؤلفه ولا تعبر عن رأي الناشر، وتالياً، فهو ليس مسؤولاً عنها.

- وفاقاً لاجتهاد مستقر، ان الاخطاء او الاغفالات غير المقصودة التي قد ترد في هذا الكتاب رغم عناية المؤلف والناشر الحكيمة لا ترتّب اية مسؤولية على الناشر.



كلمة شكر

في الوقت الذي أكتب فيه هذه الصفحات، يمرّ لبنان مجدّدًا بحقبة صاخبة من تاريخه. فبعد حرب شنّتها عليه إسرائيل في صيف ٢٠٠٦، تجد القوى الحكوميّة المسمّاة بـ «الأكثريّة النيابيّة» نفسها وجهًا لوجه مع المعارضة في ورطة يصعب الخروج منها. ففي جو إقليمي ضاغط ومضنٍ، يتّهم كل فريق الفريق الآخر بخدمة مصالح القوى الأجنبيّة. وسط هذه المواجهة، يقود العماد ميشال عون – الشخصيّة الأكثر جدلاً على الساحة السياسيّة اللبنانيّة – مع «حزب الله»، مصير المعارضة.

لقد اكتشفت الشرق في زمن مبكّر، وأثّرت في طفولتي حكايات الرحّالة الكبار. كما تعرّفت لاحقًا إلى حقيقة أخرى جعلتني أغوص في التعقيدات السياسيّة والتاريخيّة لهذه المنطقة من العالم.

في أوائل تشرين الأوّل من العام ١٩٩٠، كنت أعدّ لبرنامج تلفزيوني لإحدى المحطّات الفرنسيّة في السفارة

اللبنانيّة في باريس، وكان ذلك بعد ثلاثة أشهر من غزو صدّام حسين للكويت، حين تحالفت يومها أكثر من ثلاثين دولة، على رأسها الولايات المتّحدة الأميركيّة، مهدّدة بالسلاح إعادة السيادة إلى المملكة النفطيّة الصغيرة، في حال لم تنسحب منها القوّات العراقيّة.

وفي بيروت، كان الآلاف من اللبنانيّين يحتشدون ليل نهار أمام القصر الجمهوري في بعبدا، حيث كان العماد ميشال عون، رئيس مجلس الوزراء الشرعي، يقاوم الهجوم المعلَن عليه من قِبَل القوّات السوريّة وحلفائها اللبنانيّين، متوعّدين بإزالته إذا ما استمرّ في رفضه الإنصياع لأوامرهم. وأصبحت دمشق حليفة واشنطن في حملة تحرير الكويت، وفي وقت لم يعارض أيّ بلد أوروبي - بما في ذلك فرنسا - هذا الهجوم الذي أغرق بلاد الأرز في «سلام - سوري»، حتّى رحيل قوّاتها في نيسان من العام ٢٠٠٥.

وفي باريس، تجمّع مئات اللبنانيّين أمام سفارتهم احتجاجًا على ما كان يبدو وشيكًا وحتميًّا، ومن بين هؤلاء الطالبة سينتيا، التي أصبحت زوجتي فيما بعد. أكّدت لها يومها تعلّقي ببلدها، كما عاهدت نفسي على البحث الدؤوب

أبدًا، لاكتشاف الشرق والتعرّف إلى أهله عن كثب. وأتوجّه بالشكر إلى سينتيا بادئ ذي بدء، لنقلها إليّ شغفها ببلدها.

في ١٣ تشرين الأوّل من العام ١٩٩٠، أُبعد العماد ميشال عون عن الحكم من خلال عمليّة عسكريّة سوريّة-لبنانيّة، حملته على اللجوء إلى السفارة الفرنسيّة، لتبدأ بعدها أربع عشرة سنة من النفي إلى فرنسا.

وصلت إلى بيروت في السابع عشر من تشرين الأول من تلك السنة، لأتحقّق من المأساة الحاصلة، وليتّضح لي، أنّ لبنان صار بأكمله ينوء تحت السيطرة السوريّة. وكنت بالطبع أتتبّع مسيرة هذا الجنرال الثائر الذي حاول طوال سنتي حكمه، استعادة السيادة للدولة اللبنانيّة وتحريرها من الوصاية الأجنبيّة، ومن سيطرة الميليشيات.

وبعودته في السابع من أيّار من العام ٢٠٠٥، كان وجه لبنان قد تغيّر. ففي الرابع عشر من شباط، اغتيل رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري في بيروت، وسط ذهول غالبيّة اللبنانيّين وغضبهم، ممّا جعل المجتمع الدولي، يدين عمليّة الاغتيال هذه.

وغصّت الشوارع بتظاهرة شعبيّة لم يسبق لهـا مثيـل، شارك فيها أنصار العماد عون والمتعـاطفون معـه، فـي الرابع عشر من آذار من العام ٢٠٠٥، مدعومة بإصـرار المجتمع الدولي على تطبيق القرار ١٥٥٩ الـصادر عـن مجلس الأمن في الأمم المتّحدة، القرار الذي حمل القـوّات السوريّة على الإنسحاب من لبنان بعد تسع وعشرين سـنة من الإحتلال.

وهذه المرّة أيضًا، ينطلق ميشال عون منـدفعًا وحـده، وفي وجه كلّ القوى السياسيّة في معركة الإنتخابات النيابيّة التي جرت في الربيع باسم «هذه الرؤية من أجل لبنـان»، رؤيته الشخصيّة.

وبعد ستّة أشهر، ومع كتلته النيابيّة، قـام بتفـاهم مـع «حزب الله»، تمحور حول نقاط عشر. وانتُقِد هذا التفـاهم من شريحة أساسيّة من الطبقة الـسياسيّة، التـي طرحـت بدورها، كلّ المسائل الخلافيّة التي عصفت بالبلـد الـشرق أوسطي الصغير، منذ انوجاده فـي العـام ١٩٢٠، بغيـة التوصّل إلى حلول سياسيّة لها.

هذا التفاهم بين قوّتين سياسيّتين متعارضتين في الظاهر، والذي يتطرّق إلى سلاح «حزب الله»، كما إلـى العلاقـة

المأزومة مع سوريا، وإلى ضرورة إعادة بناء الدولة، كـلّ هذه الأمور دفعتني إلى طرح أسئلة كثيرة.

هكـذا، فقد تجـاوزت، وبنـاءً علـى طلـب الناشـر Claude Durand والذي أشـكر ثقتـه بـي، كـلّ الأسـئلة الكلاسيكيّة والآراء المنحازة، كي أتوصّـل إلـى معرفـة الأسباب التي جعلت من العماد عون، أحد أهمّ صانعي هذا التفاهم، يقوم بتلك الخطوة. وأنا اشكره لقبوله إجراء هـذا الحوار الذي حقّقته دون محاباة ولا تنازل حـول مواضـيع ومسائل اخترتها بنفسي. فهذا الكتاب يحـاول أن يختـصر فكره.

ف. دومون



المقدّمة

إلى متى سيبقى لبنان ساحة رهان...؟
هل يمكن لبلد متعدّد الطوائف أن يصمد
في الشرق الأوسط؟

إنّ معظم الاتّجاهات الثقافيّة المستوحاة من الرؤية الأميركيّة، والتي انضوى فيها عدد من الباحثين في العلوم الاجتماعيّة في السنوات الأخيرة، تطرح رؤية تشاؤميّة بما يخصّ بلدان الشرق الأوسط. فتبادرت إلى ذهني نظريّة «صدام الحضارات»، كنموذج يعكس ليس فقط العلاقات الدوليّة، بل أيضًا الديناميّة السياسيّة - الاجتماعيّة لكلّ بلد. والتطوّرات المأساويّة التي عرفتها بلدان هذه المنطقة، صارت تُعرف حصرًا من خلال قراءة شبه طائفيّة أساسيّة، وينتج عن ذلك في الشرق الأوسط تراكم مجموعات دينيّة، مذهبيّة وإتنيّة، غير قادرة أن تتعايش في إطار دول حديثة وعصريّة. والمرحلة الجديدة، المبنيّة على التشدّد

والاستقطاب بين الطوائف، والتي تسيّرها الحرب الأميركيّة ضدّ العراق، تتخطّى حدود الكيانات الوطنيّة. فاحتلال هـذا البلد، ونتائجه المدمّرة على صعيد الوحدة، كما على صعيد النسيج الاجتماعي، هو شهادة أكيدة تتلاءم والقراءة الـسالفة الذكر. وهذه النظريّة ليست جديدة، فهي تتناول في حـسابها شروط وافتراضات أصول الإستعمار الكلاسيكي للبـشريّة وتطوّرها، كما تتناول الإستشراق. وبغضّ النظر عن التأثير الشديد للعوامل الخارجيّة وللـسياسة المتـسلّطة وللتـدخّل العسكري المباشر في منطقـة ذات أهمّيّـة كبـرى علـى الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي والتي تحـدّد مـستقبل العالم، فالمقاربة المذكورة ستتركّز فقـط علـى العوامـل الداخليّة. في مقدَّم المتّهمين تبرز التعدديّة المذهبيّة والاتنيّة، مولّدة النزاعات والحروب. ولبنان بلد التعدّديـة بامتيـاز – دائمًا بحسب هذه المقاربة – سوف يكون نقطة الانطـلاق، مع اندلاع حروبه الطويلة والدامية، لعمليّة التفتيت المذهبي والإتني للكيانات الوطنيّة «المصطنعة»، التي نشأت بنتيجة تقسيم الإمبراطوريّة العثمانيّة.

في العام ١٩٧٦، أي بعد سنة علـى انـدلاع الحـرب اللبنانيّة، اعتبر إسحق رابين، وزيـر الـدفاع الإسـرائيلي

يومذاك، أنّ هذه الحرب ستكون البرهـان القـاطع علـى استحالة التعايش بين مختلف الجماعات الدينيّة في أيّ بلـد شرق أوسطي. وما التنكّر لهذا التعايش المألوف والعريـق في هذه المنطقة بين المجموعات الدينيّة والإتنيّة، في مجتمع ساهم بتكوين الحضارة العربيّة، إلاّ نكران للتاريخ. ولم تكن صدفة محاولة الدعاة للحياة المشتركة، إعادة كتابة تـاريخ هذه الحضارة إلاّ من أجل تثبيت هذه المقاربة. إنّه تجـسيد حيّ لكينونة لبنان على رغم الأزمات التي مرّ بها، وبالتالي تكذيب واضح للمقاربات المذهبيّة. من هنا، فإنّ بحثًا دقيقًـا لهذه الأزمات يلجأ إلى الناحيتين التحليليّة والنظريّـة فـي العلوم السياسيّة، باستطاعته أن يفهمنـا اجتمـاع العوامـل الداخليّة منها والجيوستراتيجيّة التي أوجدتها. وعـوض ردّ فشل تطوّر الانصهار الوطني في لبنان إلى عجـز «شـبه وراثي» عند اللبنانيّين، لتجاوز الإنتماءات الطائفيّة توصـلاً إلى الإنتماء الوطني، من الأجدى تفهّم العوائق والعراقيـل التي حالت دون هذا التجاوز.

انطلاقًا من الفرضيّة القائلة، إنّ الأمم هي بنى اجتماعيّة تاريخيّة، وليست حقائق كلّيّة وثابتة عبـر التـاريخ، فـإنّ

التحدي المطروح أمام اللبنانيّين، يكون بإعادة بناء صيغة وجودهم السياسي في إطار واقع إقليمي مضطرب.

منذ نيله الاستقلال، وجد لبنان المعاصر نفسه في قلب الأعاصير. وسيكون لاحقًا أكثر البلدان العربيّة المتأثّرة بالصراع الإسرائيلي – العربي، وتداعياته: فالاضطرابات التي عاشتها البلدان المجاورة، وتصاعد القوميّة العربيّة، كما الحرب الباردة، كلّها عوامل زعزعت بدرجات متفاوتة، توازناته الداخليّة الهشّة. والهشاشة هذه، كان مردّها الأساسي طبيعة نظامه السياسي. هذا ما ذكره بالضبط نوّاف سلام[1] عندما قال: «يؤكّد الدستور اللبناني على المساواة الشكليّة والقانونيّة والسياسيّة ما بين اللبنانيّين... أمّا الوصول إلى الوظائف الرسميّة والسياسيّة والإداريّة، فإنّه خاضع إلى نظام التوزيع الطائفي الذي يتناقض والمادّة السابعة من الدستور. وبالنسبة إلى الوظائف السياسيّة، فالعرف الدستوري المعمول به منذ سنة ١٩٤٣ يقول إنّ رئاسة الجمهوريّة هي للموارنة، رئاسة مجلس النواب للشيعة، ورئاسة مجلس الوزراء للسنّة، ويخضع تأليف

(١) نواف سلام «الحالة اللبنانيّة» منشورات دار النهار ص. ٥٦ – ٦٣.

الحكومة إلى المنطق ذاته في التوزيع الطائفي للحقائب الوزاريّة... وينتج عن هذا المنطق الطائفي، أنّ اللبنانيّين بصفتهم «مواطنين مُفترضين» بحسب البند السابع في الدستور، ليسوا في الواقع إلاّ أفرادًا تابعين للطوائف، التي تختلف الحقوق السياسيّة فيها ما بين طائفة وأخرى. ويبقى التوزيع الطائفي للوظائف العامّة الذي من شأنه أن ينظّم جامعًا مشتركًا بين الطوائف. وبسبب التسلسل الإداري للحقوق المختلفة الناتجة عنه، يصير مصدر نزاع مستمرّ ويقود إلى مواجهة بين الطوائف، وتصبح الدولة رغم مشروعيّتها ونفوذها ضعيفة، ولا يعود باستطاعتها لعب دور ضابط الصراع في البلاد، بل يقتصر دورها على المجازفة». ويلجأ السياسيّون المهيمنون، – وللحفاظ على سلطتهم وامتيازاتهم – إلى تجييش المتضامنين معهم من أبناء طوائفهم لأجل تعزيز منطق المحسوبيّة المستوحى من النظام الإقطاعي، والمرتكز على استبدال الاستقامة بخدمات وبحماية أعضاء كلّ طائفة وزعمائها.

تفتح الزبائنيّة الباب واسعًا أمام زعماء الطوائف من أجل الإبقاء على قواعدهم الاجتماعيّة وتوسيعها والمحافظة عليها. والزبائنيّة في لبنان – ومنذ العثمانيّين – متجذّرة في

نفوس الحاكم والمحكوم على السواء. ويعمل هؤلاء الزعماء من أجل حماية وصون وتماسك طوائفهم، على نزاعات باردة ضاغطة على الصعيد الداخلي فيما بينها، ثم ما تلبث هذه النزاعات أن تتطوّر بشكل خطير بفعل تأثير التطوّرات الإقليميّة. على هذا الصعيد أيضًا، فإنّ الزعماء اللبنانيّين، بتحالفاتهم وبصفتهم عملاء حقيقيّين للخارج، يسبّبون الصراعات المحليّة والإقليميّة والدوليّة، من أجل مصالحهم الخاصّة، وبذلك يلعب لبنان دور البلد الفاصل بين دولتين متنازعتين – بحسب تعبير جورج قرم – أي أنّه يصير «رجع صدى» للصراعات الإقليميّة والدوليّة، ومسرحًا لهذه الصراعات: لاعبوها لبنانيّون ومأجورون. ويثبّت تاريخ لبنان الحديث هذه الصورة. وما الصراعات الثلاثة التي عانى منها إن في العام ١٩٥٨، أو في العام ١٩٧٥ أو في العام ٢٠٠٥، إلاّ وليدة الصراعات الداخليّة والمواجهات الإقليميّة والدوليّة.

في العام ١٩٥٨، كان كميل شمعون رئيسًا للجمهوريّة وكان رمزًا لليمين المسيحي في لبنان، يوم قرّر تعزيز تحالفه مع الولايات المتّحدة والانضمام إلى «حلف بغداد» بغية تثبيت موقعه على الصعيد الداخلي، في وجه معارضة قوامها قوى سياسيّة وأحزاب، تتألّف من سنّة وشيعة

ودروز، تراهن على التحالف مع القوميّة العربيّة الصاعدة والنافذة، ومصر الناصريّة مركز قرارها.

واشتدّت المواجهة بين اللاّعبَين الإقليمي والدولي، وكانت النتيجة انجراف لبنان باتّجاه «الحرب الأهليّة المصغّرة» في العام ١٩٥٨. وتدخّلت الولايات المتّحدة ومصر ووجدَتا تسوية، أوصلت اللواء فؤاد شهاب إلى رئاسة الجمهوريّة. وما حرب العام ١٩٧٥، إلاّ امتداد للحرب الإقليميّة، التي كانت قد نشبت في حزيران من العام ١٩٦٧، وأدّت إلى هزيمة مصر، فانحسرت سيطرتها الإقليميّة.

وهذه المعطيات الجديدة، شجّعت اللاعبين اللبنانيّين – كلٌّ من طرفه – على استمالة ميزان القوى المحلّي لصالحه: فراح اليمين المسيحي يفتّش عن دعم أشدّ من الولايات المتّحدة، فيما تحالف الزعماء المسلمون وأحزاب اليسار، مع المنظّمات الفلسطينيّة، التي تدفّق مقاتلوها صوب لبنان، بعد مواجهات مع جيش المملكة الأردنيّة الهاشميّة في أيلول من العام ١٩٧٠. أمّا الأحداث التي تلت، فهي معروفة من الجميع.

وتندلع في لبنان حرب عرفت منذ بداياتها بُعدًا إقليميًّا كبيرًا. ومع دخول السوريّين في العام ١٩٧٦، والإسرائيليّين في العام ١٩٧٨ ومن ثمّ في العام ١٩٨٢، أصبح التدخّل الإقليمي مسيطرًا إلى حدّ، فتعقّدت أكثر فأكثر إمكانيّات التسوية السياسيّة في لبنان، وما كان عليه إلاّ انتظار الاضطرابات الدوليّة التي حصلت في العقد الأخير من القرن الماضي، من سقوط جدار برلين، إلى انهيار المعسكر الإشتراكي، وصولاً إلى غزو الكويت من جانب العراق في شهر آب من العام ١٩٩٠، وما نتج عن كلّ هذا، لكي تزيد الولايات المتّحدة من الهيمنة السوريّة على معظم الأراضي اللبنانيّة مقابل عدم رفض سوريا للتدخّل الأميركي في العراق.

وتنتهي الحرب، ولبنان خاضع لاحتلالين: إسرائيلي لجنوبه وسوري لوسطه وشماله. أمّا إعادة هيكليّة النظام السياسي، فقد جرت في مرحلة ما بعد الحرب وتركّزت على التحالف ما بين «أمراء» الحرب الأهليّة من جهة، والفريق «السياسي – الإتّجاري» من جهة أخرى، بمراقبة دقيقة من السوريّين. وما اشتكى منه كثيرون على أنّه «نظام وصاية أمني لبناني سوري»، لم يكن بالواقع إلاّ ثمرة هذا

التحالف وهذه الرقابة. وما الأزمة السياسيّة الحاليّة التي تشلّ البلد، إلاّ نتيجة مباشرة للسياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط، وفي حربها ضدّ العراق مرّة أخرى.

وهنالك شريحة من السياسيّين اللبنانيّين راهنت على التخطيط لبناء شرق أوسط جديد بإشراف الولايات المتّحدة، للتخلّص من الوصاية السوريّة والاستيلاء على الحكم وعلى مؤسّساته السياسيّة منها والعسكريّة والأمنيّة. وهذه المواجهة السياسيّة الجديدة، زعزعت الوضع مجدّدًا بافتعالها سلسلة اغتيالات لوجوه سياسيّة وفكريّة بارزة، على رأسها الرئيس السابق لمجلس الوزراء رفيق الحريري، ما استدعى إلى استقطاب جديد سياسي– طائفي، وإعادة النظر في التحالفات السياسيّة. وينشأ عن هذا الوضع فريقان: أحدهما يضمّ القوى الحكوميّة المسمّاة بـ «الأكثريّة النيابيّة»، كتيّار المستقبل، الحزب التقدمي الاشتراكي، القوّات اللبنانيّة، الكتائب ووجوه سياسيّة مسيحيّة أو مسلمة. أمّا الفريق الآخر، فيضمّ التيّار الوطني الحرّ، حزب الله، تيّار المردة، حزب الطاشناق ومجموعة من الأحزاب اليساريّة أو الوطنيّة، ووجوه من مختلف الطوائف، الكلّ ثابت على موقفه، والكلّ يرفض الموافقة على تنازلات جوهريّة. برغم

حدّة الاختلاف في وجهات النظر السياسيّة ما بين اللبنانيّين، كُثرٌ هم الذين يوافقون على استعجال إصلاح نظامهم السياسي بتخطّيهم الطائفيّة وبمحاربتهم الفساد، وبنبذهم المحسوبيّات، وكلّها آفات، تعيق إنعاش الاقتصاد المنكوب. وهنالك من يتّفق على ضرورة تبديل الطبقة السياسيّة، وذلك من خلال قانون انتخابي جديد، يسمح بانتخاب ممثّلين حقيقيّين، بإمكانهم إطلاق الإصلاحات حتّى التوصّل إلى تحقيقها بالكامل.

ويبقى العماد ميشال عون، بالتزامه ومسيرته، «الصوت الصارخ» في بريّة هذا الوطن، من أجل إعادة ترسيخ الوحدة الوطنيّة في لبنان. وهو من خلال هذه الأحاديث يتكلّم عن «رؤيته» للبنان.

❖ ❖ ❖

في لبنان الرسالة

أرض الوحي

بالعودة إلى الجذور، يبقى مسيحيّو لبنان، وبانتمائهم إلى الكنيسة الأنطاكيّة، في أساس نشأة المسيحيّة وانطلاقتها. فعلى أقدام جبل حرمون، تمّت تجلّيات المسيح للقدّيس بطرس. وبوحي من الآب، شهد بطرس على ألوهيّة المسيح: «أنت المسيح ابن الله الحي» (متّى ١٦/١٣-٢٠). ومن ثمّ، أعطاه المسيح سلطانًا على الكنيسة بوحي من الروح القدس - كنيسة تدبّر وتغفر -، قائلاً له: «أنت الصخرة، وعلى هذه الصخرة أبني بيعتي» (متّى ١٦/١٨ - ١٩).

وكان مرفأ طبرجا شمال بيروت، الملجأ الأمين للقدّيس بولس، منه يبحر كلّما اضطُهد، من أجل بشارة الغرب.

وإلى صيدا، التي كانت تُعرف بصيدون قديمًا، في جنوب لبنان، وإلى صور كذلك، كان يأتي المسيح ليبشّر،

فيما كانت مريم أمّه، تنتظره في مغارة المنطرة على تلّة مغدوشة.

هذا يعني أنّ جزءًا من الإرث المسيحي تبلور في لبنان، ومنه انتشر في الغرب وفي العالم كلّه. لذلك، ليس وجود المسيحيّين حدثًا طارئًا وعرضيًّا في المشرق، بل إنّهم، وبخلاف ذلك، في أساس بشارة العالم الغربي.

– يشكّل الموارنة أهمّ طائفة مسيحيّة في لبنان، هل هم عنصر أساسي من مسيحيّي الشرق؟

كثرت التفسيرات، وتفاوتت الآراء منذ القِدم في المسيحيّة حول طبيعة المسيح. نحن ممّن يؤمنون بالطبيعتين في المسيح: الإلهيّة والبشريّة. ورغم أنّ الكنيسة الجامعة تؤمن بهذا أيضًا – ما عدا بعض الجماعات المسيحيّة – يبقى هذا التعليم – العقيدة، مدار نقاشات وشروحات وإيضاحات.

في النهاية، الكلّ يستقي من المسيح بمقاربات متفاوتة. التقيت مسيحيّين يمارسون مسيحيّتهم بحسب الوصايا العشر التي أوحى بها الله لموسى كمرجعيّة لإيمانهم. أمّا بالنسبة

إليّ، فالوصايا تُظهر بُعدًا شاسعًا ما بين اليهوديّة والمسيحيّة. فهي بمثابة شريعة تدعو إلى عدم الإقتتال، وليس إلى بسط السلام. فالمسيح قال: «طوبى لفاعلي السلام» ولم يقلْ «لا تشهد بالزور» بل قال: «أتيت إلى العالم كي أشهد للحق (يوحنّا ١٨/٣٧). إذن، بما أنني مسيحي، فمن واجبي أن أشهد للحق، وليس فقط ألاّ أشهد بالزور. لم يوصِ المسيح بألاّ تسرق، بل قال «أعطوا». وما بين أن تعطي وألاّ تسرق، الفرق أساسي. كان يبغي أن يتوق شعبه إلى الكمال، إلى المطلق.

بالتأكيد، لا نستطيع في حياتنا اليوميّة بلوغ هذا المطلق، وهذا ما يجعل من المسيحيّة ديانة الإستحالة. فحين يقول المسيح:»أحبّوا بعضكم بعضًا كما أنا أحببتكم» أو «عليك أن تحبّ قريبك كنفسك»، و»أن تحبّ حتّى أعداءك»، ليس هذا فنّ الإمكان، إنّه فنّ الإستحالة، لأنّه سعي إلى الأسمى الذي هو تضحية وبذل ونكران للذات.

لماذا تتسمّر الديانات في مكانها؟ ألأنّها تحسب أنّ الحقيقة لا تتطوّر؟ عندي أنّ الحقائق تتطوّر، حتّى عندما تؤمن بالله الخالق. فهو إمّا خالقنا وإمّا مخلوقنا. فإذا كنّا نحن

من خلقه، هذا يعني أنّنا وضعنا فيه وحمّلناه كلّ مبادئنا. وإذا كان هو خالقنا فهذا يعني أنّنا ما زلنا في مسيرة الوحي، وهو لم يوحِ لنا بكلّ شيء، لأنّ كمال الوحي هو في القيامة.

كان الله في بدايات الديانات التوحيديّة ثأريًّا، مُعاقبًا، أمّا في المسيحيّة فلم يكن يومًا كذلك، إنّما كان دومًا «إله المحبّة»، حتّى غدت أوصافه نبعًا لا ينضب من القيم. ودعني أضيف في هذا الصدد، أنّ القيم في ثورة علمانيّة – كما الثورة الفرنسيّة – كانت من وحي الدين. ومجابهتها للكنيسة كان سببها أنّ هذه الأخيرة كانت مجتمعًا تراتبيًّا تنظيميًّا، يتمتّع بامتيازات ويدعم الملكيّة دعمًا مطلقًا. لذا فقد منحت النظامَين الملكي والاجتماعي شرعيّة دينيّة ودعمتهما في الحكم. وحتّى الرقّ، الذي يتناقض بشكل صارخ مع التعاليم الأساسيّة للكنيسة، كان مبررًا. هذا التناقض ما بين جوهر الرسالة المسيحيّة وبين تعاليم الكنيسة، سوف يؤدّي إلى نتائج سلبيّة، بالنسبة إلى مصداقيّتها وإلى قواعدها الإجتماعيّة. فرسالة المسيح هي في جوهرها رسالة تحرّر وانعتاق، وهي بالتالي لا تستطيع أن تتماشى لا مع العبوديّة ولا مع الإستبداد. فإذا كانت الديانة المسيحيّة قد تطوّرت

عبر العصور، فهذا بفضل ديناميّتها. هي تقارب المطلق، ونحن، طوال حياتنا نشدّ بذواتنا صوب هذا المطلق. وبحسب ما قال القديس أغوسطينس: «إنّ الإنسان إنسان، لا ملاك هو، ولا هو حيوان»، وهذا يعني أنّ الإنسان استحقّ إنسانيّته بفضل جهده، وكلّ حياتنا تتأرجحَ بين هذين النقيضَين: الخير والشر. بقدر ما نبقى متفاعلين مع مبادئ الحرّيّة والمحبّة، بقدر ما نتقرّب من الله، هذا هو المفهوم الديني. إن كان الله خالقًا أو مخلوقًا، فالحياة تطوّريّة، وإلهٌ أوجد الكون وأوحى بكلّ شيء، ولم يعد لديه ما يوحي به هو إله يتنكّر لذاته. الله هو خارج الزمان والمكان، ممّا يعني أنّنا ما زلنا في استمراريّة الوحي الإلهي، وما زال الله مُلهمنا. هذه هي فلسفتي في الحياة. هنالك حقيقة ثابتة تزيّنها فضائل الإنجيل، لست أدري لماذا يتمّ التغاضي عنها: الحرّيّة تفوق المحبّة. وبدون حرّيّة لا يستطيع الإنسان أن يحبّ. من هنا مبدأ التمييز عند القديس بولس القائل: « إنّ الحرّيّة هي التي تميّز».

الإنسان كائن دينيّ بالفطرة، إنّه في حالة تفتيش مستمرّ عن الله، وقد وجده بوجوه مختلفة. في البداية لم يكن فكره مجرّدًا، وهذا نتيجة ظواهر مألوفة وليست ملموسة. وفي

زمن لاحق، ظهرت الميتولوجيا: الفرعونيّة واليونانيّة والرومانيّة على سبيل المثال، التي اعتبرت أنّ الله هو «الأسطورة – الخارقة»: فهو إله البحر والريح والموت. وفيما بعد تطوّر فكر الإنسان، فوجد الإله في مجموعة صفات لامتناهية: هو اللاّمحدود، الصالح في التقليد المسيحي، وهو محور حياتنا. ولأجل كلّ هذا أصبحنا ننهل من المسيح. إنّه الحقّ الذي يعمل في حياتنا، وحتّى في حياة من ينكر وجوده. وهو بالنسبة إلى البعض، مجموعة القيم الإنسانيّة والأخلاقيّة التي يحملها الإنسان، ولآخرين هو الخالق الذي بالمسيح حرّر الإنسان وأعتقه من الخوف ومن الحاجة.

– تتكلّمون باستمرار عن الله وتستشهدون بأقوال المسيح، هل كنتم دائمًا على الإيمان مُقيمون؟

عشت أزمتي الإيمانيّة بعد تخرّجي من المدرسة الحربيّة. يومها، شُكّلت إلى إحدى ثكنات لبنان الجنوبي، حيث كانت حياتي الإجتماعية متقشّفة، تقتصر على البديهيّات. قرأت كثيرًا يومذاك، وكتبت الكثير، عن مسألة

الإيمان والمعتقد، ودفعتني حشريّتي إلى القراءة عن موضوع تعدّد الآلهة، لإنّه لم يكن لديّ اطّلاع في هذا الشأن، ومن ثمّ قرأت «العهد القديم» و«العهد الجديد»، ومن بعد، قرأت عن الفكر الإسلامي. أنا مسيحيّ بالمولد، وبقيت كذلك بالخيار، وعندما يتكلّم البعض عن محدوديّة الكنيسة، أُجيب بأنّنا مسيحيّون بالمسيح، وليس من خلال الإكليروس، لأنّ الأمر ليس محصورًا فيهم، ولا بسبب الموروثات الإضافيّة كالطوائف، بالرغم من أنّ الأخيرة، هي مصدر غنى بشكل أو بآخر للمسيحيّة.

المارونيّة في حياتي، إرث يضاف إلى هويّتي المسيحيّة، حيث الجوهر، كان، لا زال، وسوف يبقى: المسيح. إذ ليس المهم قبول الرسالة إنّما التبشير بها. وهكذا نشعر بالفرق الشاسع بين من يشهد للحقّ وبين المتفرّج، ولقد حوّل المسيح الإنسان من متفرّج إلى معنيّ. فالمتفرّج، مهما تكن معتقداته يبقى إنسانًا متخاذلاً، والمرتزق يعمل لأهداف مادّيّة، لأجر معيّن، أمّا الرسول، فيؤمن بالحقائق التي يبشّر بها، ولا يعود يسأل عن «زاد للطريق، عن كيس وعن حذائين».

وهنا على هذه الأرض حيث النزاعات تصارع فيض السلام، نبقى بنعمة الله وبنفح روحه على رجاء الحياة.

يتخطّى الإيمانٍ محدوديّة العقل والإدراك والوعي، لأنّه وحي ورؤيا وتجل. وبالإيمان أسعى جادًا لأبقى على توهّج شعلة لا تنطفئ أبدًا. هنالك ما يشبك مسيرة أيامنا فيفاجئنا، ومتيّقن أنا، من أنّ أصعب أيّام حياتي وأخطرها، كانت محروسة من العناية الإلهية خارج الإدراك والمنطق. ألا يعني الإيمان، الإعتقاد بالحق المطلق وبتحمّل مسؤوليّة التزامِك؟ ألا تملأ «علامات الأزمنة» هذا العالم وتظهر مجد الله؟ وبه، ألا يجد الإنسان المعنى لحياته، والمغفرة لخطاياه والقوّة لمواجهة الشرّ؟

أنا أتكلّم عن مفهوم حياة مصدره المسيح، وما تبقّى كممارسة الشعائر الدينيّة مثلاً فهي طقوسيّة في غالب الأحيان. المسيح ثائر ومتمرّد، وقد عوقب وصُلب لأنّه انتفض في وجه الواقعيّة المحدودة من كلّ نوع كانت، سياسيّة أم دينيّة. تمرّد على الشريعة، التي تتحكّم بالإنسان، وقد زعزعت مواقفه كيان الفريسيّين ومفاهيمهم الخاطئة المتجذّرة في ضمائرهم المضلّلة، متخطّيًا تقاليدهم البالية المكبّلة لضمير الإنسان وكيانه، شافيًا الكسيح ويابس اليد يوم

السبت. «فالحرف يقتل أمّا الروح فيحيي»، وبذلك لم يلزم الإنسان بحرفيّة الشريعة بل بروحيّة الكلمة، كمثل ذلك الرجل الذي خالف السبت وتخطّاه ساعة جمع الحطب ليمنح الدفء للعائلة. لذا لم يبقَ الله ذاك الإله الذي يخيف ويعاقب ويحارب، ومن هنا نشأت علاقة جديدة بين الله والإنسان، متميّزة عن العلاقة الأولى؛ هو الله الذي يشهد للحق، وليست الوصايا العشر التي تشكّل ممنوعات وروادع للمجتمع، وحلّ السلام محل العدائيّة، ولم يعد القول السائد: «لا تسرق، لا تقتل، لا تكذب»... بل أصبح اعطِ، أنجد، إفتدِ الآخر، إغفر واشهد للحقّ، فـ «الإيمان بالقلب يؤدّي إلى البرّ، والشهادة بالله تؤدّي إلى الخلاص» كما يقول بولس الرسول. من هنا لم تعد هذه الحقيقة لتقتصر على تجنّب الشر، إنّما أصبحت تحضّنا وتحثّنا وتدعونا وتلزمنا بعمل الخير. ومن هنا المسار الإيجابي في المسيحيّة.

– هل أنتم اليوم مؤمنون أكثر من قبل؟

طالما أنّ الإنسان يمتلك هذا الشعور الديني، تبقى حيّة ذاكرته، ويبقى هذا الشعور يطبع ماضيه، حاضره

ومستقبله، ويحافظ على الخصوصيّات والقيم والمبادئ لأنّه يؤمن بالحياة الأبديّة، وهذا الشعور قدرة حقيقيّة، وإلاّ كيف نسلّم به؟

أثناء تأمّلاتي في موضوع الدين، كنت أقول بيني وبين نفسي: «مع الولادة ترتدي الحياة ثوبًا، ومع الموت يفنى الرداء وتستمرّ الحياة»... مدهشة هي الحياة! إنّها تستمرّ من خلال الولادات، وكما قيل: «لن أتمكّن أبدًا من إدراك سرّ الوجود، ويبقى عقلي عاجزًا عن ذلك». هناك حقيقة مطلقة: إنّه الله الخالق، فلنبدأ من هنا.

التعدّديّة في أساس التكوين اللّبناني

تتكوّن الهويّة اللبنانيّة من عناصر موحِّدة كاللغة والفن ونوعيّة الأطعمة، وأخرى متباينة، كالدين. وهذا التباين في الدين، جعل اللبنانيّين في غالبيّتهم يتأثّرون بنماذج اجتماعيّة متفرّقة، وأحيانًا بسلوك تاريخي مغاير لتاريخهم. لبنان مطرح لالتقاء كلّ الحضارات، وأرض حوار بين الديانتين التوحيديّتين المسيحيّة والإسلام، رغم اختلافاتهما، ممّا يشكّل تحدّيًا مستديمًا لقدرة اللبنانيّين على الخروج من المأزق، حيث التشابه والاختلاف، وذلك باعتبار الحرّيّة المنصهرة

في قيم إنسانيّة مشتركة، تضفي على الفوارق جماليّة التنوّع. أن تدافع عن عاداتك وتقاليدك وثقافتك، هو أسهل بكثير من دفاعك عن عادات وتقاليد وثقافة الآخر. لكنّ علّة وجود هذا البلد لن تزول، ليس بسبب حدوده الجغرافيّة الحاليّة، بقدر ما هي بسبب هويّته المتعدّدة الثقافات، التي، عوض أن تتصادم، تنتهي إلى تكامليّة، بقبولنا كلّ فروقات الآخر. لذا أنا أسعى إلى جعل لبنان يصهر كل فروقاته الدينيّة والعرقيّة والحضاريّة في قيم إنسانيّة مشتركة، ويتفاعل بديهيًّا مع أهمّها على الإطلاق: الحرّيّة، التي يتفرّد بها الإنسان عن سائر المخلوقات المرتبطة بحتميّة المصير. فبمقدار ما ننمّي هذا الشعور بالحرّيّة المنطلقة من الذات، المتفلّتة من حتميّة خانقة، بقدر ما نحترم الآخر - أيًّا كان الآخر - في خصوصيّاته، بمقدار ما نتفاعل مع غناه الثقافي والحضاري من دون محاولة إزالته ونفيه وإلغائه في أعمالنا وفي عمق ضميرنا، بمقدار ذلك يكون ارتباطنا وثيقًا بالوطن، وبمقدار ذلك نكون أحرارًا. وتصبح إذ ذاك الخلافات ثانويّة، سهلة الحلّ، إذ أنّ السعي للتبادل والتكامل يكون طبيعيًّا. وهكذا تنعدم شيئًا فشيئًا نزعة السيطرة، وتُحلّ مسائل كثيرة متجذّرة في لاوعينا، ورثها المسيحي عن الصليبيّين وورثها

المسلم عن الفتح العربي، فيصبح المفهوم اللبناني للقيم بُعدًا خارج لبنان، لا المفاهيم الخارجيّة أبعادًا في قلب لبنان. ولا يبقى حينئذٍ أي مجال للصراع الخارجي على أرضنا.

وقد أنتج النظام الطائفي بُنىً انطوائيّة، عوض أن يشجّع على الانفتاح ويبرزه. لأجل هذا، تبقى التعدديّة خياري السياسي الأهمّ في بناء المجتمع، لأنّها جوهر الحياة الطبيعي. باستطاعتنا أن نكون من دين واحد، وأن نكون مختلفين، أي أنّ الدين ليس هو بالضرورة جامعًا مشتركًا. نحن نولد متساوين، وكذلك نموت، إنّما نحيا على الاختلاف. والسؤال المطروح يبقى: كيف لنا أن نعيش هذه الفروقات وأن نديرها في مجتمع، تاركين ملء الحرّيّة لكلّ فرد أن يحياها دون مضايقة الآخرين؟ يبقى الأهمّ في الحياة السياسيّة والاجتماعيّة أن تجمع كل التباينات ضمن وحدة متجانسة.

لقد حان الوقت لكي نطوّر مجتمعنا ونحسّنه ونهذّبه، بل لنربّيه على احترام الفوارق وخصوصيّات الآخر، فينتج عن ذلك حضارة جديدة، تتفوّق على حوار الثقافات والحضارات. هذه هي مشكلة العالم بأسره الذي تتقاسمه نظريّتان: واحدة تتباهى بتقسيم المجتمعات إلى كيانات متجانسة ثقافيًّا ودينيًّا، وثانية تبقي على الحياة المشتركة

رغم الفوارق، وهؤلاء هم التعدّديّون. إنّه مفهوم يتخطّى لبنان، وحدود لبنان. أعرف أنّ المؤمنين بالتعدّديّة قلّة يجب الحفاظ عليها، ولكن ينبغي تنظيم تلك التعدّديّة، لأنّها ركيزة مجتمعات الغد، وأنا مقتنع بذلك، وإلاّ فالكون سائر نحو الزوال. هذا ما قصده البابا الرؤيوي يوحنّا بولس الثاني، يوم أعلن أنّ «لبنان هو أكثر من وطن، إنّه رسالة». فلبنان هو ملتقى ثقافة التنوّع، لأنّه يضمّ معتقدات مختلفة وثقافات مختلفة وهويّات مختلفة، وقد تكرّست الفروقات حتّى غدت مع الزمن نمط حياة وأسلوب عيش ركيزته التسامح. ومثال على ذلك، قد تلتقي في بيت مُسلم أختان: واحدة محجّبة وأخرى سافرة، وهما تعيشان فروقاتهما ضمن بيت واحد، من غير تصادم ولا تنافر.

لا تحسب المثل ساذجًا، فأن ترى نمطين مختلفين في المظهر يعيشان بانسجام، يبقى معيارًا مهمًّا، وهذا برأيي أصدق معاني الحرّيّة، إذ لا يمكنك أن تدّعي الحرّيّة ما لم تكن قادرًا على قبول حرّيّة الآخر. فإن التقيت إنسانًا يختلف عنك باللون وبالدين وبالانتماء السياسي، ويأكل هذا الإنسان ويلبس بطريقة مختلفة عن طريقتك، وتقبّلته من دون جهد ولا عناء، هذا يعني أنّك حرّ، والقبول بفروقاته، كلّها عوامل تخفّف كثيرًا من حدّة الصراعات، وهذا لا يعني أنّها تزيل

تلك التي تحمل طابعًا اقتصاديًا أو طبقيًا، إنّما، على الصعيد الإنساني، فهي تجعلك تعيش بسلام. ومتى نُظِّمت مسألة الفروقات وقُبلت، نعود بعدئذٍ إلى قضيّة المساواة في الحقوق.

وعندما يصير الإنسان حرًّا يصير مسؤولاً.

ولا بدّ لي في هذا الصدّد أن أعطيك مثل الإنسان – الجِذع، فكلّ الجذوع متشابهة، وكلّها تعطي أغصانًا ثم تورق وتزهر وتثمر ... وكذلك الناس. غير أنّ العوامل التربويّة والاجتماعيّة والدينيّة والثقافيّة، تجعلك تضيف إلى هويّتك المفروضة، هويّة مُنتقاة: الأولى تطبع حياتك وتصرّفاتك الاجتماعيّة والدينيّة والخلقيّة... والثانية تطبعها بطموحك وبتطلّعاتك المستقبليّة، وسيبقى الصراع قائمًا بينهما، ما دام هناك مجتمع وحاجات مُحقّة وأخرى وهميّة، وما بقي الطموح في قلب بعض الناس...

ويبقى أنّ الأحلام الطموحة عند الإنسان الواعي، ليست تنازلاً عن واقع، بقدر ما هي صراع داخلي، آنيّ، وحتّى الشهادة، ضدّ هويّة المولد، التي نتعرّف إلى أبعادها السيئة من دون أن نجرؤ غالبًا على فضح الوهم فيها.

وإذا توصّلنا إلى جامع مشترك حول القيم الكونيّة، سوف تُحلّ الكثير من المشاكل. فلنسعَ إلى بناء مجتمع أكثر عدالة، متكافئ الفرص، وسنحظى بالسلام.

فلنربِّ الأجيال على الإلفة والوفاق، بعيدًا عن الخلافات والانشقاقات، ممّا يساعدنا على إلغاء الطائفيّة في بلادنا وكلّ أنواع التمييز. وعندما يرقى الإنسان بشعوره، فيصافح الرجل «الأبيض» أخاه «الأسود»، ويعانق المسلم رفيقه المسيحي، ويعطي الغني الفقير حقّه، ويثور الشعب على الأمثلة الشائعة المُحطّة بكرامته، تلك التي تدعو إلى الاستسلام والإذعان والذلّ والهوان والخنوع، ساعتئذٍ يتطوّر المجتمع، ونركّز بعد ذلك على الأمور السياسيّة.

– هل هذا نموذج لنقيض صدام الحضارات الذي تكلّم عنه ***Samuel Huntington*** ؟

إنّه لبنان...! في صدام الحضارات هو مخفّف لحدّته، وفي الحوار بين الحضارات هو محفّزه، وهذا ما تجلّى على أكمل وجه إبّان الحرب التي شنّتها إسرائيل على لبنان في صيف العام ٢٠٠٦. يومها، خفّف تفاهمنا مع حزب الله من حدّة المواجهة، وكان هو الرادع ضدّ المواجهات الداخليّة،

وقد استرعى ذلك انتباه رئيس مجلس الوزراء السابق سليم الحص الذي اتصل بي مُثنيًا.

– عجيب أمر التاريخ! ألم يكن سليم الحص نفسه على رأس الوزارة التي استدعت القوات السوريّة لإبعادكم عن الحكم في العام ١٩٩٠؟

الرئيس الحص كان شخصيًّا معارضاً. هامش التحرك لديه كان ضيّقاً، اكثر ضيقاً من ذلك الذي كان عندي. كنّا في ذلك الوقت، هو وانا، وكذلك كلّ اللبنانيّن، ضحايا مناورات ذات ابعاد دوليّة.

– لنعد جنرال إلى ملاحظاتكم

في البداية، وبحسب النظام الطائفي في لبنان، أنا نائب ماروني. وبمعزل عن آرائي السياسيّة بتأسيس نظام علماني، وعن مفهومي للدولة، أبقى – دائمًا بحسب هذا النظام – أحد ممثّلي المسيحيّين الموارنة. ويشكّل المسيحيّون في لبنان مجموعة غير متجانسة، ويبقى من واجبي بصفتي التمثيليّة لهذه الطائفة أن أحافظ عليها وأرعاها بكل قواي، وأن أضمن لها الأمن والتمثيل الصحيح في الحكم. وللتذكير

فقط، فإنّ المسيحيّين هم مؤسّسو لبنان وبدونهم، فان بلد الـ ١٠٤٥٢ كلم مربع، لم يكن لينوجد بشكله الحالي. ومن أجل حمايتهم وضمان مصالحهم، فأنا أصبو إلى اندماجهم في المجتمع التعدّدي الذي أنادي به. فانخراط المسيحيّين في مجتمع تعدّدي، يجب أن يكون شاملاً وتامًّا وكاملاً.

والتعدّد الطائفي، ليس إلاّ امتدادًا للتعدّد السياسي، ولكن هذا لا يمنع أن يتمحور هذا المجتمع التعدّدي الذي يؤمن بالفوارق حول مفهوم ثوابت الجمهوريّة، وهذا ما تسمّونه في فرنسا «القيم الجمهوريّة». أمّا تلك القيم بالنسبة إلينا، والتي يجب أن نتشارك بها مع الآخرين، والتي تشكّل شعار نضال التيّار الوطني الحرّ، فهي الاستقلال والسيادة والحرّيّة. وينبغي أن نضيف إليها: إحترام القانون، الحفاظ على وحدة الشعب ووحدة الأرض، والحياة المشتركة بين سائر الطوائف.

– هل بالإمكان تعميم النموذج اللبناني؟

بالطّبع، لأنني لا أؤمن بديمومة المجتمعات الأحاديّة الثقافة. إن النموذج اللبنانيّ في حالة نموّ ولم يبلغ بعد مرحلة النضوج. فهو يحمِل في ثناياه بُذورَ خبرة كبيرة وسيصلح يوماً ان يكون نموذجاً للعالم أجمع.

– كيف السبيل إلى جمع الفروقات وتوحيدها ضمن مجموعة واحدة؟

أكرّر أنّ نجاح مشروع كهذا، يتوقّف على احترام الفوارق الفرديّة، ومن ثمّ، إيجاد قيم تشكّل الحدّ الأدنى من الجوامع المشتركة، والتي تمكّننا من أن نحيا معًا، منسجمين متفاهمين.

– ما هو مفهوم الوطن بالنسبة إليكم؟

إنّه أوّلاً مجموعة من الناس جمعتها ظروف الحياة، وقبلوا أن يحيوا سويّة، وأن يُنمّوا سويّة قيمًا مشتركة؛ هذا هو الوطن. بالطبع الوطن تحدّده الجغرافيا، والحدود لم ترسم بالصدفة. لقد وضعت بإرادة هذه الشعوب بغية المشاركة في مشروع موحّد، أكان سياسيًّا، ثقافيًّا أم اقتصاديًّا. ولكن يبقى ممنوعًا أن تتحوّل الحدود إلى «سور الصين» الذي يعزل شعبًا ما عن بقية العالم، معيقًا التواصل ومعرقلاً التبادل.

أضف إلى ذلك، أنّ الحدود ليست نهائيّة، فبمقدور الشعوب أن تتخطّاها إذا ما أرادت ذلك، من أجل الاندماج

والتكامل مع مجتمع أكبر، إن هي اعتبرت أنّ مصالحها تقتضي ذلك، كما حصل مع المجموعة الأوروبية. أمّا ممارسة السيادة فتكون ضمن إطار حدود الدولة، في مساحة جغرافيّة واضحة المعالم. ولكن إذا ما أراد الشعب تخطّي هذا النطاق، فيجب أن يكون سيّد قراره.

– مفهومكم للوطن هذا، باستطاعته أن يجعل لبنان يعبر من مرحلة «العيش المشترك» إلى مرحلة «الحياة المشتركة»؟

هذا ما أسعى إليه حاليًا مع حلفائي، وخصوصًا منذ حرب تموز من العام ٢٠٠٦. للمرّة الأولى في تاريخ لبنان، برز حدث سياسي عصيّ على الفهم بين مختلف الطوائف. كلّ طائفة كانت تخاف من الأخرى. أمّا اليوم، فقد سقطت الحواجز وانهار جدار الخوف؛ لأجل هذا ينبغي الانفتاح على الآخر، والالتقاء معه، وهذا شرط أساسي لنجاح مشروع إعادة تأسيس الدولة.

لدينا عائلة ونحبّ أولادنا، ولديهم عائلة ويحبّون أولادهم. لأجل كلّ هذا، نريد أن نؤمّن لهؤلاء الأولاد مستقبلاً زاهرًا، ليعيشوا بسلام، شركاءً وأندادًا. وعلى الرغم

من وجود بعض الهامشيّين في لبنان، فإنّ الأعداء في مكان آخر، ووسائل التخويف في النهاية تخدم من يريد إثارة البلبلة ومحاولة التجزئة والتقسيم. وقد تداعى تدريجيًّا الحاجز النفسي الأصلب من حائط إسمنت، وبلغ الناس درجة من النضوج، فكان تخطّيه تلقائيًّا. هذا ما نعمل عليه اليوم.

– في زمن الصدامات، كلّ أنواع الصدامات، صدام الحضارات والهويّة والثقافة، ألا تظنّون أنّكم أقليّة في تصوّر مجتمع كهذا؟

في اعتقادي، أن تسلك درب الخلاص، هو أن تختار الدرب الأصعب، «وما أضيق الباب وأحرج الطريق الذي يؤدّي إلى الحياة». (متّى ٧/١٤). فالإذعان سهل، ولكنّه يخلّف نزاعات في نهاية المطاف. من السهل بمكان أن تدع الناس يعيشون في الخوف من الآخر، أمّا أنا، فأفضّل طريق الخلاص الذي يولّد السلام.

السلام خيار صعب، يبنى، ولكنّه يتطلّب المثابرة، وباستطاعتي تحمّل هكذا مسؤوليّة. العمل شاق ويستوجب الكثير من الجهد، وإذا نجحت، أكون قد ساهمت في بناء مجتمع مسالم.

– هذا ما تعنونه بقولكم أنّ لديكم ملء الثقة بجعل لبنان نموذجًا ذا بُعد كوني؟

لدينا كلّ العناصر الأساسيّة لمشروع كهذا. التركيبة الديموغرافيّة من جهة، وفوارقنا من جهة أخرى، فلماذا لا نجعل منهما قوّة بنّاءة؟ ساعة ترفض الفكر الواحد في السياسة، فلماذا تقبل بالفكر الواحد في الدين؟ ولماذا حصر الله في ديانة واحدة؟ فهذا يتعارض وطبيعة الله، فهو القوي، القادر. وبما أنّ الحياة مبنيّة على الاختلاف، وهذا ما يُغنيها، ففي هذا الوجود الكلّي الموحّد، سوف يُبنى السلام.

– هل تتساءلون عن معنى حياتكم، وعن معنى الحياة إجمالاً؟

هذا بحث فلسفي. منذ بدء التكوين، كلٌّ منّا يريد أن يعرف من أين أتى، ما عليه أن يفعل، والى أين ذاهب هو. إنّه السؤال الأبدي. وبما أنّه يتعذّر علينا إيجاد حلول علميّة لكلّ المسائل، فلنبدأ – كما في الرياضيّات – من افتراض المسألة محلولة. لقد وجِد العالم، والخير والشر المتناحران عبر تاريخ الإنسانيّة، ناجمان عن تصوّر نسبي.

خلال قراءاتي عن الديانة البوذيّة والإسلاميّة، وجدت صلوات متطابقة جدًّا مع صلوات المسيحيّين، ووجدت أنّ الدين المسيحي، يفسح في المجال لكثير من الحرّيّة والانفتاح، وهذا ما جعلني أبقى على مسيحيّتي، التي ورثتها بالولادة، حتّى غدت سلوك حياة.

لم يكن المسيح قدريًّا، بل كان حرًّا. فقد قام بخيارات وتحمّل مسؤوليّتها ونتائجها والعواقب، ومسلكه اللاّمساوم أوصله إلى الصليب. وأستطيع أن أفرّق ما بين النظريّات والمسلّمات، وأعرف أنّ الضغوطات كبيرة، إنّما، أنا مؤمن بالله، وأنا مسؤول أمامه، وهذا ما يجعلني أرفض أو أقبل وجهات نظر وآراء، لا تتلاءم مع مفاهيمي، ولا مع القيم التي أؤمن بها. ما معنى الحياة في هذا المضمار؟ هي مجموعة هذه القيم التي تجسّد الله، والتي تعطي الإنسانيّة وجدانًا جماعيًّا. إنّه الخير. وأن تقوم بعمل الخير، هو أن تشارك في صنع هذا الوجدان الجماعي، هذا هو المعنى الذي أعطيه لحياتي.

أنا رجل سياسي، وفي مثل سنّي، لا يفتّش الإنسان لا عن الثروة ولا عن السلطة فقط من أجل السلطة. التزامي هو الذي يدفعني إلى تحقيق ما أرنو إليه. وهذا أجمل إرث

وأهمّ هويّة أستطيع أن أهبهما لوطني ولأولادي فيما بعد: إنّني ساهمت في بناء مجتمع أكثر سلامًا وهدوءًا، يحترم فروقات الآخرين، وحقوقهم الأساسيّة؛ هذا ما أتوق إليه أبدًا، وهذا هو المعنى الذي أعطيه لحياتي. قد لا أصل إلى النتيجة المرجوّة، ولكنّ الحقيقة تكمن في الجهد المبذول للوصول إلى الهدف.

لبنان ملتقى الشرق والغرب

طبيعة لبنان الجغرافيّة وتاريخه يثبّتان قدره: نقطة عبور هو، وملاذ، ساهم في صياغة الهويّة اللبنانيّة التعدّدية حول ثابتتين: التمازج والانفتاح، هذا ما هو واضح منذ ما قبل التاريخ، وهذا ما تؤكّده الآثار والنصوص التاريخيّة. فقد عاش لبنان الاجتياحات والغزوات وعرف الاستيطان والهجرة.

ولبنان اليوم الممتدّ على مساحة ١٠٤٥٢ كلم مربّع، يتكوّن من ساحل ضيّق، من جبل لبنان المطلّ على البحر، من سهل البقاع ومن السلسلة الجبلية الشرقيّة. وبما أنّه يقع على مسافة متساوية من قارّتَي أوروبا وإفريقيا، وعلى أبواب آسيا – أي بين الشرق والغرب – وبما أنّه يجمع في

جغرافيّته بين الجبل والسهل والساحل ما جعل منه بلد الفينيقيّين، ومن بعد موطن الثماني عشرة طائفة.

منذ القدم، وحتّى أيامنا هذه، كان لبنان ولا زال، نقطة عبور وملاذًا. وقد تقاربت الحضارة الفينيقيّة مع كلّ حضارات العصور القديمة. ولبنان موطن الثماني عشرة طائفة، بقي فسحة مميّزة وطليعيّة للحوار بين الديانات الثلاث وتفرّعاتها. لذا يتمتّع شعبنا بمكوّنتين اثنتين: واحدة شرقيّة وأخرى غربيّة، فلبنان الآمن، وجدت فيه كلّ الشعوب المضطّهدة في المنطقة ملجأً لها. هذا هو العنصر الشرقي، فنحن تعوّدنا الاضطهاد والعزلة، وبالرغم من تعدّديّتنا، فكلّنا متّفق على مشروعيّة الدفاع عن الحرّيّة وعن قناعاتنا.

من جهة أخرى، فإنّ موقع لبنان الجغرافي على شاطئ المتوسّط، جعل منه معبرًا لكلّ جيوش العالم منذ العصور الأولى، والتي أرّخت عبورها هذا، نُصُبًا تذكاريّة على صخور نهر الكلب شمال بيروت. لهذا السبب نجد في لبنان مزيجًا من أعراق مختلفة وهذا هو العنصر الغربي، بدءًا بالعصر الروماني، مرورًا باليوناني وصولاً إلى الصليبيّين.

ولبنان يبقى التقاطع بين عالمين، ولكنْ، حان الوقت لأن يفهم الغرب البُعد الشرقي لهذا البلد وأهمّيّته، فيتآلف معه. نحن على تقارب ثقافي وسياسي من الغرب، ولكنّ هذا التقارب في العلاقة، نأبى أن يكون على حساب السيادة. يتعيّن خلق توازنات أخرى، والبحث عن معادلات أخرى، تصون العلاقة وتحافظ عليها، لكي نتمكّن من أن ننجز بناء المجتمع التعدّدي الذي نتوق إليه.

- هذا التأرجح المستديم بين الشرق والغرب هو أحد معضلات لبنان المعاصر، كيف السبيل إلى اتقاء الشرخ؟

كان لبنان ولا زال وسيبقى رغم مطبّات التاريخ معبراً بين الشرق والغرب. في العصور القديمة، ساهم في نقل الحضارة المشرقيّة إلى الغرب. فموقعه الجغرافي، والتفاعل الثقافي والاقتصادي والتجاري، كلّها أسباب أهّلته لهذا الدور. وهنا يجب التذكير بأنّ فينيقيا هي مهد الأبجديّة، والأبجديّة سيّدة أدوات الفكر عند الإنسان وكل الآلات الحضاريّة الراقية، من القلم، إلى الورقة فالكومبيوتر، والتي بفضلها وأهميّتها، عبرت الإنسانيّة إلى عصر الكتابة.

وتفاعلت هذه الديناميّة الثقافيّة، عبر العصور محوّلة هذه المنطقة الساحليّة ومدنها إلى محاور ثقافيّة واقتصاديّة، غاية في الأهميّة، حتّى في العصرين الهلّيني والروماني.

وليس من باب الصدفة أن تنطلق كليّة الحقوق الرومانيّة من بيروت بالذات.

هذا الإرث المتعدّد المزايا كان مصدر غنى لا يوصف، وهو الذي جعل سكّان هذه المنطقة يلعبون دور الوسيط الرئيسي والأساسي في ميدان الثقافة أيام العصر العربي. فهم من عرّب أعمال اليونان والرومان، كما ترجموا إلى اللاتينية نتاج الفلاسفة والرياضيّين العرب. وعلى الرغم من أنّ عهد المماليك والعهد العثماني كانا مطبوعَين بالاضطهادات الدينيّة والتعصّب والجهل ومحاولات القضاء على اللغة العربيّة، فقد حفظ اللبنانيّون لسانهم من التتريك. وفي هذه الحقبة تحديدًا، ترسّخت العلاقات مع العالم الغربي، وتطوّرت، فتأسّست المدرسة المارونيّة في روما، وكانت هذه العلاقات لتكرّس دور اللبنانيّين الريادي بين شرقي المتوسط وغربه.

❖ ❖ ❖

في مواجهة الحرب التي سُمِّيت زورًا أهليّة

الطائفيّة نظامًا سياسيًّا: تحالف الإقطاعيّين وأهل المال

ترك النظام الطائفي في لبنان آثارًا سلبيّة ومضلّلة، بتحويله المسائل السياسيّة إلى شرخ طائفي.

إذا ما تكلّمنا عن النموذج الفرنسي، فعند اليسار واليمين مشاريع سياسيّة، ويحصل الإنقسام على الصعيد السياسي، لأنّ العلمانيّة ميّزت ما بين الكنيسة وشؤون الدولة. أمّا عندنا فتتمحور السياسة – في غالبيّة الأوقات – حول الطوائف، ما يجعل لبنان فدراليّة طوائف – إذا جاز القول– وهذا مثال فريد في العالم. فالآراء السياسيّة تتطابق غالبًا مع الانتماءات الطائفيّة، وكلّ انقسام في السياسة يخلّف انقسامًا بين الطوائف، ولهذا الأمر، تأثير سلبي مزدوج المفعول. لذلك، أنا أطمح إلى علمنة الدولة اللبنانيّة، وذلك بالانتقال من الطائفيّة السياسيّة إلى المواطنيّة.

إنّه سعي يتطلّب المثابرة وطول الأناة، وقد ظهرت تباشيره منذ زمن بعيد، وآمل أن نتعرّف على نتائجه الإيجابيّة في السنوات القليلة القادمة.

- ألا يُعيق تدخّل رجال الدين في السياسة هذه الديناميّة؟

إنّ معظم رجال الدين، ولاعتبارات سلطويّة بحتة، يعيقون سير ديناميّة التغيير السياسي والاجتماعي هذه، بلْ قلْ، يعارضونها بشكل عام. وهذا انسحب على فرنسا في الماضي، وفي أماكن أخرى من العالم. فالقانون الصادر في العام ١٩٠٥ والقاضي بفصل الدين عن الدولة في فرنسا، كان بهدف منع تدخّل رجال الدين في السياسة، من قِبل القوى المحافظة. هذا الفصل، يحدّ من تدخّل السياسيّين بدرجة ما، ومن تأثيراتهم والانفعالات، ويرغمهم على عقلنة خطابهم، وعلى وضع برامج تلبّي رغبات المواطنين والمقترعين. يجب أن يكون المجال السياسي والديموقراطي حقل تنافس بين مختلف السياسيّين، إنطلاقًا من برامج محدّدة بدقّة، وليس مجالاً للصراع بين قوى الخير والشر،

ولا بين من يمثلون كلمة الله وخصومهم. وهذا الفصل أيضًا يقي الدين مساوئ الديماغوجيّة لمفاهيمه في حماية مصالح وامتيازات، جاعلاً منها منبعًا لا ينضب من المعاني والقيم لكلّ شرائح المجتمع.

قوىً ثلاث تقف في وجه الإصلاح في لبنان: الإقطاع السياسي الذي يتألّف من وجهاء تقليديّين، زعماء الحروب الطائفيّة الذين تحوّلوا إلى سياسيّين، وطبقة أصحاب الصفقات. وتشكّل الطائفيّة رأس مال الثلاثة معًا، والوسيلة التي بواسطتها يحافظون على السلطة ويتناقلونها. وترتكز الحقبة الأكبر من تاريخ لبنان الحديث على هذا الصراع بين مختلف مكوّناته. وهو صراع مستمرّ ومتكامل في الوقت نفسه، وتعزيز إحدى المكوّنات، يقود حتمًا إلى تعزيز الأخرى. وهذا ما حوّل النظام السياسي اللبناني إلى حرب أهليّة صامتة.

وهكذا أصبح لبنان أسير هؤلاء الزعماء الذين يشكّلون قوى شلل وقصور، ويجمّدون نظامه السياسي. وتجتمع هذه القوى اليوم في معسكر يُسمَّى بالأكثريّة النيابيّة. وهذا المعسكر هو بالحقيقة، إتّحاد وثيق «لإله المال»، للتعصّب الديني ولبقايا الميليشيات.

- لن تحصدوا الصداقات بالطبع بقولكم هذا؟

لا بدّ أن يأتي يوم يجاهر فيه أحدنا بالحقيقة، وأن يواجه بها رفض الرافضين. والشجاعة تقتضي أن تُقال الحقيقة في حينها، وقد تكلّف قائلها حياته. وهذا ما يميّز بين من يعمل للتاريخ ومن يكتب التاريخ.

- ألم يسأم الشعب اللبناني من هذه الصراعات المستديمة؟

إنّه بالطبع تعب ولكن التاريخ علّمنا ويعلّمنا سهولة التكيّف في الحالات العصيبة.

- أما زلتم واثقين من قدرة هذا الشعب على الصمود؟

لي ملء الثقة، فهناك شريحة كبيرة من اللبنانيّين تعي تزمّت وتحريض بعض القوى السياسيّة، وهي تعاني أكثر فأكثر من عبثيّة النظام الطائفي واستحالة استمراره.

- كيف يمكنكم تنظيم هذا النضال اليوم؟

ليس بإمكاننا إلاّ الاتّكال على صلابة اللبنانيّين وتضامنهم. فاللبنانيّون اليوم يشعرون، وأكثر من أي يوم مضى، بالفروقات الطبقيّة. هذا الوعي نذير صراع بين الطبقة الغنيّة والطبقة الفقيرة. وبانزلاق النقاش نحو الحلبة السياسيّة، يتفلّت تدريجيًا من أسياد النظام الطائفي. بالطبع، لم نكن مهيّئين يومًا لهكذا صراع، نظرًا إلى تركيبتنا الديموغرافيّة، وإلى نظامنا السياسي. إنّما احتكار الثروات والاستئثار بها من قبل الإقطاعيّين وجشعهم، قسّما البلاد إلى طبقة فقيرة وأخرى غنيّة جدًا، وهكذا تمّ القضاء على الطبقة الوسطى.

الأمر مذهل، ويدفعنا إلى التساؤل إذا ما كنّا في القرون الوسطى من جديد. هذه التطوّرات الخطيرة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، مترافقة مع تفاقم التباين الذي سبّبته العولمة الاقتصاديّة والماليّة غير المنظّمة، سوف تفضي بشرائح كبرى من مجتمعنا إلى مستقبل مجهول المصير.

ويجدر بالعولمة أن تتمتّع ببعد ثقافي وأن تحترم الفوارق بين الحضارات وأن تَعدل عن اجتياح كلّ ما في طريقها

بحجّة التعادل والتساوي، كما أرادها مبتكرها. فالعولمة، في بُعدها الاقتصادي والمالي، ليست إلاّ استغلالاً صرفًا ووجهًا جديدًا للاستعباد.

– عندما تتكلّمون عن القرون الوسطى، تذكّرونني بمجموعات صغرى من الأثرياء، وسط بحر من الفقر، هل هذا يعني، عودة الدعاة والمبشّرين والأمراض والأوبئة؟ وهل وصلنا جدّيًا برأيكم إلى هذه المرحلة؟

يكفي أن تعاين لتتيقّن. هنالك مليار ثريّ في العالم مقابل خمسة مليارات فقير. المطلوب يبقى، إعادة توزيع الثروات بعدالة أكثر. وعندما يقرّر الأغنياء – للبقاء على غناهم – أن يلتفتوا صوب الفقراء، يكون ذلك بغية زيادة قدرتهم الشرائيّة ليس إلاّ، وزيادة استهلاكهم، وإلاّ فستطال الأزمة البلدان المتطوّرة. ففي مجتمعنا الإستهلاكي، يشعر الإنسان بحرمان دائم وكبت مستمرّ، مردّهما إلى الحملات الدعائيّة المكثّفة، التي تخلق في ذهنه «حاجيّات» يعتبرها ضروريّة، وهو في الحقيقة لا يحتاج إليها. جهله هذا، يجعله يلهث خلف المال ويزيد في إنفاقه، ظنًّا منه أنّه يلبّي حاجيّات لن يشبعها يومًا، لأنّه لم يحدّدها أصلاً.

– في هذا المجال، هل توافقون على تأسيس ديناميّات جنوبيّة صرفة، قائمة بذاتها؟

لقد حان الوقت للتفكير بهكذا موضوع. فمنذ بدء الثورة الصناعيّة، كانت العلاقات الدوليّة ما بين الشمال والجنوب، ما جعل ويجعل الجنوب في حال تبعيّة دائمة للشمال. من الممكن أن يؤدّي تطوّر العلاقات الجنوبيّة – الجنوبيّة، إلى معالجة جزئيّة لهذا الوضع. والمثل الساطع على ذلك، هو وضع أميركا الجنوبيّة حيث Chavez و Lula يعملان على التأسيس لديناميّة، قد تعطي أفضل النتائج في مستقبل قريب.

أضف على ما تقدّم، أنّ تناقص عدد السكّان في البلدان المتطوّرة، هو نذير زوال واضح، وهو بالتّالي مؤشّر إيجابي للبلدان النامية، إذ إنّه يؤدّي إلى إنعاش التجارة، ويكون مدخلاً للعلم وللمعرفة. والتحكّم بالطاقة النوويّة، لم يعد محصورًا بالأقوياء وحدهم في هذا العالم. إنّنا نشهد ظهور قوى جديدة غير عسكريّة؛ فالطاقة بوسعها أن تصير بخدمة الإنتاج، ومن كان صانعًا للقنبلة النوويّة، يستطيع بالمقابل استعمال الطاقة النوويّة في مجال التغذية والصناعة.

وفي المدى المنظور، سوف يزول الخلل ما بين الشمال والجنوب وتوازن جديد سوف يرى النور. من المستحيل التأسيس لمشروع سلام يرتكز على الاستغلال الاقتصادي، لأنّ مشروع السلام، من الضروري أن ينضوي تحت لواء العدالة واحترام الحقوق، والفسح في المجال أمام الآخرين لكي يعيشوا حياة مستقيمة وكريمة.

الدور الأساسي للعوامل الإقليميّة في نشوب الحرب

باعتباري أنّ حرب العام ١٩٧٥ كان بالإمكان تجنّبها. ولكن لم يسترعِ انتباهنا الوضع الإقليمي ومؤشّراته السلبيّة. لقد تفاقمت الأزمة الفلسطينيّة يومها، نتيجة هزيمتين متتاليتين للجيوش العربيّة التقليديّة. لم نعِ الظلم الذي لحق بالفلسطينيّين، هذا الشعب المشرّد، الممنوع عليه حريّة التحرّك وحريّة التنقّل، والذي يعاني البؤس والحرمان. وفي وثيقة التفاهم مع حزب الله[١]، تطرّقنا إلى هذا الموضوع وارتأينا إطلاق حريّة اللاجئين الفلسطينيّين في السفر، وتحسين ظروف معيشتهم، هؤلاء الذين، ومنذ نصف قرن

(١) مراجعة ملحق رقم ١.

ونيّف، ما زالوا مُحاصرين داخل المخيّمات. يبقى من واجبنا منحهم أذونات مرور لكي يتمكّنوا من السفر، بغياب دولة لا تمنحهم جوازات سفر، كما أن نحافظ على حقّهم في العودة إلى ديارهم.

- ألم تكن حرب العام ١٩٧٥، سياسيّة أكثر ممّا كانت طائفيّة، تدور على محورين أحدهما تابع للغرب وآخر للعرب؟

تيقّنت من الأمر هذا يومها. في العام ١٩٧٥، كان لبنان منقسمًا إلى ولاءات خمس سياسيّة – عسكريّة وهي: الذين نسمّيهم التقليديّين، أدوات اللعبة الدوليّة حيث تسيّرهم الولايات المتّحدة وفرنسا، الإسلاميّون، ذوو الولاء السوري، ذوو الولاء الإسرائيلي، وذوو الولاء الفلسطيني. كلّ هذا، بغياب تيّار لبناني صرف. الكلّ كان يتقيّد ببلد آخر، وكانت هذه السياسة خالية من الثوابت: فحليف اليوم كان يتحوّل عدوًّا في الغد، ولم يكن آنذاك لبنانيّون موالين للبنان، هذا ما تحقّقت منه يوم كنت ضابطًا، وفق أماكن انتشار الوحدات العسكريّة. في هذا الجوّ من التصدّع والانشقاق على الصعيدَين السياسي والمدني، تمّ تعييني في العام ١٩٨٤

قائدًا لجيش مختلط طائفيًا، ثلثه مسيحيّون والباقي مسلمون. وكان التحدّي يومذاك في توحيد هذا الجيش، في حين أنّ البلد منقسم على ذاته. غير أنّه، وقبل تعييني قائدًا للجيش، كنت قائدًا للواء الثامن المكوّن من غالبيّة إسلاميّة. واللواء المذكور، ذاع صيته بسبب بسالته، وصار مثالاً يُحتذى للوحدة في المؤسّسة العسكريّة. وفي هذا الصدد، وبمناسبة دعوة تلقّيتها من قائد القوّات الفرنسيّة العاملة في نطاق الأمم المتّحدة في لبنان، التقيت الكاتب Jean Lartéguy، الذي قال لي ما حرفيّته: «اليوم، التقيت الرجل الذي عرف كيف يوحّد جنوده وسط هذا الجحيم» مضيفًا: «أراك سائرًا صوب السلطة، لأنّه في قلب هذه الفوضى، عرفتَ كيف تحافظ على وحدة البلاد من خلال مؤسّسة الجيش». وقد تأثّرت بكلام الكاتب، الذي ترسّخ في ذهني؛ ويوم حفل التسلّم والتسليم، بعد تعييني قائدًا للجيش، قلت للعسكريّين: «أيّها الرفاق، نحن اليوم أمام خيارين: إما أن نكون جنود طوائف ومرتزقة للعبة دولية، وإما أن نكون جنود وطن وهوية، وخيارنا هو الوطن والهويّة...»

ومن يومها وحتى العام ١٩٨٨ لم أكفّ عن دعوة العسكريّين إلى الحفاظ على وحدة البلاد، وأن يكون همّهم لبنان أولاً.

– أتظنّون أنّ حرب العام ١٩٧٥ كان بالإمكان تفاديها، وإنّ القضيّة الفلسطينيّة، كان يجب أن تؤخذ على محمل الجدّ يومها؟

في العام ١٩٨٩، تلقّيت دعوة من اللجنة السداسيّة لوزراء الخارجيّة العرب إلى تونس، للتباحث، بغية إيجاد حلّ للأزمة اللبنانيّة. يومها كانت القيادة الفلسطينيّة قد اختارت العاصمة التونسيّة محلّ إقامة لها بعد رحيلها من لبنان. فطلب ياسر عرفات مقابلتي، وتمّ اللقاء في منزل السفير اللبناني في تونس. كانت النزاعات على أشدّها بين اللبنانيّين والفلسطينيّين، لأن كثيرين من اللبنانيّين كانوا يتّهمون الفلسطينيّين بأنّهم سبب اندلاع الحرب في لبنان. وبالمقابل، كنت الضابط الذي قاتلهم في صيدا وفي مخيّم تلّ الزعتر. وساعة التقينا، تبادلنا السلام على الطريقة العربيّة، ومن ثمّ قلت لعرفات: «يا أبا عمّار، المشكلة أنّنا، نحن العرب، ساعة نكون في الخندق ذاته، نسمع لعلعة الرصاص من داخل الخندق، ونتلقى طعن الخناجر في ظهرنا».

بقي عرفات صامتًا. وأردفت قائلاً: «فلنفترض أننا في لبنان لا نحبّكم، ونريد أن ترحلوا عنّا، ولكنّنا ندرك تمام الإدراك، أنّه من أجل هذا، يجب أن تنتصر قضيّتكم، لذا،

وفي أسوأ الأحوال عليك أن تؤمن أن قضيتك ليست بخطر في لبنان، فكيف الحال إذا كنّا نحبّكم؟

– كيف كانت ردّة فعله؟

بقي صامتًا، ولكنّه بدا وكأنّه شاهر بندقيّته قائلاً: «بندقيّتي بتصرّفك أيّها القائد، إفعل بها ما تشاء». في الواقع، ومنذ ذلك الوقت، توقّفت المواجهات مع الفلسطينيّين في لبنان، ممّا يعني أنّ حرب العام ١٩٧٥ كان بالإمكان إيجاد مخرج سياسي لها.

– وماذا حصل بعد عودتكم من تونس؟

بعد عودتي، سَرَت إشاعات مفادها، أنّ اتفاقًا قد تمّ مع اللجنة السداسيّة، ولكنّها كانت مجرّد إشاعات، وبعدها تجدّدت الاشتباكات، وتمّ الاعتداء في أحد الأيّام على آليّة تابعة للشرطة العسكريّة في بلدة عين سعادة. فاتّخذنا كلّ الإجراءات الأمنيّة اللازمة للحؤول دون تفاقم الوضع، ولكنّ الوضع تفاقم. ولحظنا وحدات من «القوّات اللبنانيّة» تتنقل بكثافة، بالتزامن مع حادثة آلية الشرطة العسكريّة، ودارت

اشتباكات دامت أربعًا وعشرين ساعة، أوقفنا بعدها القتال. وفي الحال أصدرتُ الأوامر بإقفال كلّ المرافئ غير الشرعيّة، ومراقبة المرافئ الأخرى من قبل الجمارك اللبنانيّة، بغية جمع كل المداخيل وتسليمها إلى المصرف المركزي، وليس إلى الميليشيات، كما أمرتُ برفع كلّ الحواجز بين المنطقة الشرقيّة والمنطقة الغربيّة. هذا القرار لم يناسب السوريّين، فيما رضي عنه اللبنانيّون. وما كان من هذا القرار إلاّ أنّ عزّز الاقتصاد اللبناني وأنعشه، فانخفض سعر صرف الدولار مائة ليرة، إذ كان الدولار يساوي يومها ثلاثماية ليرة لبنانية مقابل ألف وخمسماية ليرة اليوم.

– ألم يكن بالإمكان تجنّب النزاع الذي حصل بينكم وبين «القوّات اللبنانيّة» في العام ١٩٩٠؟

بالطّبع كنت دائمًا محترسًا وفي وضعيّة دفاعيّة في هذا الشأن؛ فأنا عسكري، وأعرف كيف تُخاض الحروب، إنّه من الصعوبة بمكان، إذا لم نقل من المستحيل، القتال على جبهتين. لم يكن باستطاعتي توطيد الأمن على الجبهة

الداخليّة، وفي الوقت عينه مواجهة السوريّين. حاولت المستحيل لاتّقاء مجابهتين، لأنني كنت أعي تمامًا نتائج هكذا صراع داخلي، في الظروف التي كانت سائدة وقتذاك. وقد زارني يومها صديق فرنسي ليؤكّد لي أنّ «القوّات اللبنانيّة» تُحضّر لهجوم وشيك ضدّنا. وأضاف أنّ المعلومة أتته من مصادر موثوقة، نقلها له أحد مسؤولي «القوّات»؛ وكان الهدف دفعي إلى اتّخاذ المبادرة في الهجوم، للقضاء عليهم. رفضت تحمّل مسؤوليّة صراع أخوي دموي جديد، الذي إن حصل، سيكون لصالح القوى المعادية لسيادة لبنان. وهم الذين بادروا بالهجوم على الجيش.

وراحت بعض وسائل الإعلام المناصرة والتابعة «لمموّلين أسخياء»، تتولّى مهمّة الحملة ضدّي؛ وها أنا اليوم أتعرّض للحملات الافترائيّة والتشهيريّة عينها. وبخاصة بعد توقيع ورقة التفاهم مع حزب الله فأنا بالنسبة لهؤلاء، تارة سوري الانتماء، وطوراً ايراني، فالنهج لم يتغيّر، والقوى السياسيّة الداخليّة مازالت ذاتها ولكن من دون سوريا. في الماضي كانت قوى ١٣ تشرين (بالدلالة إلى تاريخ أُبعد فيه ميشال عون عن الحكم في العام ١٩٩٠)، أمّا اليوم، فما زالت القوى عينها، إنّما بتسمية جديدة: قوى ١٤ آذار ٢٠٠٥.

- في ١٤ آذار من العام ١٩٨٩ توقّف القتال بينكم وبين «القوّات اللبنانيّة»، فأعلنتم حرب تحرير ضدّ المحتلّ السوري، ماذا حصل؟

تعرّضنا للقصف السوري العنيف منذ التاسع من آذار، إذ كان السوريّون يحاولون الدخول إلى مرفأ بيروت. فأصيبت جرّاء القصف باخرة لبنانيّة، فأمرت بالردّ على مصادر النيران، وكان ذلك صباح الرابع عشر من آذار. وطال القصف محيط الأونسكو في بيروت، حيث سقط عدد كبير من الضحايا المدنيّة، فراحت وسائل الإعلام تبثّ خبرًا مفاده أنّ الجيش اللبناني هو من يقصف بيروت الغربيّة.

- على كل حال، هذه هي الرواية العالقة في ذاكرة اللبنانيّين.

أنا متّهم زورًا، فرئيس الوزراء بالوكالة سليم الحص يومها – نظيري بشكل أو بآخر – طالب يومها الدول العربيّة بإجراء تحقيق على وجه السرعة في هذا الشأن. وفي الحال، دعمتُ مبادرته، موافقًا على نتائجها سلفًا، ورحت أتابعها. فما كان إلاّ أن رفضها السوريّون على

لسان رئيس استخباراتهم غازي كنعان، لأنّهم بالتأكيد يعرفون أنّ هذا التحقيق سوف يحمّل المسؤوليّة للجهة المعروفة. وأوامري يومها كانت واضحة للمدفعيّة اللبنانيّة، وهي عدم القصف شمال مطار بيروت، وهذا ما نسمّيه باللغة العسكرية «الخط الذي لا يمكن تخطّيه بالرماية».

– في هذا الوقت أعلنتم حرب التحرير؟

حرب التحرير أُعلنت بعد سلسلة استفزازات سياسيّة وعسكريّة من قبل السوريين وميليشياتهم المحلّيّة؛ فبعد أن عُيِّنت رئيسًا لمجلس الوزراء، بعثتُ برسالة إلى الرئيس السوري، اقترحتُ فيها التفاوض للخروج من الأزمة، ولكني لم أتلقَّ منه أي جواب.

لماذا كان الردّ ضد السوريين؟ لأنني يوم عُيِّنت رئيسًا للوزراء فذلك قد تمّ وفق الدستور اللبناني، ولكنّ السوريين رفضوا الاعتراف بي، وفي المقابل احتفظوا بعلاقاتهم ودعمهم لحكومة الرئيس سليم الحصّ المستقيلة.

أضف إلى ذلك، فقد اعتدت سوريا عسكريًّا على لبنان منذ الأول من أيلول من العام ١٩٨٣ عندما رفضت سحب

قوّاتها من لبنان بناء على طلب الحكومة اللبنانيّة. وبتمديدها وجودها في لبنان بقرار من طرف واحد تكون سوريا قد مارست اعتداءً يتطابق مع الشكل الرابع من شرعة الأمم المتّحدة.

– وهذه المواجهة الجديدة، ألم يكن بالإمكان تفاديها؟

لم يعد بالإمكان ذلك، لأنّنا كنّا مُحاصرين ضمن حزام ناري على طول الشاطئ اللبناني، وفي محيط المطار، فشُلّت كلّ المرافق، وتضاءلت المؤن في البلاد، وكان هذا حصارًا غير معلن، فقرّرنا تحييد مرفأي بيروت وجونيه (شمالي بيروت) اللذين كانا عرضة للقصف. وبعد قصف منطقة الأونسكو، تعمّق الشرخ بين اللبنانيّين، وأصبح الشعب مقسومًا، وتبع ذلك قصف عنيف على وزارة الدفاع، حيث سقطت ضحايا عديدة، وحيث أتت الأضرار فادحة، وقد طال يومها القصف مكتبي بالذات. فاعتبرت ساعتئذٍ، أنّه لا بدّ من الردّ على مصادر النيران، عندما يتمّ الاعتداء على رئيس مجلس الوزراء، وعلى مبنى وزارة الدفاع «الرمز». يومها، بدأ نضالنا من أجل التحرير، وكانت

الحرب حرب مقاومة ضدّ الاحتلال السوري. وسوريا كانت في لبنان، لذا، لم أعلن حربًا على سوريا في سوريا، كانت نيرانهم تسيطر على القصر الجمهوري حيث كنت أقيم.

كانت الأضرار لا توصف في الأيّام الأولى، لأنّ أحدًا منّا لم يكن مهيّأً لمواجهة كهذه؛ مواجهة، دامت حتى مبادرة اللجنة الثلاثيّة ووسيطها الجزائري الأخضر الإبراهيمي.

ورفض السوريّون وقفًا لإطلاق النار، وقصفوا الفندق الذي كان يقطنه الوسيط الجزائري. كلّ ذلك، بهدف إخضاع البلد. وتألّفت لجنة ثلاثيّة قوامها المملكة العربيّة السعوديّة بشخص الملك فهد، والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، ويرأسها ملك المغرب الحسن الثاني، الذي وضع تقريرًا لصالحنا، مفاده، أنّ سوريا تنتهك السيادة اللبنانيّة، وتعمد إلى تهديم لبنان.

وفي أقلّ من ثماني وأربعين ساعة، تبدّلت المواقف رأسًا على عقب، إثر سفر وزير الخارجيّة الأميركي James Baker إلى السعوديّة. فتمّ تجريد الملك الحسن الثاني من مهامه، وعُيّن مكانه الملك فهد رئيسًا للجنة الثلاثيّة، الذي قام بتبديل فقرة من التقرير، وجاء فيها «نشكر سوريا

على مساعدتها لبنان في استعادة سيادته»، ودام الوضع على حاله من العنف والقصف والمعارك، حتى إبرام اتفاق الطائف.

حماية ديمومة الدولة

قيادة مؤسّسة الجيش تمنحك تجربة فريدة من نوعها في لبنان، فهذه المؤسّسة تعكس وجهه، وهي بالتالي – أكثر من أي مكان آخر – عاموده الفقري، ورمز اللحمة بين المواطنين، وهي تشدّ أواصر المجتمع، وتحثّ العسكريّين على احترام الدولة ومؤسّساتها، كما تنفّذ أوامر الحكومة. ودور المؤسّسة العسكرية كان أساسيًّا في الدفاع عن ديمومة الدولة. فمؤسّسة الجيش، هي التي تدافع عن البلد وتحمي مواطنيه، ولا تتدخّل في النزاعات الداخليّة، ومن واجبها أن تبقى على الحياد في الصراعات الداخليّة وهذا – للأسف – ما لم يحصل دائمًا.

وهي أيضًا غير مخوّلة لا بوضع الأنظمة ولا بإلغائها، بل هي ضامنة النظام الديموقراطي، علمًا أنّ تدخّلها محدود. الجيش يحافظ على الأمن، يسهر على حسن سير الانتخابات النيابيّة، ولكنّه لا يستطيع وضع قانون للانتخابات. هذا هو مفهومي لدور الجيش ولمهامه. عليه أن يكون في خدمة

المواطن، وأن يحافظ على القيم كحرّيّة التعبير وحرّيّة الرأي. أنا أرفض أن يكون الجيش قامعًا، إنّما بالعكس، أن يبقى العين الساهرة على مواطنيه.

وقد بذلت قصارى جهدي لتبديل صورة الجيش يوم كنت قائدًا للمؤسّسة، طامحًا إلى بناء اتحاد وثيق بين العسكري والمدني، بغية خلق ثنائي قوامه الجيش والشعب.

لقد ورثنا عادات وتقاليد بالية، وعشنا تجارب من أنظمة الاحتلال، لا سيّما الاحتلال التركي، حيث كان العسكري رمز الظلم والجور والقمع، وحيث كانت الأمّهات يقلْنَ لأولادهنّ: «قعدو عاقلين أحسن ما عيّط للعسكري».

كانت صورة العسكري في لاوعينا الجماعي مشوّهة، وهذا ما جعلني أعمل لردّ اعتبار صورة الجيش بتغيير تصرّف الجنود تجاه المواطنين. وفي نهاية ولايتي كان لي ما أردت، وتوطّدت العلاقة.

– هل بوسعنا اعتبار مؤسّسة الجيش في لبنان «رافعة» اجتماعيّة للطبقة الفقيرة؟

مؤسّسة الجيش على صورة مؤسّسات الدولة حيث التراتبيّة هي السائدة. لكي تتقدّم، عليك أن تبرهن عن جدارة

شخصيّة، خصوصًا عندما تكون مثلي سليل عائلة متواضعة، كما عليك أن تتصدّى باستمرار للذين يحكمون عليك مُسبقًا. أمّا بالنسبة إليّ شخصيًّا، فقد عملت في آونة سادتها الأزمات، وهذا ما جعل الجدارة أهمّ بكثير من الأصول.

فالجدارة تبقى حين يزول الدون، والمداميك التي تُبنى بتأنٍّ، لا تتهدّم بسهولة. وكأنّي بي أعود إلى أحد الصحفيّين حين قال: «كان عون مأساةً لخصومه، لأنّه أكثر من جنرال ولأنّه أوجد تيّارًا، وفي لبنان، يمكن قهر رجل ولكن يصعب قهر تيّار، لأنّ ذلك يؤدّي إلى ظهور جنرال جديد ولو تأخّر...»

❖ ❖ ❖

النزاع مع سوريا

وصاية بتفويض دولي

تطرّقت بحديثي معك إلى موضوع تبادل الرسائل بيني وبين وزير الخارجيّة الأميركي James Baker[1] بشأن السيادة في لبنان. من الواضح أنّ الأميركيّين، وبعد دعمهم دخول السوريّين إلى لبنان في العام ١٩٧٦، كانوا ولا زالوا يعتبرون أنّ سوريا تشكّل عامل استقرار للقضيّة اللبنانيّة، وهذا ما ظهر جليًّا في مناسبات عدّة، وبشكل واضح عبر الدور الذي اضطلعت به اللجنة الثلاثيّة وعشيّة اتفاق الطائف وأحداث ١٣ تشرين.

فلنتكلّم عن قانون محاسبة سوريا: في شباط من العام ٢٠٠١، دعونا إلى ندوة في باريس في مقرّ «التجمّع من أجل لبنان»، غداة خطاب لبشّار الأسد، ربط خلاله انسحاب قوّاته النهائي من لبنان، بتسوية الصرّاع الإقليمي. على

(١) مراجعة ملحق رقم ٣.

ضوء هذا الخطاب، تأكّدنا أنّ لبنان لن يتحرّر في المدى المنظور، فقرّرنا يومها، بمشاركة «مجلس المنظّمات اللبنانيّة الأميركيّة CLAO»، واللبنانيّين في بلدان الانتشار، أن نقوم بضغوط حثيثة على الرأي العام الأميركي، انطلاقاً من قناعتنا أنّ الولايات المتّحدة هي سيّدة اللعبة، ووحدها تستطيع تغيير المعادلات، وأنّ سوريا بالنسبة إلى الإدارة الأميركيّة، لا يمكن المساس بها.

وطرحنا على أنفسنا السؤال التالي: ما هي الوسيلة الأمثل التي يمكننا اللجوء إليها لإقناع الإدارة الأميركيّة؟ وكانت حظوظنا شبه معدومة بمواجهة الوضع السياسي وموازين القوى. وتذكّرنا القول: «السياسة هي فنّ الممكن»، فلماذا لا نجعلها «فنّ المستحيل»؟ وقرّرنا اقتحام المستحيل، خصوصاً وأنّنا في وقت سابق، كنّا طلبنا من أعضاء في الكونغرس الأميركي التصويت على مقرّرات تطالب الإدارة بمساعدة لبنان للتخلّص من النير السوري، إنّما لم يكن لهذه المقرّرات الطابع الملزم.

كان علينا أن نقدّم مشروع قانون يتحوّل في حال إقراره إلى قانون يلزم الإدارة بتنفيذ مضمونه.

وتمّ الاتصال بمكتب Eliot Engel[١]. وفي حزيران من العام ٢٠٠١، بدأت أولى الاتصالات، وتمّ تبادل الرسائل بين Engel والعضو في الكونغرس Darell Issa – اللبناني الأصل – الذي أخلّ بواجبه، لشدّة تقرّبه من الإدارة الأميركيّة، وحتّى كلّ الأعضاء في الكونغرس اللبنانيّي الأصل، لم يتبنّوا مشروع القانون هذا، ولم يوقّعوا عليه.

في شهر تمّوز، تلقّيت دعوة من الكونغرس للمشاركة في ندوة موضوعها «الشرق الأوسط». وبعد تردّد سببه رفض وزارة الخارجيّة الأميركيّة منحي تأشيرة دخول، إذا بي أحصل على التأشيرة في ١١ أيلول الساعة الثالثة بعد الظهر من سفارة الولايات المتّحدة في باريس. يا لها من مصادفة مؤلمة! إذ صار السؤال المطروح: هل أذهب أو أعدل عن الذهاب؟ فقد انقلبت كلّ الموازين وتبدّل الوضع، حتّى أنّ سلّم الأولويّات قد تغيّر. فمن يمكنه الاهتمام بشأن لبنان في وضع ساد فيه العدوان على الولايات المتّحدة؟

(١) Eliot Engel : نائب ديمقراطي في الكونغرس الأميركي عن ولاية Bronx. عضو في لجنة الطاقة والتجارة وكذلك في لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس. يعتبر واضع نصّ قانون «محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان»، هذا القانون الذي أقرّه الكونغرس وفتح الطريق أمام تبنّي مجلس الأمن للقرار ١٥٥٩ في أيلول ٢٠٠٤، والذي سمح بتصعيد الضغط على سوريا ودفعِها الى سحب جيشها من لبنان في ٢٦ نيسان ٢٠٠٥.

وذهبتُ فيما بعد، بناءً على نصائح أصدقائي الأميـركيّين، بمن فيهم Eliot Engel . وتــزامن وصــولي مــع الهجــوم البكتريولوجي الذي تعرّض له الكونغرس، فكانت كل أبوابه موصدة، ولم يبقَ من مكان نستطيع الاجتماع فيه إلاّ المطعم المتواجد في المبنى المذكور. وهكذا توزّعت لقــاءاتي مــع أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء الكونغرس بــين المطعــم والفندق الذي كنت نزيله.

وكانت المحادثات بغاية الصراحة، فقــد تطرّقنــا إلــى مسألتي الإرهاب والتنمية. وكما ذكــرت ســابقًا، فــإنّ أيّ مقاربة لمشكلة الإرهاب، إذا انحصرت فقط فــي الناحيــة الأمنيّة، حُكم عليها بالفشل. على الرغم من إدانة الإرهــاب على الصعيدَين الأخلاقي والسياسي، فإنّــه يبقــى ظــاهرة خطرة تدلّ على خلل ما في مجتمع معيّن، وينبغي ألاّ ننسى أنّ اليأس والضيق هما الــسببان الأساســيّان للقيــام بهــذه الأعمال الإرهابيّة المقيتة.

كان همّي أن يعي المحــاورون الأميركيّــون تعقيــدات المشكلة وعدم مقاربتها بلامبالاة. وراحوا يــسألونني عــن العراق. أمّا أنا فكنت أبغي التركيز على لبنان. ولكنّ عــددًا منهم ربط ما بين ١١ أيلول وما يحصل في العراق.

فكرة مشروع القانون شقّت طريقها، وما كان مــستحيلاً في البداية أصبح مقبولاً. أمّا الإدارة الأميركيّة فقد رفــضت التعاطي معي شخصيًّا، وكان أن ذهبت أربع مــرّات إلــى أميركا ولم تستقبلني مرّة واحدة. وبعد طلب مُلحّ من وزارة الخارجيّة، أوفدَت الإدارة إلى الفندق الذي كنت أنزل فيــه، مسؤولين عن الشؤون اللبنانيّة في وزارة الخارجيّة. ولكــنّ اللقاء لم يتعدّ الشكليّات، وما سمعته، كان يتناقض مع ما كنّا نطالب به. وكانوا يصرّون على مواقفهم. حصل ذلك فــي شهر آذار من العام ٢٠٠٣، وقد سمعت الكلام ذاته الــذي كنت قد سمعته في العامين ١٩٩٠ و ٢٠٠١، ومفــاده، أنّ سوريا تشكّل عامل استقرار فــي لبنــان، وهــي تــساعد الأميركيّين على إنقاذ حياتهم أينما وُجدوا.

أودّ هنا أن أعترف بأنّني فقدت الأمل فــي الحــصول على توقيع القانون الــذي كنّــا نطالــب بــه، خــصوصًا وأنّني أعرف David Satterfield تمــام المعرفــة، إذ كــان القائم بالأعمال في السفارة الأميركيّة في لبنان إبّان ولايتي، وهو اليوم مساعد وزير الخارجيّة لشؤون الشرق الأوســط، الذي أوعز إلى أعضاء مجلس الشيوخ ومجلــس النــوّاب، بعدم تبنّي مشروع القانون أو التوقيع عليه.

وانتهى الأمر بنا إلى الحصول على هذا المشروع، واستوجب ذلك طرق أبواب النوّاب واحدًا واحدًا لبلوغ هدفنا. وقطعنا مرحلة جديدة، لنجد أنفسنا وجهًا لوجه مع مشكلة أخرى، مشكلة تحصين هذا المشروع ضدّ الفيتو الرئاسي. كيف السبيل إلى إقناع الرئيس في حال رفض التوقيع، كونه يتمتّع بحقّ النقض؟ لتلافي رفض الرئيس بوش، كان ينبغي الحصول على ثلثي الأصوات، أي على أربعمائة وخمسة وثلاثين صوتًا من أعضاء الكونغرس، ومائة صوت من مجلس الشيوخ. وهنا المغامرة الكبرى! بالتأكيد، لو كنت تكلّمت عن اقتراحي مسبقًا، والقاضي بإلزام الرئيس الأميركي على توقيع مثل هذا القانون، لكنت اتُّهمت بالجنون! ولكنّنا بلغنا مرادنا بفضل مثابرة وصلابة الأميركيين الذين تبنّوا المشروع والفريق اللبناني - الأميركي.

وفي النهاية نجحنا؛ أقرّ القانون ووقّعه الرئيس جورج بوش الذي أشار، وبعد التوقيع، إلى أنّ هذا الأمر يشكّل مساسًا واضحًا بامتيازاته المتعلّقة بالسياسة الخارجيّة، ولكنّه اضطر أن يوقّع لأنّ عدم عرقلة القانون يندرج في إطار الاحترام العميق للنظام الديموقراطي الأميركي.

وبهذا، تفوّقت الناحية التشريعيّة على الناحية التنفيذيّة، ضامنةً تطبيق القوانين، بما فيها تلك المتعلّقة بالسياسة الخارجيّة، فأُقرّ القانون، وتمّ التصديق عليه في اليوم الأخير من المهلة المحدّدة، أي في ١١ كانون الأول من العام ٢٠٠٣.

يومها، أصبح لبنان في مأمن من أي سياسة أميركيّة يمكن أن تستخدمه مستقبلاً ورقةً في يدها، للمحافظة على مصالحها مع إسرائيل ومع البلدان العربيّة، وكذلك مع سوريا. وتبنّي الإدارة الأميركيّة لهذا القانون، جعلها تخسر هامش المناورة في مسألة استقلال لبنان وسيادته؛ فقد حُفر القانون حفرًا في قلب التشريع الأميركي، وأكّد على رحيل السوريّين، كما على استعادة لبنان حريّته، وسيادته. ولم يتبقَ لنا إلاّ العمل على تطبيقه. ولكن التطبيق أرجئ بسبب الوضع في العراق، وهذا ما أخّر عودتي إلى لبنان سنة كاملة، إذ كنت أنوي العودة في العام ٢٠٠٤.

وعشيّة عيد استقلال لبنان، وجّهت نداءً إلى كلّ السياسيّين اللبنانيّين، أدعوهم فيه للالتقاء من أجل إيجاد مخرج مشرّف للانسحاب السوري وتحضير انتقال سليم للسلطة.

لم يأخذ رفيق الحريري هذا الطرح على محمل الجدّ، ولم يُعر وليد جنبلاط أيّ أهميّة لهذا الشأن، علمًا بأنّني شدّدت في بطاقة الدعوة على مسؤوليّتنا المشتركة في إعادة بناء سياسة الدولة. فلم يكلّف أحد نفسه عناء الردّ علينا بالإيجاب.

وتبدأ فيما بعد سلسلة الاغتيالات السياسيّة، مع ما رافقها من زعزعة للاستقرار. وها أنا اليوم، أدعو هذه القوى السياسيّة لتأليف حكومة وحدة وطنيّة، لأنّني اعتبرها طريق الخلاص، وما زلت أُقابَل بالرفض ذاته.

استبدال الوصاية الأجنبيّة بوصاية محلّيّة

– يصادف اليوم ١٣ تشرين، ذكرى أليمة بالنسبة إليكم: ذكرى الاجتياح السوري في العام ١٩٩٠.

دعني في البداية أقول إنّ ضربة ١٣ تشرين لم تكن موجّهة ضدّ ميشال عون، بل كانت نسفًا لمنطق الدولة التي لم يعد هنالك من إمكانيّة لإعادة بنائها. ومع ذلك، فإنّني اعتبر هذه الذكرى، واقعًا أليمًا ليوم صراع واحتلال.

حتى في ساعات الصفاء، أشعر بغضب لمجرّد استرجاع ذاك اليوم المؤلم! ومنذ بدء هذا الأسبوع، تتنابني مشاعر يشوبها حزن عميق، تدفعني إلى التأمّل، وتروح بي الذاكرة إلى المعارك، إلى الأصدقاء الذين فقدت، إلى الظلم الذي لحق يومها بلبنان وبأبنائه، وأتساءل كيف يمكنني تخليد ذكراهم؟

عليّ أن انطلق نحو المستقبل، أن أبقى أمينًا لالتزامي بتحقيق كلّ المبادئ التي من أجلها استشهدوا. وهذه الأفكار، ترافقني على الدوام، لأنّ الماضي يجب أن يعلّمنا كيف نبني المستقبل.

في ١٣ تشرين، عندما التقيت أفراد عائلتي في السفارة الفرنسيّة قلت لهم: «ربّما قد نتمكّن من أن نستريح قليلاً، لكنّ الشعب اللبناني هو من سيتألّم».

ومن غريب الصدف أن أجد في جيبي ذلك اليوم كتيّب: «الإعلان العالمي لشرعة حقوق الإنسان (١٩٤٨) الذي كنت قد حصلت عليه بمناسبة الذكرى المئويّة الثانية للثورة الفرنسيّة، فشعرت بخيبة أمل كبيرة، لوقوعه بين يدي في هذا اليوم بالذات، يوم انتُهِكت ودُعِست بالأقدام كلّ حقوق الإنسان. وقد شهد العالم بأسره وببرودة أعصاب لا

توصف، شعبًا يُسحق وهو يطالب بالحرّيّة، وينادي باحترام سيادة بلاده.

كلّ الوعود المقطوعة من العام ١٩٤٨ راحت هباءً!

وعدت بالذاكرة إلى ذلك التحالف الأقوى في زمننا الحاضر، تحالف جمع ثمانٍ وثلاثين دولة من أجل تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، في وقتٍ، كانت القوى العظمى تعطي الضوء الأخضر لسوريا، كي تسرح في لبنان، وتستبيح أراضيه، وتعبث بمقدّراته.

وكلّما عادت بي الذاكرة إلى معاناة اللبنانيّين، أدرك كم من الجرائم ما زالت ترتكبها السياسات الجائرة، باسم القيم، وتحت ستار الديموقراطيّة، إذ إنّ «الأقوياء لا يتوانون عن تقديم الشعوب أضحيات على مذبح مصالحهم الخاصّة!

ست عشرة سنة مرّت، ولم يتغيّر أي شيء على الصعيد السياسي. فالقوى التي تعاونت مع السوريّين من أجل إبعادي والقضاء عليّ عسكريًّا ما زالت في الحكم. وفي السياسة الخارجيّة أيضًا، لم يتغيّر شيء، فالبلدان التي غضّت الطرف - كي لا أقول باركت - عن الاجتياحات الإسرائيليّة والسوريّة للبنان، لا زالت تدعم الوجوه السياسيّة

ذاتها، والتيّار السياسي الذي أخضع لبنان واستعبده وهدم اقتصاده، ما زال يعمل بالمهارة عينها.

عندما أتعمّق في دراسة وضع لبنان الاقتصادي والمالي، وألمس جشع أهل الحكم المستفيدين من مصادر الدعم نفسها، والذين حوّلوا لبنان إلى «شركة» تخدم المصالح الخارجيّة، أقول في نفسي، إنّ درب النضال ما زال طويلاً!

هذه الحكومة الصوَريّة، لا تبالي بإدارة شؤون البلد ومصالحه، بل همّها الوحيد: مصالح آل الحريري وزمرتهم الحاكمة، ناهيك عن قدرة التمثيل المعدومة لديها، والتي لا توحي بأي ثقة.

بعد الانسحاب السوري، ما مصير العلاقات بين البلدين؟

- هل أرسلت سوريا مبعوثين إليكم للتباحث بشأن عودتكم إلى لبنان؟

يوم قرّرت موعد عودتي، إتّصل بي صحافي من جريدة «السفير»، وقال ما حرفيّته: « هنالك حكم عليك، ومذكّرة توقيف بحقّك، ماذا ستفعل»؟ أجبته أنّ الدولة اللبنانيّة تعرف

جيّدًا أنّ الأحكام الصادرة بحقّي باطلة، وعليها بالتالي تسوية الأمر. وبعد ذلك، إتّصل بي أحد أفراد «التيّار الوطني الحرّ» يطلب منّي استقبال كريم بقرادوني وإميل إميل لحّود فقلت: «لا ضرورة لذلك، لأنّهما يعرفان ماذا عليهما أن يفعلا». وفي الأسبوع التالي، إتّصلا بي يقولان: « نحن في باريس، ونودّ أن نتباحث بشأن عودتك»، فاستقبلتهما، وعلمت لاحقًا أنّ حلّ المشكلة القانونيّة يتطلّب منّي توكيل محامٍ. بادئ الأمر رفضت، لأنّني ما كنت أدرك تبعات ذلك، بعدها قبلت منطلقًا من مبدأ الإلتزام بقوانين بلادي. فاستدعيت محاميًا، اهتمّ بالإجراءات، وألغى مذكّرة التوقيف التي كانت سياسيّة بحتة، ويكفي أنّها كانت صادرة بضغط من السوريّين وحلفائهم، لتصبح حكم براءة.

خلال الخمس عشرة سنة التي قضيتها في المنفى، زارني كثيرون ممّن يعملون مع السوريّين، وكانوا يُعلِمونني بأدقّ التفاصيل عن الوضعين السوري واللبناني، ولكنّ هؤلاء لم يأتوا يومًا بصفتهم مبعوثين من قبل السوريّين، الأمر الذي ما كنت لأقبله، لأنّه، وحتى يومنا هذا، لا علاقة لي بالسوريّين، لا مباشرة ولا حتّى بالواسطة. لقد قلت وأقول وسوف أظلّ أقول وأنادي بأطيب العلاقات مع سوريا، شرط أن تكون خارج أرضنا.

- تعودون إلى لبنان بعد أربع عشرة سنة من النفي، أنتم رمز النضال ضدّ الاحتلال السوري، وتعقدون تحالفات في الانتخابات النيابيّة مع رموز تعاونت وتعاملت مع هذا الاحتلال، أمثال سليمان فرنجيّة وميشال المر. ألا يتناقض هذا التحالف مع نضالكم في سبيل استقلال لبنان؟

إنّ تشكيل اللوائح الانتخابية في لبنان لا يعتمد على نظام المرشّح الواحد، ويقضي بوجود حلفاء لتجميع الأصوات، وهذا ضروري لتعبئة الناخبين ولتقاسم مصاريف المعركة. ويبقى أنّ احترام المبادئ التي أدعو إلى تطبيقها، تعني أيضًا حلفائي. وعندما أنادي بمكافحة الفساد وبمقاضاة كلّ جريمة وجنحة، فهذا أيضًا يعني حلفائي، كما يعنيني بدون استثناء.

على الصعيد السياسي، فإنّ الطبقة السياسيّة بغالبيّتها تعاونت مع السوريّين. وبعد انسحابهم من لبنان، وجدنا أنفسنا أمام ظروف سياسيّة جديدة، وأولويّات جديدة، تفرض ذاتها علينا، إذْ أنّ المطلوب، لمّ شمل كل اللبنانيّين بعيدًا عن تصنيف بعضهم بالمتسورنين، لمجرّد أنّهم ضدّ حكم الحريري ليس إلاّ، وتصنيف البعض الآخر بالاستقلاليين لأنّهم فقط مع الحريري.

- تعلنون من جهة أنكم ترفضون التحالف مع وجوه سياسيّة شكّلت العامود الفقري للنظام السوري في لبنان، أمثال الحريري وجنبلاط... ومع هذا تتحالفون مع رمزَين سوريَّين، كيف تفسّرون ذلك؟

كان من الواجب استرداد الجميع، وهذا يبدأ بمصالحة المسيحيين فيما بينهم ومن ثمّ مصالحتهم مع الآخرين. فإمّا أن أمدّ يدي إلى أخصام الأمس، أو أن يتّجه نحوي من كانوا أخصامي. الهدف هو الالتقاء.

- هل يمكن اعتبار هذا انتهازيّة سياسيّة؟

ليست هذه انتهازيّة، إنّها برغماتيّة سياسيّة، لأنّ معيار صدق الآراء والأفكار يكمن في قيمة عواقبها العمليّة. يحدّدون السياسة بأنّها فنّ الممكن، وأنا أعتبر أنّ السياسة هي رفض اللامقبول، وبالتالي، علينا أن نميّز لكي نرفض كلّ ما هو غير مقبول حين يكون ذلك متاحًا لنا.

علينا أن نكون حازمين عندما يتعلّق الأمر بالمبادئ، ومرنين في الممارسة التي تنتج عنها. هنالك خطّ أحمر ممنوع تجاوزه في سياسة فنّ الممكن، وإلاّ تتحوّل إلى قبول اللامقبول ورضوخ لمعادلات القوّة.

- ألا تظنّون أنّ سليمان فرنجيّة هو أيضًا تصرّف بالطريقة عينها، وهو من يفاخر بصداقته للرئيس السوري؟

علاقة آل فرنجيّة بآل الأسد قديمة، قامت بين سليمان فرنجية الجدّ والرئيس حافظ الأسد. لست بمعرض الدفاع عن هذه العلاقة كما أنّي لست ضدّ الصداقات الشخصيّة، شرط ألاّ تؤثّر على الشؤون الداخليّة للدولة؛ وبإمكان هذه الصداقات أن تكون مفيدة لمصالح البلدين، وأن تمهّد الطريق لتعاون حقيقي، شرط أن نميّز بين المصالح العامّة والمصالح الخاصّة.

- أنتم كنتم تُعتبرون من فريق ١٤ آذار، فلماذا لم تتحالفوا مع هذه القوى في الانتخابات النيابيّة في العام ٢٠٠٥؟

كانت هذه القوى قد عقدت فيما بينها ومع خصومها من قوى ٨ آذار تفاهمًا انتخابيًا وذلك من دون التشاور معي أو حتّى إعلامي بالأمر. وما إن عدت إلى لبنان، حتى جاءت هذه القوى تعرض عليّ الانضمام إلى تحالفها الانتخابي شرط حصر عدد نوّاب «التيّار الوطني الحرّ» بستّة. عندها

تيقّنت من الأسباب الحقيقيّة التي جعلت بعض الرسميّين الفرنسيّين يحاولون إقناعي بعدم عودتي سريعًا إلى لبنان. كان هناك توافق بين عدة لاعبين محلّيّين وإقليميّين، لتطوير الوضع في لبنان باتجاه محدّد، وإهمال شريحة مهمة من اللبنانيّين. وبما أنّه لا يجوز أن يتمّ اتخاذ قرارات مهمّة تحدّد مصير ومستقبل بلد في الكواليس، ومن دون إعلام الرأي العام، قرّرنا ساعتئذٍ خوض المعركة الانتخابيّة على أساس برنامجنا، وكانت الانتخابات مناسبة لتعريف اللبنانيّين عليه.

– لماذا لا تبادرون إلى زيارة دمشق بهدف إعادة بناء علاقة سليمة معها ترتكز على أسس ثابتة؟

أنا لست وزير خارجيّة لبنان. وإذا ما وصلت إلى سدّة الحكم، فسوف أقوم عندها بما أراه مناسبًا. في لبنان حكومة، وأيًّا كان رأيي في أدائها فإنّني أدعوها لتحمّل مسؤوليّاتها. أنا في المعارضة. على الحكومة أن تحلّ مشاكل الدولة، بينما المعارضة تستطيع أن تتقدّم باقتراحات. إن رأيي في المسائل المتعلّقة بالسيادة لم يتغيّر، وقد أعلنت بوضوح منذ عودتي عن رفضي كلّ تطاول سوري على

سيادتنا، وبقيت ثابتًا في انتقادي هذه التدخّلات حتّى عندما كانت تطال أخصامنا السياسيّين في «الأكثريّة النيابيّة».

– عندما تفشل الحكومة في قضيّة بهذه الأهميّة، ألا يمكن للمعارضة أن تطرح نفسها كبديل لما فيه خير الجميع؟ أولَم تطرحون نفسكم منذ أشهر كوسيط بين بيروت ودمشق؟

لم أطرح نفسي البتّة. سُئلت إذا ما كنت أودّ زيارة دمشق. صرفت النظر عن العرض هذا، كي لا تعتبر زيارتي منافسة للحكومة من جهة، ويقينًا منّي من سوء سير العلاقات بين البلدين من جهة أخرى، مضيفًا: إذا كانوا يريدون منّي أن ألعب دور الوسيط فما على الحكومة إلاّ أن تفوّضني. وفي هذا المجال، سمعت آراء متناقضة من رئيس مجلس الوزراء ومن رئيس مجلس النوّاب أثناء جلسات «الحوار الوطني». واقترحت يومها تشكيل لجنة تتمثّل فيها غالبيّة التيّارات السياسيّة اللبنانيّة للتباحث مع السوريّين في تفصيل العلاقات بين البلدين، ووضع تقرير لهذه الغاية، بموافقة وزارة الخارجيّة. وعلمت بعد ذاك أنّ بعض السياسيّين اللبنانيّين تهرّبوا من هذه المبادرة.

- لماذا لا تقومون بمبادرة فرديّة من أجل ترميم هذه العلاقة؟ مبادرة بصدد قضيّة غاية في الأهمّيّة، ألا وهي قضيّة اللبنانيّين المعتقلين في السجون السوريّة التي بإمكانها أن تكون مفصليّة في ترسيخ العلاقة بين البلدين؟

إنّ «تطهير» العلاقات اللبنانيّة السوريّة وتنقيتها من الشوائب، يمرّ حكمًا بحلّ قضيّة المعتقلين وإطلاق سراحهم. لو كنّا في الحكومة لبذلنا قصارى جهدنا ليستعيد مواطنونا حرّيّتهم ويعودوا إلى عائلاتهم.

- ألا تستطيع كتلتكم النيابيّة التدخّل مع مؤسّسات الدولة في هذا الشأن؟

يستحيل عليك للأسف أن تكون قاضيًا ومحقّقًا وضابط مخابرات ونائبًا في الوقت نفسه. وقد تطرّقت لهذه المشكلة بشكل واضح خلال جلسة الثقة في مجلس النوّاب فأخَذت الحكومة على عاتقها هذه المهمّة وتبنّتها في بيانها الوزاري. وكما في كل الميادين، بقيت قرارات الحكومة خارج حيّز التنفيذ.

- إنّكم الشخصيّة الوحيدة في تاريخ لبنان الحديث التي تصدّت للوصاية السوريّة. ويتّهمكم أخصامكم اليوم بأنّكم أصبحتم رمز النفوذ السوري في لبنان. ما هي الدوافع التي حدت بكم إلى السير قدمًا من أجل تصويب العلاقة مع سوريا؟ هل هو الغفران والمسامحة؟

ليست القضيّة بهذه البساطة، فاتّخاذ هكذا موقف يرتكز على تبصّر عميق. منذ «حرب التحرير» في العام ١٩٨٩، قاتلت من أجل استقلال لبنان وسيادته وحرّيّته. ومتى تحقّقت هذه الأهداف، من الطبيعي أن تتوقّف الحرب. آنذاك كنت دائمًا أقول: «نحن نطالب بأفضل العلاقات مع سوريا ما إن تخرج من لبنان»، في هذا الصدد لا أتنكّر لذاتي. وبعد خروجها في نيسان من العام ٢٠٠٥، اعتبرت أنّه من واجبنا العمل على بناء ديناميّات جديدة، ترتكز على احترام متبادل للمؤسّسات، للسيادة وللاستقلال في كلا البلدين.

أليس من الطبيعي حماية مصالح لبنان، وسوريا هي البلد المجاور، وبالتالي معبرنا الوحيد إلى الداخل العربي؟ أضف إلى ذلك، إنّ مصلحتنا تقضي بأن نعيش بسلام مع سوريا. سوف أعطيك مثالاً ساطعًا من تاريخ فرنسا: يوم

عاد الجنرال De Gaulle إلى السلطة، أليس هو من مدّ يده إلى Adenauer؟ وبذلك بنى أوروبا بمشاركة ألمانيا، ممّا صبّ في مصلحة البلدين. كانت مبادرة شجاعة من قبل De Gaulle ، فالمطلوب إذن طيّ صفحة الماضي وتخطّي العقبات، والبحث عن النواحي الايجابيّة. هذه هي قناعتي؛ فبتخطّينا هذه العقبات، نُجنّب الأجيال القادمة أن تعاني ما عانيناه. لماذا لا نتعلّم من التاريخ كي لا تتكرّر المآسي؟ اليوم المشكلة مطروحة مع سوريا، وغدًا علينا أن نفكّر جدّيًّا بالسلام مع إسرائيل. نحن موافقون على المسار السلمي، ويوم تصبح ظروف السلام ملائمة، فسوف نكون أوّل الساعين إليه، لأنّنا نأبى البقاء في حالة حرب طوال حياتنا.

– استشهدتم ب De Gaulle و Adenauer، لكنّ الفارق دقيق بين الوضعين، فبعد أن زال العهد النازي من الوجود وعُقدت محكمة Nuremberg، تمّ تحرير المعتقلين فعادوا إلى ديارهم. أمّا في سوريا، فالنظام لم يتغيّر، كما أنّ قضيّة المعتقلين لم تجد حلاًّ لها بعد.

إنّ الوضع مختلف عن الحرب العالميّة الثانية الذي انتهى بهزيمة كاملة للنظام النازي، لذلك يجب أن تكون

مقاربة الحلّ مختلفة، ومن الواجب أن نحلّ الخلاف مع سوريا. يجب التوصّل إلى تخطّي هذه النزاعات، وهذا ما نسعى إليه اليوم رغم التعقيدات، إنّما الأحقاد والضغائن وذهنيّة الانتقام لم ولن يؤدّوا إلى نتيجة. لقد أنجزنا الأمر الأساسي، فبفضل نضالنا عاد السوريّون إلى بلادهم. وما تبقّى، يجب إيجاد حلول له بالمفاوضات والطرق الدبلوماسيّة. اليوم تغيّرت المعادلة، ولا شيء يمنعنا من التلاقي خدمة لمصلحة لبنان. لا معوقات تحول دون ذلك. هذا هو هدفي، إذ لا بدّ للحرب أن تنتهي في يوم من الأيام.

– هل الشروط متوفّرة اليوم لإقامة علاقات جيّدة، لنقلْ طبيعيّة مع سوريا؟

لست أرى من حولي مساعي جدّيّة للتوصّل إلى هذا الهدف، فحكومتنا اليوم في حالة انفصام: هنالك طرف في الحكومة يدعو إلى إقامة علاقات جيّدة مع سوريا، وطرف يريد شنّ حرب عليها، وثالث يرتضي بالتبعيّة لها. فرئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة، ينادي بعلاقات تقارب الكمال، وفي الواقع، لا يقوم بأي مبادرة. ووليد جنبلاط، الذي يتمثّل بوزيرين داخل الحكومة، يريد محاربة سوريا بنيّة إسقاط النظام فيها. هذا الوضع لا يطمئن سوريا، لكي

تقوم بمبادرة من هذا القبيل باتجاهنا، وأعتقد أنّه كان هنـــاك فرصة ضاعت بعيد الإنسحاب السوري في نيسان من العام ٢٠٠٥.

– لماذا؟

يومها كنّا نعيش واقعًا جديدًا، لذا كان حريًّا بنا توظيـــف هذا الواقع والاستفادة منه لحلّ المشاكل العالقة والسير قُدُمًا في هذا الاتّجاه.

– هل المصالحة وتفعيل العلاقة ممكنان بوجـــود هكـــذا نظام؟

إنّ الوضع اللبناني السائد، كما الإقليمي – بكلّ أسف – لا يشجّع على المقاربة هذه. ولكـــن، علينـــا ألاّ نيـــأس أو نستسلم، تاركين الأمر للمستقبل. والتطبيق لـــيس مـــستحيلاً وبإمكانه أن يصير مثالاً يُحتذى في بلدان الشرق الأوســـط. وبما أنّ النيّة متوفّرة، فسوف نجد الوقت المناسب للتطبيق. أمّا السلام، فسيبقى هدفنا الأساسي وغايتنا الفـــضلى. مـــن الممكن أن نفشل، ولكنّنا سنبقى نسعى وننبّه ونحذّر.

❖ ❖ ❖

إعادة بناء الوحدة الوطنيّة: ضرورة ملحّة

الإصلاح السياسي أو كيفيّة الخروج من مأزق الطائفيّة

إنّ بلدًا قوّضه الفساد يتعـــذّر عليـــه الاســـتمرار علـــى الطريق نفسه. لذا وجب التقيّد بقيم معيّنة في ممارسة الحكم. أمنيتي تبقى في إيجاد حلول إيجابيّة وبنّاءة للجدال القائم، لا خلاف عليها، أقلّه على الصعيد النظري، بمعنى أن يـــصبح النقاش إيجابيًّا، بعيدًا عن التحيّز. وقد تكلّمت بالتفصيل عن هذا الموضوع في خطاب القيته في إحياء الذكرى الـــسادسة عشرة لمناسبة الثالث عشر مـــن تـــشرين الأول ١٩٩٠.[١] كان الجو السياسي ضاغطًا، وأردت إعـــادة التأكيـــد علـــى المبادئ في ممارستنا للديموقراطيّة. كان الهدف الأساســـي تذكير مواطنيّ بالمطالبة بحكومة، وبسلطة شرعيّة وقانونيّة.

---

(١) مراجعة ملحق رقم ٢.

وهذه السلطة، يقرّرها الشعب ويختارها. فالشعب يمنح المشروعيّة في الأنظمة الديموقراطيّة. كان كلامي يومها برنامجًا للسنوات الآتية.

في الوقت الحاضر علينا البدء بتأليف حكومة وحدة وطنيّة، يتمثّل فيها الجميع من دون استثناء، لأنّ الحكومة الحاليّة فقدت شرعيّتها. ومن ثمّ وضع قانون عصري جديد للانتخابات، يضمن تمثيل كل الفرقاء. وأخيرًا نعمد إلى إجراء انتخابات نيابيّة جديدة مرتكزة على القانون الجديد، يصار بعدها إلى انتخاب رئيس جديد للجمهوريّة، يعيّن بدوره – وبعد استشارات نيابيّة مُلزمة – رئيسًا لمجلس الوزراء، يقوم بدوره، وبمعيّة رئيس الجمهوريّة بتأليف حكومة جديدة.

ثلاث نقاط أساسيّة يجب التوقّف عندها: أولّها إنّ انتخابات العام ٢٠٠٥ النيابيّة، جرت بحسب قانون انتخاب وضعه السوريّون، وثانيها التركيز على أنّ رئيس الجمهوريّة ينتخبه النوّاب وليس بالتصويت المباشر من الشعب، وثالثها إنّ شرعيّة الحكومة أصبحت موضوع جدل لأنّها انبثقت من تحالف انتخابي انفرط عقده.

أمّا بالنسبة إلى شرعيّتها، فقد فقدتها إِثر استقالة ستّة وزراء، وخصوصاً خمسة وزراء شيعة، ما أفقدها مكوّنًا أساسيًّا من مكوّنات البلد، وهذا مخالف للدستور، الذي ينصّ على تمثيل جميع الطوائف داخل الحكومة. وبهذا فقط، نستطيع إحياء المؤسّسات الديموقراطيّة والحياة السياسيّة في لبنان.

– هل بلغ لبنان بما فيه الكفاية درجة من «النضوج» تخوّله ممارسة الديموقراطيّة؟

نتعرّف إلى الديموقراطيّة ونبلغها بالممارسة. الشعب اللبناني مسيّس ومعني جدًّا بالشأن العام. والتحدّي المطروح أمام كلّ مواطن وأمام المجتمع برمّته، هو كيفيّة إزالة العوائق والعراقيل التي تحول دون بناء ديموقراطيّة صحيحة. وما زال اللبنانيّون اليوم أسرى نظام تقليدي عشائري وطائفي يولّد ضغوطات اجتماعيّة جمّة. ويبقى تحرّر الإنسان في هذا البلد هو الهدف الأهم الذي ينبغي بلوغه. وفي بعض خُطَبي التي كنت ألقيها أمام كوادر التيّار الوطني الحرّ قبل الانسحاب السوري،

كنت أقول: «الانسحاب السوري هو الأمر الأكثر سهولة»، فيندهشون ويعلّقون على كلامي قائلين: «تحرير الأرض من الجيش السوري هو الأمر الأسهل»؟ فأين تكمن الصعوبة إذن؟ وكنت أجيب: «الصعوبة تكمن في تحرّر الإنسان»، لأنّني أعتبر أنّ التحرر هذا هو صراع شخصي داخلي، وكفاح لتخطّي العقبات والتحرّر فعليًّا.

ثمّ يأتي الهدف الأكثر صعوبة من الإثنين، وهو التدرّب على ممارسة الديموقراطيّة: أي أن تعيش حرًّا ضمن جماعات، متفهّمًا أوضاعها ومحترمًا خصوصيّاتها.

لذا، يلزمنا العمل سويّة والتعاون والتباحث والتبادل اللاّزم تمهيدًا للحوار مع الآخر، وهذه ضرورات لمجتمع يسعى إلى تنشيط الحياة الاجتماعية وإنعاشها، وإلى حلّ الصراعات. أمّا بلوغ الحوار البنّاء من أجل حلّ النزاعات فهو أرقى أشكال الديموقراطيّة. لأجل هذا، وخلال تفاهمنا مع «حزب الله» شدّدنا بالدرجة الأولى على الحوار كوسيلة مثلى لحلّ النزاعات.

– مشروع كهذا قد يمتدّ العمر كلّه وربّما أكثر؟

النتائج الآنيّة لا تعني لي الكثير. فما يهمّني هو العمل البعيد المدى، الذي تحصد ثماره الأجيال القادمة. أن تعيش فرح مراقبة الزرع ينمو من دون أن تحسب حساب الغلّة، وأن تعتصم بالإيمان وتخطّي الآني، لتسبك العمل تلوَ العمل ناسيًا الزمن.

لأجل هذا، أنا في صدد تنظيم «التيّار الوطني الحرّ» ليساهم مع باقي القوى الحيّة في مجتمعنا، في بلورة وتحقيق هذا المشروع الطامح. فالفكر يتطلّب استمراريّة. أولَم تبدأ تباشير الأدب الفرنسي للقرن السابع عشر في القرن الذي سبقه؟ فما يتطلّب حقبة طويلة من الزمن، لا يكفي عمر إنسان لإنجازه. لقد قطعنا مراحل لا بأس بها، فالمهمّ هو التأسيس.

وهنا تعود بي الذاكرة، يوم كنت أجول في حديقة المنزل الذي كنت أقطنه في «La Haute Maison»، برفقة صحافي من جريدة Ouest France. ولفت نظره أنّني كنت قد زرعت على أطراف تلك الحديقة شجيرات أرز، فقلت له: «إنّ حياة الإنسان وخصوصًا السياسي، تشبه إلى حدٍّ بعيد هذه المزروعات. ثمّة بذور نزرعها، نرويها ثمّ تثمر في

غضون أسابيع. وهنالك أشجار – كهذه الأرزات– نزرعها اليوم ولن تكبر في سنوات عمرنا، بلْ أيّام أحفاد أحفادنا.

– هل تعتبرون هذه التجربة خفيّة أم ظاهرة للعيان؟

مبادئ الديمقراطية لا تتغير، إنّما يجب أن تتوافق مع المجتمع، ومع قابليّته للتطوّر. وعلى الديمقراطيّة أيضًا أن ترتكز على قاعدة علمانيّة. في لبنان، يرتكز النظام السياسي اليوم على قاعدة طائفيّة، وليس هذا هو الحلّ الأنجع لأنّ الدين علاقة فرديّة وعاموديّة مع الله، فيما العلاقات السياسيّة جماعيّة وأفقيّة. من هنا، وجب الفصل ما بين الممارسة الدينيّة والممارسات السياسيّة، وهذا يتطلّب تثقيف الناس وتنشئتهم، من أجل التوصّل إلى علمنة النظام. لاحظنا تقدّمًا على الأرض في هذا المضمار، ونأمل أن تصبح النتائج ملموسة في السنوات العشر المقبلة.

– هل تتوقّعون بقاء لبنان بعد سنوات عشر؟

سنعمل جاهدين من أجل إبقائه، ولن يزول من الوجود إذا عرفنا كيف نحافظ على حرّيّته لنصون نموّه.

– أليس بالإمكان العبور بلبنان إلى نظام علماني قبل عشر سنوات؟

هذا أقلّ المطلوب، لأنّ المسألة مسألة تمازج والتحام، وليست مسألة فرض كما حصل في تركيا. نحن نسعى لأن تتحقّق العلمانيّة على مراحل.

– كيف السبيل إلى تطبيق العلمانيّة؟ ففي فرنسا طُبّقت في العام ١٩٠٥ بعد فصل الدين عن الدولة، إنّما هذا الإجراء كان قد أبصر النور مع إعلان «نانت» L'Edit de Nantes، أي أنّه استغرق وقتًا طويلاً ليدخل حيّز التطبيق، فما الحلّ برأيكم؟

نحن لا نعيش خارج العالم، ولسنا بالتالي بعيدين عن الثقافة الفرنسيّة وعن عاداتها، ولا عمّا يجري في معظم البلدان، ولسنا من ابتدع نظام العلمنة الذي يدعو إلى فصل الدين عن الدولة. نحن نعتبر أنّنا بلغنا مرحلة كافية من النضوج لنتقبّل مفهومًا كهذا، وأن نتقبّل الزيجات المختلطة التي كثرت في أيّامنا هذه، بعد أن كانت فيما مضى محظورة. لقد قطعنا مراحل كثيرة، ولم تعد الصعوبات كما

كانت في السابق روحيّة وأيديولوجيّة، إنّما أصبحت محض سياسيّة. لذا أرجو أن يكون بداية الغيث، التصويت على قانون مدني، وقد بدأت هذه المحاولة في العام ١٩٥٨.

– لماذا لا تسابقون الزمن في أوضاع كهذه؟

من أجل بناء وترسيخ نظام علماني، أنت بحاجة إلى موافقة غالبيّة الشعب اللبناني. ولذلك نعطي أنفسنا هامشًا من الوقت.

تتخرّج كلّ سنة دفعة جديدة من طلاّب الجامعات. هؤلاء الجامعيّون سوف يغيّرون وجه المجتمع. فبهم يتجدّد علميًّا وثقافيًّا وسياسيًّا. عشر سنوات... عشر دفعات؛ فالمجتمع سوف يتجدّد سياسيًّا بعد عشر سنوات. لقد بدأنا عملنا في العام ١٩٩٠، وبعد عشر سنوات، نكون قد لامسنا الستّة والعشرين سنة... إنّه وقت كافٍ لتحقيق ما نصبو إليه.

– أليس التغيير أمرًا مُلحًّا اليوم؟

يتطلّب النضوج وقتًا، ولا يجوز حرق المراحل، فما زال أمامنا الوقت الكافي، لأنّ النظام القائم يسيّر نفسه، على

الرغم من أنّه نظام طائفي مليء بالسلبيّات التي سوف نعيها مع الزمن. وسيساعدنا وعينا على تغيير المعادلة بتبنّينا نظامًا جديدًا، مع العلم أنّ كلّ تغيير مفاجئ مثير للقلق وحتى للريبة والشكّ، يبقى المطلوب أن يكون الانتقال متأنّيًا.

– ما هو دور التربية والتعليم في هذا المضمار؟

تبقى التربية، كما التعليم ورشة عمل ضخمة. فالتعليم يتمحور حول ستّة مواضيع مهمّة: على رأسها الثقافة، ومن ثمّ معرفة كنه الإنسان، ويليهما علم الحياة والتكاثر، وفي الدرجة الرابعة علاقة الإنسان بالمجتمع وبالدولة، وأخيرًا تاريخ الأديان. إنّه برنامج وضع لخدمة الإنسان.

وتبقى المدرسة حجر الزاوية في بناء الوطن والجمهوريّة، إنّها صانعة رجال الغد. وبما أنّ لبنان يفتقر إلى الثروات الطبيعيّة، تبقى موارده البشريّة، ثروته الأساسيّة.

وكما ذكرت سابقًا، كانت مهارة اللبنانيّين وخبرتهم، الوسيلة المثلى لنجاحاتهم. ففي عصر التكنولوجيا وثورة

المعلوماتيّة، تلعب الطاقة البشريّة الدور الأهمّ في إنتاج الثروات الماديّة، كما في تطوير المجتمعات. لأجل كلّ هذا، نحن مقتنعون بالإنسان وبإيلائه كلّ الأهميّة، بتطوير قدراته وتنميتها، إنّه التحدّي الذي يدفعنا إلى تأمين مستقبل زاهر للبنان.

- هل ترتكزون بمشروعكم هذا على المدرسة الخاصّة أو على المدرسة الرسميّة؟

أرتكز على الاثنتين معًا، طالما أنّ البرنامج وطني، وهو ركيزة أساسيّة، تحتاج إلى مناهج هادفة وغير تقليديّة، تلبّي حاجات مجتمعنا.

- كيف برأيكم يتمّ إحياء المدارس الرسميّة في بيئة تُهيمن فيها المدارس الخاصّة؟

في البيئة التي تهيمن فيها المدارس الخاصّة، يجدر بنا أن نأخذ بعين الاعتبار شريحة واسعة من المواطنين الذين يعانون الفقر. من هنا، وتكريسًا لحقّ الطفل في التعلّم، واحترامًا لمبدأ تكافؤ الفرص، ولإقامة التوازن بين القطاع

العام والقطاع الخاص، لا بدّ من أن نولي اهتمامًا للمدارس الرسميّة عن طريق إعادة إحياء دور المعلّمين، وإقامة دورات تدريبيّة للمدرّسين، وتخصيص رصيد كافٍ من موازنة الدولة لتسديد النفقات المترتّبة على هذه المدارس، ولتلبية حاجاتها.

- التعليم في لبنان «سوق مزدهرة» وأداة للنفوذ، ألا تخشون بعض المواجهات؟

طالما أنّ الهدف واحد، ألا وهو التنشئة والتعليم وتربية أجيال صالحة تؤسّس لمجتمع متطوّر ومزدهر، فالتنافس في هذا المجال أمر مشروع.

- تعتبرون أنّ العلمانيّة هي ركيزة الديموقراطيّة الأساسيّة، كيف بالإمكان توحيد كلّ الفوارق في مشروع واحد موحّد، يأخذ بالاعتبار تطلّعات الجميع؟

إنّه مشروع ومفهوم في آن: أن تكون طائفيًّا بالانتماء ووطنيًّا بالولاء. وإنجاز كهذا، يحتاج إلى دولة قويّة،

كما إلى مسؤولين رؤيويّين، ينتزعون الخوف من النفـوس. المشروع جاهز، ينتظر ترجمةً على الأرض.

– هل تلمّحون هنا إلى تفاهمكم مع «حزب الله»؟

بالتأكيد. برأيك لماذا صار باستطاعة المـواطنين كافّـة التنقّل بحريّة في المناطق التي يتواجد فيهـا «حـزب الله»؟ يتنقّلون بأمان وثقة، أكثر ممّا لو كانوا في مناطقهم. «حزب الله» لا يخشى، كغيره، منافستي، وهو يعرف بأني سـأكون إلى جانبه؛ لقد انهار جدار الخوف.

– أنتم مرشّحون لرئاسة الجمهوريّة، فما هو الأسـلوب الذي ستنتهجونه في حال وصـلتم إلـى سـدّة تلـك الرئاسة؟

لا يكفي أن تصل إلى مركز الرئاسـة، خـصوصًا وأنّ صلاحيّات الرئيس أصبحت محدودة جدًا. المهمّ أن تكـون الحكومة ملائمة، منسجمة ومدعومة من أغلبيّة في مجلـس نيابي متماسك. فبتعزيز مؤسّساتنا، وتحريرها مـن النظـام الطائفي، تشتدّ اللحمة، ويعاد الاعتبار إلى سلطة الدولة.

– هل توافقون على استطلاع رأي يشرك الشعب بشكل أوسع في اتّخاذ القرارات؟

هذه وسيلة ديموقراطيّة غاية في الأهميّة. ولكن، ولبلوغ الغاية المرجوّة، لا بدّ من التعاطي معها بدراية وبرويّة كي لا توصلنا إلى التشرذم.

– قد يطرح استفتاء حول العلاقات بين لبنان وسـوريا، قضيّة، هي محطّ انقسام في الطبقة الـسياسيّة اليـوم. برأيكم أيشكّل هذا، فرصة للبنانيّين لتقرير مـصيرهم بأنفسهم؟

هذه مسألة مهمّة، وأنا مقتنع بأنّها أساسيّة. يعتقد البعض أنّها سبب انقسام، أنا لا أوافقهم الرأي، واعتبر أنّ الخطاب السياسي يغذّيه ويؤجّجه، لاسيّما خطاب الأكثريّة.

تسعى المعارضة إلى بناء علاقات سليمة مع سـوريا، وهذا ما أوضحناه في وثيقة التفاهم مع «حزب الله». ثمّـة تضارب في الآراء، حول هذه المـسألة، فلنحترمهـا، لأنّ حرّيّة التعبير تبقى جوهر الديموقراطيّة. ولحسم هذه المسألة يبقى اللجوء إلى استفتاء شعبي الطريقة المثلى، وهذا أيضًا

من جوهر الديموقراطيّة. علينا من دون تردّد، تحرير النظام من الأحاديّة، وإحياء البحث والنقاش السياسيَّين.

كما أودّ إجراء استطلاع للرأي حول مسألة الزواج المدني، عوض ترك الأمر للمراجع الدينيّة لأنّه أمر تبتّ به الدولة وحدها. فمنذ سنين، ونحن لم نحسم أمرنا بعد. إنّ عقد زواج مدني في مجتمع مختلط كمجتمعنا، يبقى سابقة مهمّة وتقدّمًا ملموسًا، فلْنخضعه لاستطلاع الرأي.

- هل توافقون على استطلاع الرأي بناءً على طلب الشعب؟

بالطّبع أوافق على كلّ ما من شأنه التشجيع على مشاركة المواطنين في القرار السياسي. فمشاركتهم الفعّالة في الحياة السياسيّة، هي شرط أساسي لحسن سير الديموقراطيّة وهي مسألة غاية في الأهميّة؛ فأنا لا أؤمن بفرض الأفكار، إنّما بانتماء المواطن إليها بحرّيّة مطلقة، وفق برنامج سياسي، يشارك في صنعه؛ فهذا أمر يساعدنا على تغيير النظام السياسي والسير به نحو دولة القانون. ولكن حذار من حرق المراحل! فالمسيرة ينبغي أن تكون

تدريجيّة. وللتوضيح أقول: نحن في لبنان ومنذ العام ١٩٢٦ نخضع لنظام ديموقراطي، ولكنّنا لم نمارس الديموقراطيّة الحقيقيّة يومًا، فتاريخنا مليء بـ»الدعسات الناقصة» التي لا تحصى ولا تُعدّ. فلنعمل بتأنٍّ وعلى مراحل، ولنعزّز ثوابتنا في البداية، لنعبر إلى المراحل اللاحقة. وهكذا نصل حتمًا إلى الفلاح.

- لا ديموقراطيّة بدون عدالة. هل أنتم موافقون على المحكمة الدوليّة، لإدانة من ارتكب جريمة اغتيال الرئيس الحريري؟

كنت من أوائل المطالبين بذلك، ولا زلت موافقًا على المبدأ، شرط ألاّ يكون على حساب سيادة لبنان، وألاّ يُستغلّ لتصفية حسابات سياسيّة داخليّة.

- ما رأيكم في اغتيال رفيق الحريري؟

تبقى جريمة اغتيال رفيق الحريري مُدانة بأقسى العبارات، إذ لا يُعقل أن يُقتل إنسان بسبب آرائه السياسيّة، سواء كنت توافقه عليها أو تعارضه.

– ما كان رأيكم بالحريري منذ تبوّئه سدّة الحكم؟

لن أتنكّر لذاتي، ومواقفي مدوّنة في تاريخ لبنان السياسي. لم أكن أشاطره خياراته وآراءه في إدارة شؤون البلاد. ليس المهمّ إن اختلفَت المواقف بين المسؤولين، الأهمّ الآن أن تظهر الحقيقة للعيان.

– من أولويّات العدالة أن تبقى ذاكرة الناس الجماعيّة حيّة. ألا تظنّون أنّ غياب العدالة في لبنان صادر ذاكرة اللبنانيّين؟

المشكلة أنّ المصالحة بين اللبنانيين تمّت بالتكاذب، فاحتفظ كلّ لبناني بأحقاده، التي سرعان ما تعود لتظهر بحدّة في أوقات الأزمات، فتبرّر الجريمة وتشجّع عليها. لا تاريخ لشعب بدون ذاكرة، وبالتالي، لا مستقبل له. وإعادة بناء الحجر بعد خمس عشرة سنة من الحرب والاقتتال، لم تكن كافية. فما كان ضروريًا هو إعادة بناء البشر، لأنّه، وبغياب الذاكرة المشتركة، لا مكان للمصالحة الحقّة، وبغياب المصالحة لا مكان للسلام.

سوف أروي لك تجربة شخصيّة في هذا المجال:

إنّ المجازر التي حصلت خلال عام ١٨٦٠ على أيدي الدروز قضت على عائلة أجدادي، ولم ينجُ منها سوى امرأة حامل، ومن جنينها تحدّرت عائلتنا. وهذه القصة نتناقلها من جيل إلى جيل.

وخلال «حرب الجبل» في العام ١٩٨٣، والتي دارت بين «القوّات اللبنانيّة» المسيحيّة، والحزب التقدمي الاشتراكي الدرزي، بعد الانسحاب الجزئي للإسرائيليّين، كنت أقود الوحدة العسكرية التي تدافع عن سوق الغرب. ومن إحدى التلال، كان بوسعي أن أُراقب بوضوح قرى شوفيّة عديدة. فكنت شاهدًا على ثورة الحقد تلك التي حصدت ما يزيد على الثلاثة آلاف شهيد، ما أعاد إلى ذاكرتي تلك المجزرة التي تعرّض لها أهلي يومًا. وهذا ما أثار نقمتي... لِمَ يكرّر التاريخ نفسه عندنا؟ هل يعقل ألاّ نأخذ العبر؟ فمرتكبو هذه المجازر هم من الطبقة الإقطاعيّة ذاتها. وهذا ما حدا بي إلى القول إنّه عندما يتنازع هؤلاء الأسياد نموت قتلاً، وساعة يتّفقون، نموت جوعًا.

- هل توافقون على لجنة تكون مهمّتها المصالحة ومعرفة الحقيقة، على غرار ما حصل في جنوب أفريقيا بسبب التمييز العنصري؟

هذا أمر أكثر من ضروري، إنّه واجب. حتّى أنّني اتصلت بلجان الدفاع عن حقوق الإنسان لمساعدتنا، غير أنّ مشروعًا كهذا، يبقى بعيد المنال من دون موافقة حكومة لا نيّة لديها للتنفيذ.

التفاهم مع «حزب الله»

بداية، لا بدّ وأن نعتبر أن مسألة سلاح «حزب الله» تبقى الأساس. لذلك فقد قصدت عن طريق الحوار أن أمهّد لمقاربة جديدة، يكون الهدف منها سحب سلاح «حزب الله»، ولكن من خلال تفاهم سياسي. فليست أسلحة «حزب الله» أسلحة خفيفة – الكلّ في لبنان يمتلك سلاحًا خفيفًا –إنّها أسلحة الدفاع الثقيلة. وحلّ معضلة كهذه، لا يكون بمرسوم. فالحلّ يقوم على آليّة طويلة الأمد، على غرار ما حدث مع الجيش الجمهوري الإيرلندي.

إنّ الحفاظ على السلم الأهلي يبقى الأولويّة، لمنع الاحتكاكات التي تؤدّي إلى نزاعات. في حوارنا مع «حزب

الله»، تطرّقنا إلى موضوع السلاح، ولكنّنا أدرجناه في خانة النقاط المتنازَع عليها، ووضعناه في إطار سياسي. إنّه البحث عن توافق داخلي. وإذا كان موضوع السلاح، يشكّل بندًا من هذا التفاهم، فلا يجب أن ننسى النقاط التسع المتبقّية، ومن ضمنها: العلاقات مع سوريا ومع الفلسطينيّين وقضيّة اللبنانيّين اللاجئين في إسرائيل، والمعتقلين في السجون السوريّة وقانون الانتخاب وما إلى ذلك.

وهذا التقارب البنّاء، عزّز مناخ الثقة بين الطرفين، فأسقطنا جدار الخوف الذي ظلّ قائمًا مدّة ثلاثين سنة، خصوصًا أنّ «حزب الله» عدّل خطابه السياسي بشأن قضيّة تحرير فلسطين والقدس، وصارت اهتماماته اليوم، محصورة بالدرجة الأولى في تحرير مزارع شبعا، التي ما زالت تحتلّها إسرائيل منذ العام ١٩٦٧، والتي تشكّل حدودًا مشتركة بين لبنان وسوريا وإسرائيل، إلى جانب تحرير المعتقلين اللبنانيّين في السجون الإسرائيليّة.

- كلّ هذا يتناقض مع فكرة «حركة المحرومين» التي استندت عليها الشرعة التأسيسيّة لـ«حزب الله» في العام ١٩٨٥. فهل سقطت، وبَطُلت وأصبحت لاغية،

كما اعتبر ياسر عرفات يومًا منظّمة التحرير الفلسطينيّة؟

نزع السلاح يتمّ على مراحل. بدايةً، فلنغيّر الخطاب وبعض الممارسات، ولنلاحظ تقدّم الحوار. فمتى توطّد التفاهم وسار بالاتجاه الصحيح، انتقلنا ساعتئذٍ إلى المرحلة التالية.

في الواقع، إنّه إجراء يتوق إليه «حزب الله»، ليندمج بشكل نهائي في محيطه السياسي اللبناني. ومن الضروري بمكان، إنجاح هذه المرحلة الانتقاليّة، الأمر الذي يتطلّب صبرًا ومثابرة.

- بما يتعلّق تحديدًا بتغيير خطاب «حزب الله»، فهل كان ذلك بطلب واضح إبّان المفاوضات، كي يعدّل الحزب برنامجه ويركّز أكثر على الأولويّات اللبنانيّة؟

أنا أتوخّى الدقّة، خصوصًا أنّ هذا الموضوع حسّاس جدًّا عند «حزب الله». ولكن، تكفي المعاينة للتحقّق من التقدّم الملموس في هذا الاتجاه.

- نسأل، لأنّنا لم نسمع أيّ تعليق من جانبكم بشأن هذه المسألة، علمًا أنّها أساسيّة، خصوصًا بالنسبة إلى الولايات المتّحدة وأوروبا.

المطلوب هنا الربط بين المسألة والنتائج. ألم تلاحظوا مثلاً أن «العصبة» التي كان مقاتلو «حزب الله» يلفّون بها رؤوسهم أثناء عروضهم العسكريّة، والتي تدعو إلى تحرير القدس، قد اختفت؟ ألا يشكّل هذا تطوّرًا في وسائل الصراع القائم؟ من يريد أن يفهم، لاحظ حتمًا ذلك، والأميركيّون يعرفون هذا، وكذلك الفرنسيّون، والأوروبيّون أيضًا وأيضًا يعرفون.

- يوم زرتكم في العام ٢٠٠٤ في باريس وأهديتكم كتابي المعنون: «حزب الله، حركة إسلاميّة – قوميّة» قلتم لي يومها إنّ «حزب الله» دولة في قلب الدولة، وإنّ الأمر لا يعنيكم. ما الذي جعلكم تبدّلون رأيكم؟

اليوم تغيّرت المعادلة. كنت فيما مضى ألوم «حزب الله» بشأن مواقفه ونشاطاته خارج لبنان، وكذلك بشأن ارتباطاته السياسيّة. ويوم بدأنا بالحوار، تعهّد «حزب الله»،

بناءً على طلبنا، تعديل خطابه السياسي، والتزم بذلك. وهنا يجب الإقرار بأنّنا توصّلنا إلى ما اتّفقنا عليه: فأسلحة «حزب الله»، صارت مهمّتها حصرًا، الذود عن لبنان.

أمّا «حزب الله»، وبصفته حزبًا سياسيًّا، فلديه خياراته وطروحاته ووجهات نظره، وليس بالضرورة أن تتطابق ووجهات نظرنا، ولكن يجب التذكير مجدّدًا بأنّنا مجتمع تعدّدي، وبأنّنا نسلّم بالتعدّديّة السياسيّة في لبنان. فكلّ الاتجاهات السياسيّة وكلّ التيّارات وكلّ الأحزاب ممثّلة، والحرّيّة السياسيّة متوفّرة للجميع، كذلك حرّيّة ممارسة الشعائر الدينيّة. لا مانع من أن يكون هناك روابط مع المراكز الدينيّة في العالم، فللمسيحيّين هناك الفاتيكان في روما، وللشيعة هناك النجف في العراق وقمّ في إيران، وللسنّة هناك مكّة في السعودية؛ وهكذا يوجد مراكز استقطاب دينيّة للجميع، وخارج هذا الإطار فإنّ «حزب الله» ليس كما يقول البعض عنه، فهو يحصر نشاطه السياسي كما العسكري على حدود لبنان، وخطابه اليوم يتمحور حول تحرير مزارع شبعا وتحرير الأسرى. إنّها خطوة جبّارة إلى الأمام، بالمعنى الذي كنّا نتمنّاه.

ومن يقول إنّ «حزب الله» متورّط في أعمال إرهابيّة، ومتّهم بها، فلْيبرهن ذلك وأنا مستعدّ لتبديل رأيي وموقفي.

- ألا تربككم العلاقات المتينة التي تربط «حزب الله» بسوريا وإيران؟

يعتبر حزب الله أنّه حليف إيران وسوريا في وجه إسرائيل، حليفة الولايات المتحدّة. أمّا تصوّري الخاصّ عن طبيعة العلاقات التي يفترض أن أحافظ عليها مع هذين البلدين، فيجب أن تخدم هذه العلاقات مصلحة لبنان. ويبقى على اللبنانيّين أن يحدّدوا حجمهم ومكانتهم، بعيدًا عن أي تدخّل أو ضغط خارجي.

لدينا مفهوم واضح للعلاقة مع سوريا، ركيزته التمثيل الدبلوماسي وترسيم الحدود. إنّها علاقة طبيعيّة بين بلدين سيّدين ومستقلّين. لسنا ضدّ العلاقات الودّيّة التي تربط «حزب الله» بسوريا، والعلاقة الودّيّة، لا تعني علاقة هيمنة على حساب السيادة. لذا، نحن نرفض عودة الوصاية السوريّة رفضًا قاطعًا، وبالمقابل، ننادي بعلاقات طبيعيّة مع سوريا، ومع إيران، لأن هذا يصبّ في مصلحة لبنان.

– منذ توقيعكم وثيقة التفاهم مع «حزب الله»، ما الذي تغيّر بالعمق بالنسبة إلى مفهومه للدولة، وأنتم، ما الذي حصلتم عليه؟

لم تكن غايتنا الربح، بل كنّا نهدف إلى تحديد أُطر سياسيّة نذلّل بواسطتها بعض العقبات والصعوبات والنزاعات، التي تقف عقبة في وجه اللبنانيّين. إنّ مأخذنا الأساسي على «حزب الله»، كان ارتباطه بالخارج. وفي هذا المجال بالذات، لمسنا تقدّمًا ظاهرًا لأنّ «الحزب» التزم المساهمة في بناء دولة قويّة ديموقراطيّة، وتعهّد أيضًا بحصر استعمال سلاحه لتحرير أرضنا المحتلّة، وفي سبيل عودة المعتقلين في السجون الإسرائيليّة.

وهذا ما أدرجه رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة في البيان الوزاري. وكان من الضروري بلورة هذه المسألة وتوضيحها، كي لا يبقى «حزب الله» معتبرًا أداةً في يد سوريا وإيران، كما تزعم أميركا وأوروبا وبعض اللبنانيّين. وأعلن «حزب الله» مؤكّدًا أنّه ليس أداةً في يد هؤلاء. أخذنا هذا التأكيد على محمل الجدّ، لأنّه يستدعي تغييرات في صميم توجّهات «حزب الله»، ولاحظنا لاحقًا أنّ فكّ الارتباط هذا، حصل جدّيًّا وتدريجيًّا.

وبعد أشهر من توقيعنا على الوثيقة، أعلن نائب الأمين العام لـ«حزب الله» الشيخ نعيم قاسم، أنّ «حزب الله» ليس أداة في يد إيران. وبعد أسبوعين، صرّح وزير الخارجيّة الإيراني، أنّه في حال وقع نزاع بين إسرائيل وإيران، فإنّ «حزب الله» لن يتدخّل، وكان ذلك علانيّة. هنالك دائمًا مكان للشك، ولكن البعض يسيء الظنّ بحسن نوايا «حزب الله»، من دون أن يترك له فرصة إثبات العكس. فلنسعَ إلى بناء ديناميّة إيجابيّة مع هذا الحزب، فقد التزم ووفى بالتزاماته، فلْنشجّعه.

لم يكن همّنا الأساسي منحصرًا في معرفة أي من الحزبين سيقوم بتنازلات، بقدر ما كان يهمّنا تأمين شروط الإستقرار في لبنان. ولو قرأتم بتعمّق وثيقة التفاهم بين «التيّار الوطني الحرّ» و«حزب الله»، للاحظتم أنّ كلّ بنودها هي لمصلحة اللبنانيين أجمعين، لأنّها خطوة حاسمة، وهي بالتالي تفتح آفاقًا واعدة. ولو أنّ الحكومة اللبنانيّة، تولّت تحرير مزارع شبعا، لما عمد «حزب الله» إلى خطف أسيرَين إسرائيليَّين. ولم تؤخذ هذه النقطة على محمل الجدّ أثناء جلسات الحوار الوطني، إذ كانت اللهجة عدوانيّة في هذا الصدد تجاه «حزب الله»، فاشتكى الكلّ أنّ الحزب

يوحي بالخوف إلى الشعب اللبناني، كما اكتفت الأكثريّة النيابيّة والحكوميّة بمطالبته بتسليم سلاحه، من دون الأخذ بعين الاعتبار أسباب الإبقاء على هذا السلاح. كان لإسرائيل أطماع في الجنوب اللبناني، وبصرف النظر عن النزاع التاريخي بيننا وبينها، أريد التذكير بأنّها احتلّت الجنوب طوال اثنتين وعشرين سنة، ما جعل أهله يعانون الأمرّين. ومن أدنى واجبات الدولة اللبنانيّة، مواجهة المحتلّ وتحرير الأرض. ولكن، لبنان كان يتخبّط يومها في الحرب، ما حال دون ذلك، وما جعل شريحة من الشعب تنضوي داخل مجموعات سياسيّة – عسكريّة من بينها انطلق «حزب الله» ليقتحم ميدان المقاومة. وبلغ هذا النضال أوجه بتحرير القسم الأكبر من الجنوب في أيار من العام ٢٠٠٠. هذا، ولا زالت إسرائيل تحتلّ مزارع شبعا، تحتجز الأسرى اللبنانيّين وتنتهك سيادتنا بخرقها أجوائنا وأرضنا وبحرنا. أهمّ الضرورات تبقى أن يواجه لبنان هذه التحدّيات وأن يدافع عن سيادته. واحد من أهداف الحوار الوطني كان أساسًا وضع استراتيجيّة دفاع توافق عليها كلّ القوى السياسيّة في البلد. ولكنّنا لم نبلغ مُرادنا. وطالما أنّ الدولة اللبنانيّة، ما زالت عاجزة عن تحمّل مسؤوليّة هذه المشكلة

والدفاع عن سيادتها – وهذا أقلّ واجب على أيّ دولة في العالم – وتحرير الأرض المحتلّة وعودة الأسرى اللبنانيّين من إسرائيل، فعبثًا نطالب بتجريد «حزب الله» من سلاحه. وعندما نبني دولة قويّة جديرة بتحمّل هذه المسؤوليّة الجوهريّة، نستطيع آنذاك أن نطلب من «حزب الله» التخلّي عن سلاحه.

- يعتبر أخصامكم السياسيّون أنّ وثيقة التفاهم هي لصالح «حزب الله»، وتمنحه مشروعيّة البقاء على سلاحه، ماذا تقولون؟

إنّ طريقة عرض المشكلة هي طريقة مغلوطة. لقد حصل هذا التفاهم مع الشيعة الذين يمثّلون ثلث الشعب اللبناني، وليست المشكلة جديدة؛ فالهدف بناء مشروع سلام بعد أربعين سنة من الخضّات والاقتتال والاضطرابات والاحتلال. والبيان الوزاري لحكومة الرئيس فؤاد السنيورة أقرّ بمشروعيّة «حزب الله» في تحرير الأراضي اللبنانيّة التي تحتلّها إسرائيل واستعادة الأسرى. هذه المشروعيّة، سببها الاحتلال الإسرائيلي.

ويوم عودتي إلى لبنان، كان «حزب الله» قد أصبح قوّة سياسيّة مهمّة، ولست أنا من زوّده بالسلاح، ولا أنا من نظّم كوادره. وفي الانتخابات النيابيّة كان حليف الحكومة والأكثريّة التي تناهضه اليوم؛ وقد شهّروا بي، ليس إلاّ لأنّهم كانوا يبغون مصالح آنيّة وظرفيّة، فيما كنت أصبو إلى إعادة اللّحمة بين سائر الأفرقاء اللبنانيّين. كلّهم قطعوا الوعود لـ«حزب الله» بحماية حقّه في المقاومة في وجه أميركا وأوروبا وإسرائيل. وبالمقابل، التزموا تجاه حلفائهم الدوليّين بتجريده من سلاحه. هذا التناقض في المواقف، إضافة إلى تواطؤ الحكومة، أوصلانا إلى حرب تمّوز ٢٠٠٦ التي أودت بحياة الكثيرين، وتسبّبت بأضرار ماديّة جسيمة واقتصاديّة هائلة، لنصل بعدها إلى تبنّي قرارات الأمم المتّحدة الملتبسة والغامضة بشأن مزارع شبعا وعودة الأسرى. كان بالإمكان تفادي هذا العدوان المدمّر الذي لم يُجْدهم نفعًا. ولست أدري لماذا رفض الأميركيّون والأوروبيّون محاولة التفاهم، كما يرفضون اليوم تشكيل حكومة وحدة وطنيّة توحي بالثقة إلى اللبنانيّين وتعيد السيادة المسلوبة إلى الوطن. ومهمّة كهذه لا تستطيع أن تنجزها حكومة فئويّة.

- لماذا تعتبرونها فئويّة؟

لأنّها لا تمثّل إلاّ فئة صغيرة من الشعب اللبناني؛ فالوزراء الشيعة استقالوا منها، والمسيحيّون لا يتمثّلون فيها بشكل صحيح، ولا يستطيع ثلث واحد بسط سيادة الدولة على كامل التراب اللبناني. السلطة في لبنان توافقيّة، والتمثيل الصحيح يرسّخ هذا التوافق.

انطلاقة هذه الحكومة كانت انطلاقة سيّئة. لا يمكنني اعتبار النزاع في الجنوب نزاعًا بين الشيعة وإسرائيل، إنّه نزاع لبناني-إسرائيلي. وإن كنت متضامنًا مع الشيعة فلأنّهم لبنانيّون مثلي، يعانون من هذا الوضع. لذلك، حاولت إيجاد مخرج سياسي وسلمي لتطبيق القرار رقم ١٥٥٩ الصادر عن مجلس الأمن.

فبعد اعتماد القرار هذا، الذي يشير في بنده الثاني إلى تجريد كلّ الميليشيات من سلاحها، لبنانيّة كانت أم غير لبنانيّة، توقّعت أن يرسم المجتمع الدولي خطّة لهذا التوجّه، وأن يحدّد أطرًا ومهلاً. ولتفادي المواجهات، فضّلت اللجوء إلى حلّ سياسي محلّي للمسألة، باعتبار أنّ القرار ١٥٥٩ يعني الجميع، والجميع معنيّ بالتفتيش عن حلّ. تعاملت مع

المشكلة بشكل معكوس، طالبًا من «حزب الله» إقناعي بجدوى الاحتفاظ بسلاحه مع احترام المقرّرات الدوليّة في الوقت عينه.

من السهل أن يحدّد المرء أهدافًا كيفيّة بناء على قناعات يعتبرها من حقّه، فعدلنا عن المطالبة بالقرى اللبنانيّة السبع الواقعة في الجليل، بصفتها أصبحت جزءًا من خريطة العام ١٩٢٢. إنّه أمر مؤسف، ولكن لا يمكن أن نطالب باسترجاعها اليوم.

إنّ الاعتراف العالمي بدولة إسرائيل يجعل من غير الممكن خوض معركة تحرير فلسطين، ولكن، في المقابل، يمكننا دعم الفلسطينيّين في نضالهم المقدّس لاستعادة حقوقهم الوطنية الطبيعيّة. ولكنّنا لا نقدر أن نحلّ محلّهم، لأنّ النضال هذا يعنيهم هم أوّلاً وأخيرًا. ويتوجّب عليهم تحديد أهداف سياسيّة لنضالهم. أمّا دورنا فيبقى مقتصرًا على دعمهم، خصوصًا وأنّ مقاومتهم شرعيّة، ويعترف بها القانون الدولي وقرارات الأمم المتّحدة. ودعمنا لنضالهم هذا لن يتّخذ طابعًا عسكريًّا.

هكذا، فقد وافق «حزب الله» على حصر عمليّاته العسكريّة داخل الأراضي اللبنانيّة المحتلّة، واقتصرت

أهدافه على تحرير مزارع شبعا وتحرير الأسرى المعتقلين في السجون الإسرائيليّة. وبعد كلّ هذا، أستغرب كيف أنّ الولايات المتّحدة وأوروبا كما بعض اللبنانيّين، ما زالوا يرفضون وثيقة التفاهم هذه! أين هي المشكلة إذا ما تكاملنا وتكافلنا وتضامنّا مع «حزب الله» في خططنا الدفاعيّة من أجل لبنان؟ إنّها مسألة خاصّة تعني اللبنانيّين وحدهم. لا يُسمح لنا بامتلاك صورايخ حتى قصيرة المدى، في وقت، تمتلك إسرائيل صواريخ تطال الشرق الأوسط برمّته، وهذا خللٌ يجب تصحيحه. فالغرب يستخدم ضدّنا حججًا لا مبرّر لها لبلوغ مآربه. والمثل الساطع على ذلك الفلسطينيّين في لبنان؛ فالولايات المتّحدة تريد توطينهم هنا، وفي حال حصل هذا الأمر، فسوف يبلغ عدد المجنّسين في غضون عشر سنين مليون فلسطيني. وهذا غير معقول...

يجب أن نجد حلاً آخر يضمن بالدرجة الأولى حقّهم بالعودة إلى ديارهم، والمجتمع الدولي لا ينوي ذلك. إنّها حجّة الأقوى التي تسود. الكلّ يعرف أنّ القرار ١٩٤ يكرّس حقّ العودة للفلسطينيّين، وهذا القرار ترفضه إسرائيل على الرغم من أنّها الدولة الوحيدة التي انوجدت بقرار من الأمم المتّحدة، فهي ترفض احترام القرارات الدوليّة التي لا

تناسبها، ويساندها في ذلك بعض الدول. فإسرائيل تُبقي على احتلال غير مشروع ومذلّ للأراضي العربيّة منذ العام ١٩٦٧، ولا زالت تنفّذ استراتيجيّة ضمّ مستمرّ لتلك الأراضي من خلال الاستيطان. وهذا برأيي ما سيحكم علينا بالعيش في وضع متزعزع وغير مستقرّ على الدوام في الشرق الأوسط. والمطلوب يبقى التركيز على العدالة وعلى الحقّ، إذ بدون عدالة يبقى السلام مُستحيلاً.

– في سعيكم إلى التفاهم مع «حزب الله» هل تطرّقتم إلى الفروقات الطبقيّة؟

هذه الفروقات موجودة بالتأكيد، إلاّ أنّ هناك تقاربًا إلى حدٍّ كبير بين حركتينا وقواعدهما الاجتماعيّة. ولا يرتبط التقارب هذا بالأصول الاجتماعيّة المشتركة للمناصرين وللمنضوين في حركتينا فحسب، وغالبيّتهم تتحدّر من طبقات متوسّطة وشعبيّة، بل أيضًا بتطلّعاتهم المشتركة. فغالبيّة اللبنانيّين تطمح إلى العيش في بلد سيّد تحكمه المؤسّسات الديموقراطيّة التي تحترم دولة القانون وتسعى إلى ترسيخ العدالة الاجتماعيّة.

– ألقى حسن نصر الله خطابًا بليغًا في أيلول من العام ٢٠٠٦ بمناسبة الاحتفال بـ «النصر الإلهي». هل تطرّق في خطابه هذا إلى نقاط ذُكرت في تفاهمكم؟

كنت مرتاحًا جدًّا إلى خطابه، وبنوع خاصّ المقطع الذي أشار من خلاله إلى بناء الدولة، والذي يتوافق مع البند الرابع من ورقة التفاهم بيننا وبين حزب الله.

– إنّه أمر فريد من نوعه أن يدعو إسلاميّ إلى بناء دولة غير إسلاميّة.

إنّه تطوّر يستوقفنا. نحن نشهد لتغيير حقيقي بكلّ ما للكلمة من معنى. فالمسيحيّون يخرجون على خشيتهم وينبذون الخوف ويتقرّبون من الشيعة، فيما هؤلاء يتخطّون مفاهيمهم التقليديّة. إنّ تقدّم شيعة «حزب الله» في هذا الصدد لجدير بالاعتبار، حيث أنّ الأولويّة التي كانت تكمن في بناء دولة إسلاميّة لم تعد نفسها، إنّما أصبحت تتّجه نحو بناء دولة قانون علمانيّة وعصريّة تشجّع مؤسّسات المجتمع المدني.

بعد أشهر قليلة من الحوار بين حزب الله وبيننا، ماذا يمكن أن يطلب العالم منّا أكثر ممّا جرى من تقارب ومن ثقة متبادلة؟ ولماذا يخاف من الخطى الإيجابيّة هذه؟ والجدير ذكره، أنّ الأفكار المُبدعة والمُجدِّدة كان لبنان مهدها، فهو مركز الإشعاع لنشر المبادئ التي تسهم في ترقية مجتمعات الشرق الأوسط، وخصوصاً المجتمعات العربيّة الإسلاميّة. وهذا أسلوب لبناء نمط جديد من المجتمعات، تأخذ بالاعتبار تاريخنا وتطلّعاتنا وتوقنا وسعينا إلى العيش بسلام في عالم ديمقراطي.

فليتركونا بسلام، لتبقى لنا القدرة على التقدّم، وليتوقّفوا عن عرقلة ديناميّاتنا الذاتيّة؛ فنحن نمتلك آليّات خاصّة بنا، فلْيحترمها الغرب، ويكفّ عن فرض آرائه علينا، فنحن لم نتدخّل يومًا في خصوصيّاته.

– هل أنتم حقًّا مقتنعون بنوايا «حزب الله» المُعلنة»؟ ألا يمكن أن تكون خدعة؟

أقلّ ما يقال عن سياسة «حزب الله»، إنّها سياسة مُعلَنة، يمكننا أن ندينهم على النوايا، كما يمكننا أن نثق بهم. يبقى

لك أن تختار. وأنا اخترت أن أثق بهم، وعليهم أن يحترموا تعهّداتهم، وقد فعلوا لغاية الآن.

في الواقع، هل تمّ احترام ميثاق الديموقراطيّة المقترح من الغرب؟ كلا، والمثل على ذلك حركة «حماس». يعدونك بالديموقراطيّة، ولكن، عندما يوصل النظام الديمقراطي مجموعة ما الى الحكم ولا تُرضي بعض المجتمع الدولي يرفضونها ويحاربونها. وهذا ما خيّب آمال العالم العربي – الإسلامي وزاد من شكّه وارتيابه تجاه الغرب.

عندما يعلن السيّد حسن نصر الله أنّ التسلّح ليس غاية في حدّ ذاته، ألا تعتبرها خطوة إيجابيّة؟ وعندما يضيف: «نريد أن نسلّم سلاحنا، ولكن إلى مَن؟ فلنتّفق إذًا على صيغة معيّنة ومن ثمّ نسلّم سلاحنا»، هذا ما يجعلني أتأكّد من أن السيّد حسن نصر الله يحترم حرفيًّا ما وعد به في وثيقة التفاهم.

ولكي يُبنى مجتمع بشكل سليم، فهو بحاجة إلى حدّ أدنى من الثقة المتبادلة وخصوصًا في ما يتعلّق بالأمور المصيريّة، وكلّ خطأ في هذا الشأن يسبّب دمار النفس ودمار الآخر.

نحو إصلاح يحرّر الإقتصاد من الفساد

- ما هو النظام الإقتصادي الذي تفضّلونه؟

أنا ميّال إلى الإقتصاد الحرّ، إنّما ليس الإقتصاد المتفلّت من كلّ قيد، بل المترافق مع السعي إلى عدالة اجتماعيّة أكبر.

- كيف السبيل إلى إيجاد خطّة إقتصاديّة تتلاءم مع متطلّبات السوق في دولة قويّة؟

هذا هو مفهوم الدولة الناظمة، دولة تأخذ بالاعتبار طموحات مواطنيها وتطلّعاتهم. إن Adam Smith – أب الليبراليّة – كان قد أخضع بلوغ النظام الاقتصادي الأمثل والأفضل، والمتأثّر غصبًا بالسوق الذي يغزو حينًا ويتسلّل أحيانًا، إلى عدّة شروط متلازمة، ونعرف أنّ هذه الشروط لم تتقاطع يومًا. من هنا، يبقى المطلوب من الدولة ضبط التجاوزات وتصحيح الخلل؛ فمهمّة الإرشاد والمراقبة هذه تجعل الاقتصاد الوطني بمنأى عن المنافسة الدوليّة وتراعي ما يمليه الداخل من إنصاف وعدالة.

- هذا يعني أنّكم تسعون إلى الدولة – العناية؟

لا، ليست هذه الدولة – العناية، إنّه تفتيش عن توازن دائم بين الطرحين. باستطاعتنا في الوقت ذاته تقليص الأعباء التي بإمكانها المحافظة على الدفق المالي – بل قلْ زيادته – والعمل على إعادة التوزيع المالي تأمينًا للعدالة الاجتماعيّة الحقّة.

لا شيء يمنع من تخصيص قسم من الضريبة والثروات على الإنتاج والتنمية ومساعدة المعوزين، باستحداث ديناميّات اجتماعيّة حقيقيّة؛ فالنموّ يحفّز الإنتاج، ممّا يخلق فرص عمل، ويزيد من الاستهلاك.

أنا ليبيرالي، لكنّ ذلك لا يتناقض مع طرحي – وكتلتي النيابيّة – مشروع قانون حول التقاعد الوظيفي وهو من القوانين الأكثر تطوّرًا في هذا البلد. فالعائلة في لبنان هي من يجعل التضامن حقيقيًّا ومستمرًّا عبر الأجيال، ولا ضير من أن تأخذ الدولة على عاتقها المساعدة في هذا المجال.

بالاختصار، إنّني اقترح توزيعًا عادلاً للثروات.

– كيف يمكنكم التوفيق بين الدولة – العناية ودولة ليبيراليّة ضمن برنامج واحد؟

أنا لا أدعو إلى الدولة – العناية بمفهومها الشائع لأنّها تقضي على الجدارة وتحدّ من روح المنافسة وتعيق السعي. إنّها تتناقض مع كلّ أشكال التقدّم، وتجمّد الإنتاجيّة. أنا أسعى إلى دولة عادلة، تعمل على تنمية ديناميّات اجتماعيّة ترتكز على التضامن بين الفرقاء. لا مجال لأن تأخذ على عاتقك المجتمع بأسره، فالمطلوب، تضامن اجتماعي مدروس، مُبرمج ومُراقب، لأنّه ينبغي تشجيع ذوي الكفاءات. وما استمراريّة النظام الرأسمالي، إلاّ لأنّه أخذ بالاعتبار ذاك الميل الطبيعي عند الإنسان وأعني الفرديّة. فالإنسان يمتلك بالفطرة إرادة النجاح وتحقيق الذات، ولعلّ مردّ تعثّر النظام الشيوعي، إنّه أعاق هذه الديناميّات، وحدّ من مبادرة الإنسان الفرديّة، فاكتفى بجعله مجرّد شاهد.

– هل تودّون رسم خطّ فاصل ما بين الإيديولوجيّتين؟

قد يكون ذلك أمرًا صعبًا، ولكن، وكما هي الحال، فإنّ التوازن الحقيقي يكمن في وسيلة تلبّي الهدفين: ثنائية

الإنسان والإنتاج، المنافسة والتضامن، المنفعة وحسن توزيع الثروات، الحركة والسكون. الإنتاج من أجل الإنسان وليس العكس، ممّا يعني أنّها ليبراليّة يحدّدها منطق تكافؤ الفرص.

– في الرأسماليّة اليوم، ازدواجيّة ظاهرة. فبعد أن فرضت نفسها كنموذج عالمي أوحد، تحتضر اليوم، لأنّه تبيّن أنها مسبّبة أزماتها الذاتيّة وحروبها الذاتيّة، كما المجاعات واللامساواة بين البشر، وهي بالتالي الباعثة من جديد لصراع الطبقات، ماذا تقترحون؟

إنّني اقترح ديموقراطيّة الشراكة. ففي الدولة العادلة يعود الخيار للشعب. إذا أردنا العودة إلى الأمور الأساسيّة في الحياة، ندرك أنّ هذا لا يتطلّب بالضرورة وسائل ضخمة، فالاستهلاك شيء، والاستهلاك الزائد عن حاجة الإنسان شيء آخر. تبذّر المجتمعات العصريّة أموالها، وتبدّد ثرواتها الطبيعيّة في دوّامة جهنّميّة اسمها الاستهلاك، وإن بقي الوضع كذلك، سوف يزول العالم في غضون خمسين أو مائة عام. كما يجدر بنا القول، إن انحراف الإنسان صوب المادّة، قضى على روحانيّته، ولم يعد ليعطي معنى لحياته، لم يعد ليفتّش عن مثل أعلى، ولا بلوغ المثل

الأعلى عاد يعنيه. ما يهمّه هو الاستهلاك، والاستهلاك فوق حاجته. وفقد المجتمع قيمه الأساسيّة، ما أدّى الى ارتفاع معدّل الانتحار بشكل خطير في العالم، وما زاد من عطوبيّة الإنسان ومن استعباده.

- إنّكم تطرحون أسلوباً ثوريّ المعالم لحلّ المعضلة.

لمَ لا، هذا موضوع بحث مهمّ يتخطّى حدود لبنان. في الواقع ليست المسألة مسألة ثورة، بل إنّه تطوّر النظم والقيم في العالم وتجارب التاريخ وعِبَره. وهو أيضًا تكيّفٌ للنماذج لتتطابق والأفراد. عساه مراسنا المتوسّطي، أو ربّما قربنا من مهد الديانات التوحيديّة، يجعلاننا متحرّرين من عبوديّة مفهومي الانتاج والاستهلاك. فنحن ما زلنا نحتفظ بمكان في مجتمعنا للبعدين الروحي والإنساني.

- في وضع كوضع لبنان، لن يتحقّق ذلك إلاّ بإعادة نظر شاملة بالسياسة الضريبيّة.

بالتأكيد. فشغل الحكومة الشاغل هو الإستدانة؛ فرئيس مجلس وزرائها الحالي محاسب بارع، ولكن، هذا لا

يعني أنّه خبير اقتصاد بارع، ولا هو ضليع بقضايا المال. فكلّما زادت حاجته إلى المال، عمد إلى زيادة الضرائب، وأصدر سندات خزينة جديدة. هو لا يحاول تشجيع قطاعات الإنتاج كي تنخفض نسبة الدّين التي ستبلغ أربعة وخمسين مليار دولار في العام ٢٠٠٧، بالنسبة إلى العائد الوطني الصافي والإنتاج، سوف ينعكس ايجابيًّا على الاقتصاد.

لقد وقّع لبنان إتفاقات شراكة مع المؤسّسات الدوليّة، كي ينسجم مع القواعد الجديدة للسوق المعولمة، وتتطلّب إتفاقات الشراكة هذه، سنوات كي يتأقلم اقتصادنا مع الواقع الجديد، فماذا يصنع رئيس مجلس وزرائنا لينجز ذلك؟ لا شيء. لماذا؟

- هل بالإمكان اتّخاذ تدابير مضادّة في وجه التأثيرات المدمّرة للعولمة الاقتصاديّة والماليّة؟

تدابير مضادّة تقول؟ إنّها العبارة الأنسب لوضع كهذا، لأنّ العولمة تهدم أكثر ممّا تبني. وهي في همجيّتها تضيّق الخناق على المجتمعات الفقيرة، خصوصًا في الأماكن الجنوبيّة من العالم.

لنأخذ مثالاً على ذلك زراعة القمح. فالمنتوج الأميركي، مضافًا إلى المنتوج الأوسترالي، يتحكّمان وحدهما بسعر السوق العالمي، ويضيّقان على الإنتاج الأوروبي، من دون الإتيان على ذكر إنتاج البلدان الجنوبيّة. وهكذا، وباسم زيادة الأرباح تصبح مجتمعات برمّتها، أسيرة سياسة كهذه. إلاّ أنّه، من أجل سلامة الإنسانيّة وبقائها على قيد الحياة، لا يحقّ لدولة واحدة فرض شروطها على بقيّة دول العالم.

- هل تطمحون إلى بناء مجتمع أكثر عدالة في لبنان؟

بالطبع أطمح إلى ذلك، فالإرهاب بغالبيّة الحالات، كان نتيجة عدالة منقوصة في البداية.

- ما هو السبيل إلى بناء هكذا مجتمع في بلد أنتج نظامه الطائفي انحرافات جمّة، كاستئثار مجموعة سياسيّة – طائفيّة واحدة بالحكم؟

الأولويّات تحدّدها الدولة بنفسها. والأولويّات اليوم في لبنان هي بالتأكيد اقتصاديّة واجتماعيّة، فيما الحكومة تركّز اهتمامها على موضوع الأمن، رابطةً إيّاه بسلاح «حزب الله». أين الأولويّة في ذلك، في وقت لم يصوّب

«حزب الله» سلاحه باتجاه لبنان، بل بالعكس، إنّه يدافع عنه؟ الأولويّات أكثر من أن تحصى: فإيجاد فرص عمل أولويّة، والنهوض باقتصاد البلد أولويّة، والإصلاح أولويّة. والأخذ بعين الاعتبار كلّ هذه الأولويّات، من شأنه أن يرسّخ الاستقرار في البلد. فالبلد لن ينعم بالاستقرار بمجرّد تسليم «حزب الله» سلاحه، ومقاربة المشكلة من هذا الباب تبقى مقاربة مغلوطة. والإتيان بحكم قوي بسلطاته الثلاث، من شأنه إعادة الثقة المفقودة إلى النفوس وترسيخ الأمن والاستقرار في البلاد. إن الخطأ الذي ارتُكب في الانتخابات النيابيّة الأخيرة كان خلقَ نظام سياسي جديد على قاعدة انتخابيّة غير عادلة. واليوم، توسيع السلطة، بحيث تشمل الأقطاب الذين يمثّلون الشعب اللبناني، يمكنه أن يعطي مجدّدًا الثقة، ويثبّت الإستقرار في البلد.

- هل تبغون توسيع الاتفاق مع «حزب الله»، لكي يشمل «تيّار المستقبل»؟

ربّما يتطلّب استقرار البلد حلاً كهذا، لكنّه يفرض أيضًا على «تيّار المستقبل» التخلّي عن خياراته الأساسيّة في الشقّين السياسي والاقتصادي، وكذلك رؤيته في إعادة بناء الدولة.

– هل حاولتم العمل على هذا التفاهم الثلاثي؟

إنّ بناء هكذا تفاهم يستوجب انضمام كلّ الأطراف كما يستوجب إرادة مشتركة، وهذان الشرطان غير متوفّرين لدى الأفرقاء على الأرض.

– ركّزتم في خطاب ألفيتموه عشيّة الثالث عشر من تشرين على ضرورة مكافحة الفساد، مطالبين بالمحاسبة بشأن المال العام. هل ترتدي هذه المطالبة طابعًا سياسيًّا؟

أبدًا، لا علاقة للسياسة بأمر كهذا، لأنّ الفساد ظاهرة غير مقبولة، لا بل، مرفوضة.

– في حال توصّلتم إلى تفاهم سياسي مع مَن تتّهمون اليوم بالفساد، ألا يمكن التفاوض حول هذا الشأن؟

كلا، هو أمر مخالف للمنطق أن يُطلب منّي التضحية بجوهر مشروعنا للمجتمع، وبالمبادئ الأخلاقيّة التي قام عليها.

– هل تعمدون إلى فتح الملفّات، مهما كانت النتيجة؟

بالتأكيد. وبأيّ حال، فإنّ أمرًا كهذا تقرّره المؤسّسات في الدولة. ويبقى من واجب ديوان المحاسبة وإدارة التفتيش المركزي ووزارة العدل، القيام باللازم، لأنّ مسؤوليّة أموال الشعب تقع على عاتقهم.

– يفرض توليد الطاقة، مصاريف جمّة على الدولة، هل من حلول منظورة لديكم، تكون أقلّ كلفة؟

لا يملك لبنان ثروة نفطيّة، لكنّه يملك بالمقابل ثروة طبيعيّة ذات أهمّيّة كبرى: المياه، وهذه الثروة لم تُستثمر، لا على صعيد توليد الكهرباء، ولا على صعيد تصديرها مياهًا للشفة.

نأمل أن يصير باستطاعتنا، بناء شبكة سدود، لتوليد حاجتنا من الكهرباء، وستكون الفائدة مزدوجة: اقتصاديّة وبيئيّة. بالإضافة إلى ما تقدّم، إنّ هذه الثروة تندر في البلدان المجاورة، فلبنان هو من البلدان القليلة في الشرق الأوسط التي تمتلك احتياطًا شبه لا محدود من المياه، لأنّه يتجدّد بالمطر. المشكلة، في أنّ كميّة لا يستهان بها من

المياه تصبّ في البحر لعدم استثمارها بطريقة صحيحة ومفيدة. هذه المياه، يمكن بيعها إلى البلدان المجاورة المحتاجة، فالسوق يتطلّب ذلك.

– والطاقة الشمسيّة؟ ماذا عنها؟

سأترك الاستنتاج لك. كلّ ما أقوله، إنّه لدينا ثلاثمائة وثلاثون يومًا مشمسًا في السنة!

– لماذا لم يتمّ تطويرها بعد؟

هذه إحدى آفات هذا البلد، حيث لا ترى أعيننا ما يجب أن تراه.

– لم يستحوذ القطاع الزراعي على الأهميّة اللاّزمة، هل السبب هو المردود؟

باستطاعته أن يصير مهمًّا. إنّه قطاع مستقبلي في بلدنا، والإمكانيّات متوفّرة، علينا أن نطوّرها، إذ أنّ ثروتنا الحقيقيّة في لبنان، تبقى الإنسان، ومستوى الثقافة والعلم لديه.

اللبناني رحّالة وعاشق للسفر، وكثر هم الذين تلقّوا علومهم في أرقى جامعات العالم، فطبيعيّ أن يتركوا أرضهم إلى أعمال تدرّ عليهم أرباحًا أكبر، وتلائم وضعهم الاجتماعي الجديد. أضف إلى ذلك، مسألة ارتفاع كلفة الإنتاج بالنسبة إلى المردود، وغياب التعاونيّات، ومزاحمة الأسواق الخارجيّة، وعدم السعي لإيجاد أسواق لتصريف الإنتاج الوطني، وتحكّم التجّار وجشعهم بالسوق المحليّة، وغياب التخطيط، وتصنيف الزراعات من قبل الدولة التي تهمل هذا القطاع، في الوقت الذي نرى فيه أسواقنا تغرق بالمنتوجات الزراعيّة الأجنبيّة.

مسموح أن تستورد الفاكهة الاستوائية من البرازيل من ساحل العاج ومن نيوزيلندا، ولكن من غير المقبول أن تستورد التفّاح من الولايات المتحدة... في وقت يستوفي فيه لبنان كل الشروط الملائمة للزراعة، من تربة خصبة، ومناخ معتدل ومياه غزيرة... واستبدال قسم من الزراعات التقليديّة بزراعات طليعيّة، يبقى جزءًا من الحلّ، كزراعة الأعشاب الطبيّة والأزهار العطريّة مثلاً، التي تحتاجها الصيدلَة والمختبرات، فالسوق يتطلّب ذلك والطلب عليها مرتفع.

إستحداث صيغة اجتماعيّة جديدة

لقد بيّنّا في بداية حوارنا التناقض ما بين البند السابع من الدستور، الضامن لمساواة شكليّة بين اللبنانيّين، ونظام التوزيع الطائفي. إنطلاقًا من هذا الوضع، ومن المبدأ القائل أنّ بناء أي مجتمع يرتكز على اتفاق يضمن المساواة والحرّيّة بين المواطنين، هو أمر ملحّ أكثر من أي يوم مضى. ويوم يفقد الشعب الحرّيّة والمساواة، أو متى شاب هذا الاتفاق خلل ما بتأثير المصالح الخاصّة وصار مرتهنًا ومسلوبًا، ساعتئذٍ يعود المجتمع البدائي إلى الظهور.

لذا، فالدولة العصريّة التي نطمح إليها هي التي تترجم روح العدالة والديموقراطيّة إلى واقع معيوش. فمفهوم المساواة وحتميّة العدالة خاضعان لمجموعة قوانين متجانسة، لا سيّما في بلد يعاني من النتائج المدمّرة للعولمة العاملة على توسيع الشرخ فيه عميقًا، من الناحيتين الاجتماعيّة والاقتصاديّة. في بلد دمّرته الحرب وقضت فيه على البشر والحجر، كان من واجب الدولة تنظيم المجتمع بوضعها أُسسًا وقوانين اقتصاديّة واجتماعيّة متماسكة، من أجل إعادة إعماره. لكنّ المجموعة الحاكمة طوال الخمس عشرة سنة انكبّت على بناء الحجر من دون بناء الدولة،

وبروحيّة صفقويّة. هذا المنطق المختلّ، وسّع ولا زال، حدود تدخّلاته على حساب دولة فاقدة لكلّ مورد ولكلّ وسيلة من شأنها أن تنعش الاقتصاد، وكلّ قدرة على إعادة توزيع الثروات بشكل عادل، معمّقة الشرخ ومعيقة كلّ ما يُفضي إلى المصالحة. وضربت الدولة بعرض الحائط كرامة اللبناني، وأخضعته إلى أمر واقع مفروض هو الاستسلام والتأقلم مع وضع يعتبر أنّ متطلّبات السوق ومنطق الصفقة أهمّ بكثير من صنع الوطن، وإنّ الخصخصة، أهمّ من الدولة.

- هل كان باستطاعة اتفاق الطائف، الذي اعترضتم عليه سنة ١٩٨٩، أن يعيد بناء الدولة؟

كان اتفاق الطائف إصلاحيًّا، إنّما شابته أخطاء ومغالطات كبرى. كما تمّ إهمال نقاط أساسيّة فيه لجهة ممارسة الديموقراطيّة وتأمين مصلحة البلد. وقد جعل الاتفاق هذا، دور رئيس الجمهوريّة مقتصرًا على أمور بروتوكوليّة بحتة، فهو لا يمكنه حلّ مجلس النواب، ولا إصدار ونشر مراسيم وقوانين، وهذه هي قمّة الهرطقة في نظام برلماني. كما أنّ الانسحاب السوري من لبنان، لم يكن

خاضعًا لجدول زمني. وها نحن نعيش اليوم، أزمة سياسيّة ودستوريّة خطيرة يعصى اتفاق الطائف على إيجاد مخرج لها، فلا رئيس الجمهوريّة، ولا رئيس مجلس الوزراء، ولا رئيس مجلس النوّاب يستطيع حلّ المجلس النيابي والدعوة إلى انتخابات، علمًا أنّ الاحتكام إلى الشعب، هو إحدى الوسائل لحلّ الأزمات السياسيّة.

لقد منح اتفاق الطائف الصلاحيّات المطلقة لرئيس مجلس الوزراء، في وقت كان يجب أن يمنحها للمجلس بأسره. هذه هي أكبر سلبيّات إتفاق الطائف.

- هل يؤسّس هذا الإتفاق برأيكم، قاعدة للحوار تمكّنكم من التوصل إلى اتفاق جديد؟

كلاّ، حتّى هذا غير ممكن، لأنّ الإتفاق فُرِض بالقوّة، وبالقوّة اعتُمد، ولم يكن نتيجة مفاوضات، ولا مجال بحث ونقاش.

يومها، كنّا أمام حلّين أحلاهما مرّ، إمّا أن نخضع لقصف المدفعيّة السوريّة، أو أن نرضخ لهذا الإتفاق. وساعة لم أرضخ، تعرّضت للقصف السوري العنيف.

والجدير بالذكر، أنّ النواب الذين أبرموا إتفاق الطائف، يقرّون بما أسلفت. والمجلس النيابي آنذاك، لم يكن له صفة تمثيليّة، لأنّه، ومنذ العام ١٩٧٢ جُدّد له تلقائيًّا، من دون دعوة الناخبين حسب الأصول القانونيّة. هذا الإتفاق، الذي اعتُمد في العام ١٩٨٩، رسم للبلاد مسارًا جبريًّا ما زالت تعاني منه حتّى يومنا هذا. فكلّ بلد ديمقراطي في العالم، يجري انتخابات نيابيّة بعد أحداث كالأحداث التي عشناها، فيما فرضوا علينا واقع السياستين، الإقليميّة والدوليّة، متناسين حربًا دارت رحاها على مدى خمسة عشر عامًا، واحتلال سوري، وآخر إسرائيلي لأرضنا.

لأجل كلّ هذا أقول: إنّه اتفاق خلفيّته الفرض وليس التفاهم.

- من الذي فرضه؟

لقد فرضته القوّات الموجودة على الأرض برعاية الولايات المتّحدة المتمثّلة في الطائف بشخص سفيرها آنذاك David Satterfield، والمملكة العربيّة السعوديّة، من أجل غطاء عربي، حيث كانت سوريا تحرّك خيوط الدمى للتحكّم بـ«المؤامرة». مذذاك والبلد يسير من سيّء إلى أسوأ؛ ومن

استفاد من هذا الاتفاق يعتبره كما «لوح الوصايا». عجيب أمر هذا العالم! الاتفاقات ليست ثابتة وجامدة، إنّها تتطوّر مع الزمن، المجتمع هو الذي يتغيّر، المحيط يتغيّر، والاتفاقات تتطوّر نتيجة كلّ ذلك.

– كيف الانتقال من اتفاق إصلاحي إسمه الطائف، إلى اتفاق تأسيسي للوطن؟

هذا يستوجب تثبيت الوضع وتنظيم عمليّة التأسيس واحترام الثوابت الوطنيّة، أي السيادة والاستقلال ووحدة الشعب والحياة المشتركة المسالمة، وكلّ القيم التي تميّز لبنان وتشكّل علّة وجوده.

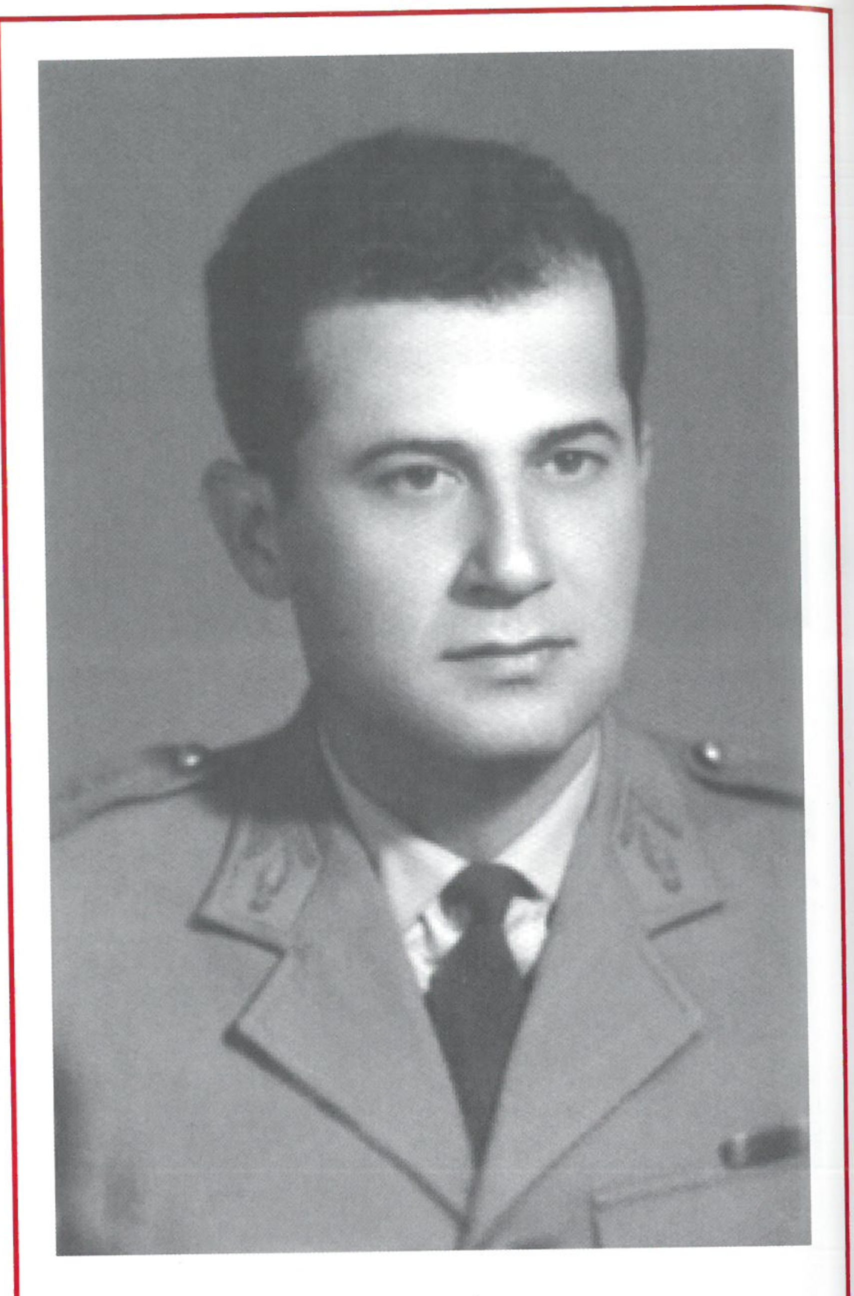
– هل الحياة المشتركة ممكنة؟

نحن نصبو ليس فقط لأن نحيا معًا، بل وأوّلاً لأن ننمو سويّة؛ كما يتعيّن علينا في البدء تحديد طرق الحياة المشتركة وقواعدها والاحترام الحقيقي للخصوصيّات. متى وُجِد المفهوم النظري، يبقى السعي إلى التطبيق هو المطلوب، وبين النظري والتطبيقي الفرق شاسع. وما

أخبرك إيّاه، لم اقتبسه ولا تعلّمته، إنّه نابع من تجربتي ومن اختبار شخصي، ومن تربيتي أيضًا: نشأت وسط عائلة متواضعة تعني لها الأخلاق كثيرًا، وكذلك احترام الآخر. كان والدي مسالمًا، متسامحًا مع الذي يدين له بشيء، ومحقًّا إلى أبعد الحدود عندما يدين هو بشيء للآخرين، وركّزت والدتي في تربيتها، على مبادئ الحشمة، على أنّها فضيلة، ما يعني حرفيًّا باللّغة العربيّة: «العيب والحرام». و«الحرام» كان يعني احترام الآخر وعدم التعدّي على حقوقه، فيما «العيب» كان كلّ ما يمكن أن يمسّ سمعتنا الجيّدة، ويعطي المثل السيء للآخرين. زدْ على ذلك أنّ المسامحة كانت نمط حياة منذ صغري.

ومرّت بعض أحداث طبعت طريقتي في التفكير: ففي عمر الست سنوات، شهدت اعتداء جندي أجنبي على امرأة من سكّان حيّنا، وقد نجحت المرأة في الإفلات منه، بعد أن ذُعِر الجيران من صراخها. وهرب المعتدي.

وتركت هذه الحادثة أثرًا فيّ، إذ لم يكن للمرأة تلك، من تلجأ إليه في ذلك الحين، ولا سلطة بالتالي تشتكي إليها.



آذار ١٩٦٧

وشعرت بأنّ العدالة منقوصة في مجتمعنا، مستنتجًا أنّ مجتمعنا خاضع لكلّ أنواع الظلم الآتي من الخارج، وإنّ المطالبة بالعدالة أمرٌ غاية في الأهميّة.

ويوم صرت قائدًا للجيش كان تغيير صورة الجندي المعتدي إلى الجندي الحامي، في سلّم أولويّاتي.

– ما هو نظام المجتمع الذي تطمحون إليه؟

أنا شديد التمسّك بالنظام الديموقراطي وباحترام الدستور وحقوق المواطن المقدّسة. ومن خلال جهاز قضائي عصري يتمّ بناء دولة القانون. فللعدل مرتكزات ثلاثة: الكفاءة والاستقلاليّة والنزاهة. استقلاليّة تامّة، تشمل الجميع، بحيث تبدأ من أرباب السلطة، كما السعي إلى انتخاب أعضاء المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء، عوضًا عن تعيينهم، كما هي الحال اليوم. إنّها أفضل وسيلة لردع التجاوزات، وهي تحدّ من تدخّل السلطة، وتعزّز صفة المواطن التمثيليّة، وهي بالتالي ضامنة لحقوق المواطن الأساسيّة والمحافظة عليها.



٣٠ أيلول ١٩٥٨: التخرج من المدرسة الحربية.



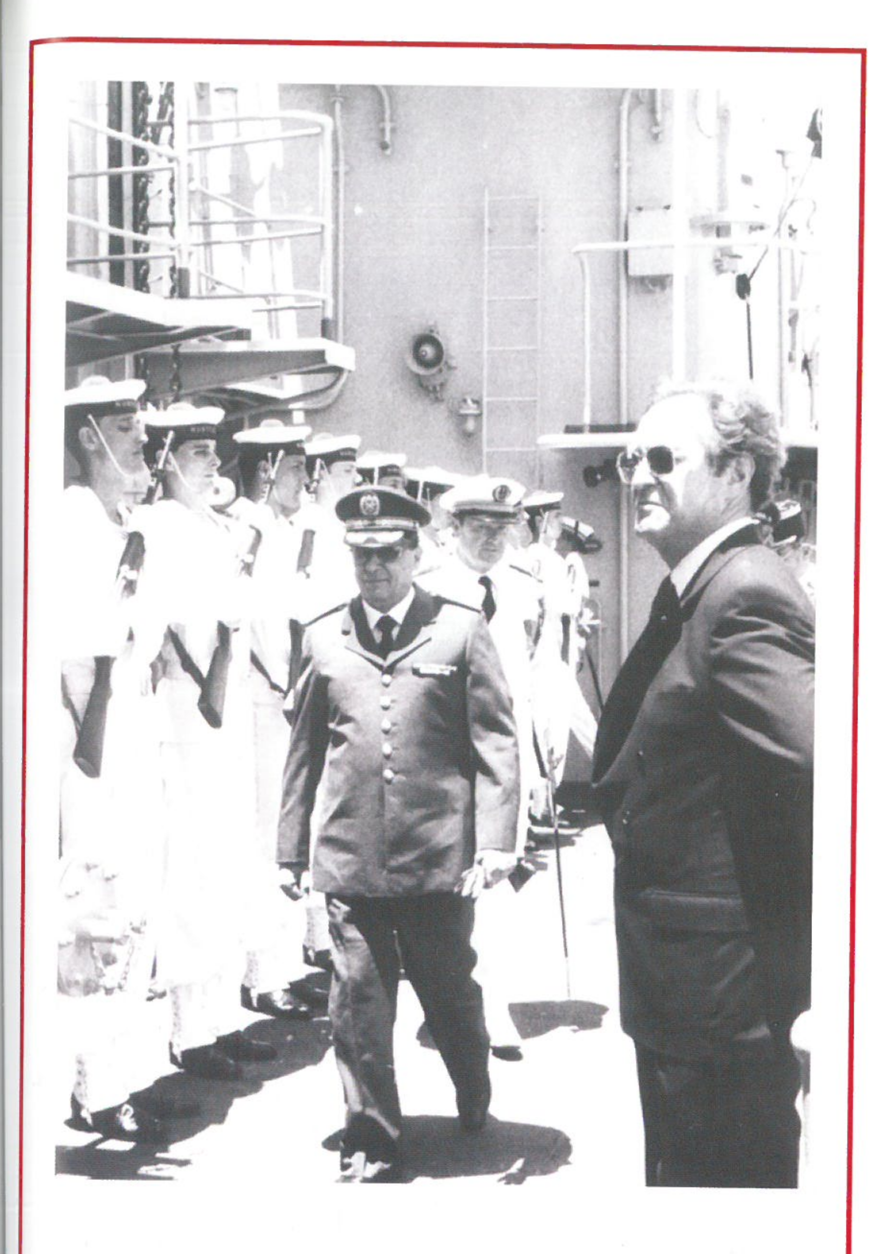
١٣ تموز ١٩٥٧



١٩٦٦ : أثناء دورة في الولايات المتحدة



١٩٨٠ : صورة تذكارية مع خريجي دورة مدرسة الحرب العليا في
باريس (العقيد عون: الثاني من اليمين جلوساً)



٢٩ كانون الثاني ١٩٨٦: العماد عون قائد الجيش على متن إحدى العمارات البحرية الفرنسية يوم تلقيه وسام جوقة الشرف من رتبة كومندور من السلطات الفرنسية.



٢٧ أيلول ١٩٨٨: في أولى جلسات مجلس الوزراء



٣٠ كانون الثاني ١٩٨٩: في مؤتمر تونس



آذار ١٩٨٩: مؤتمر صحافي في بعبدا



تشرين الثاني ١٩٨٩: مستقبلاً وفوداً
في القصر الجمهوري في بعبدا



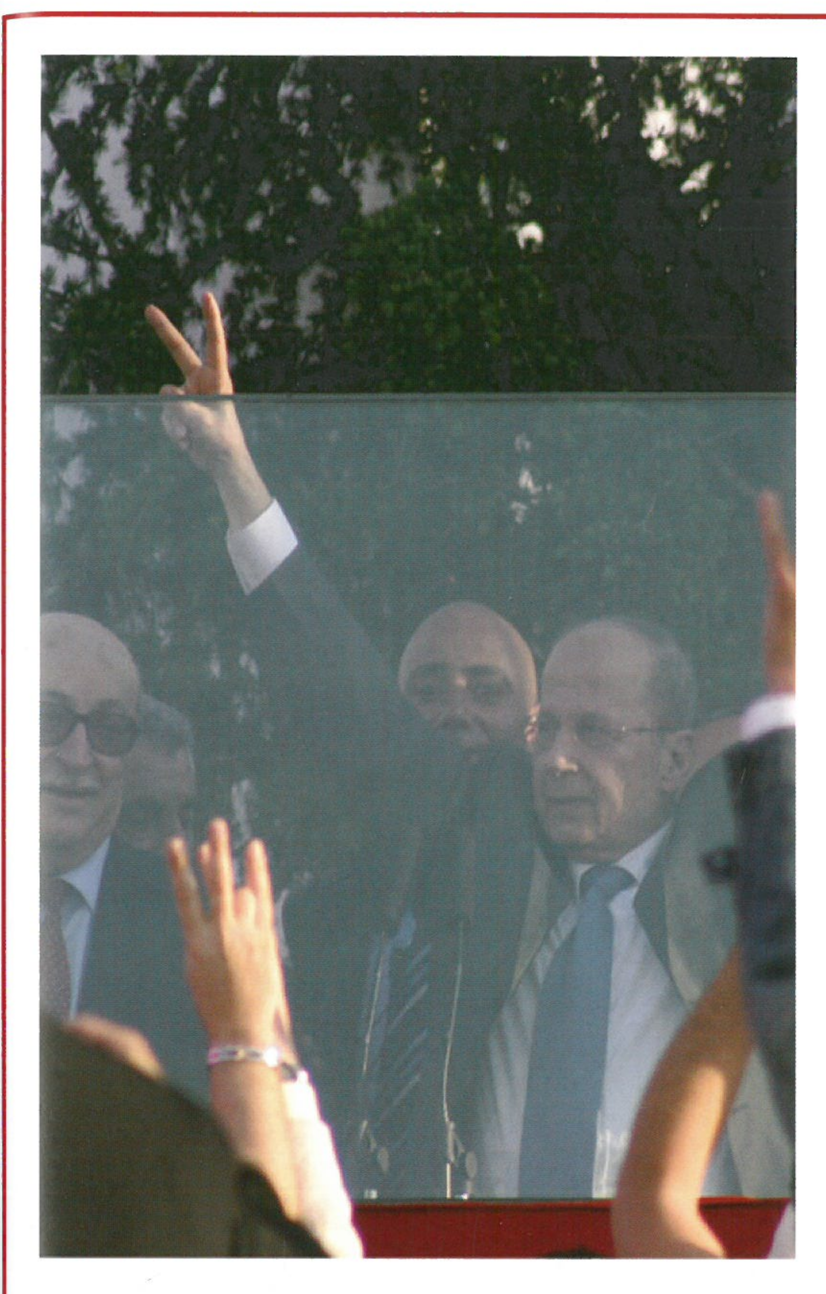
٢٣ تشرين الأول ١٩٨٩: في بيت الشعب في بعبدا



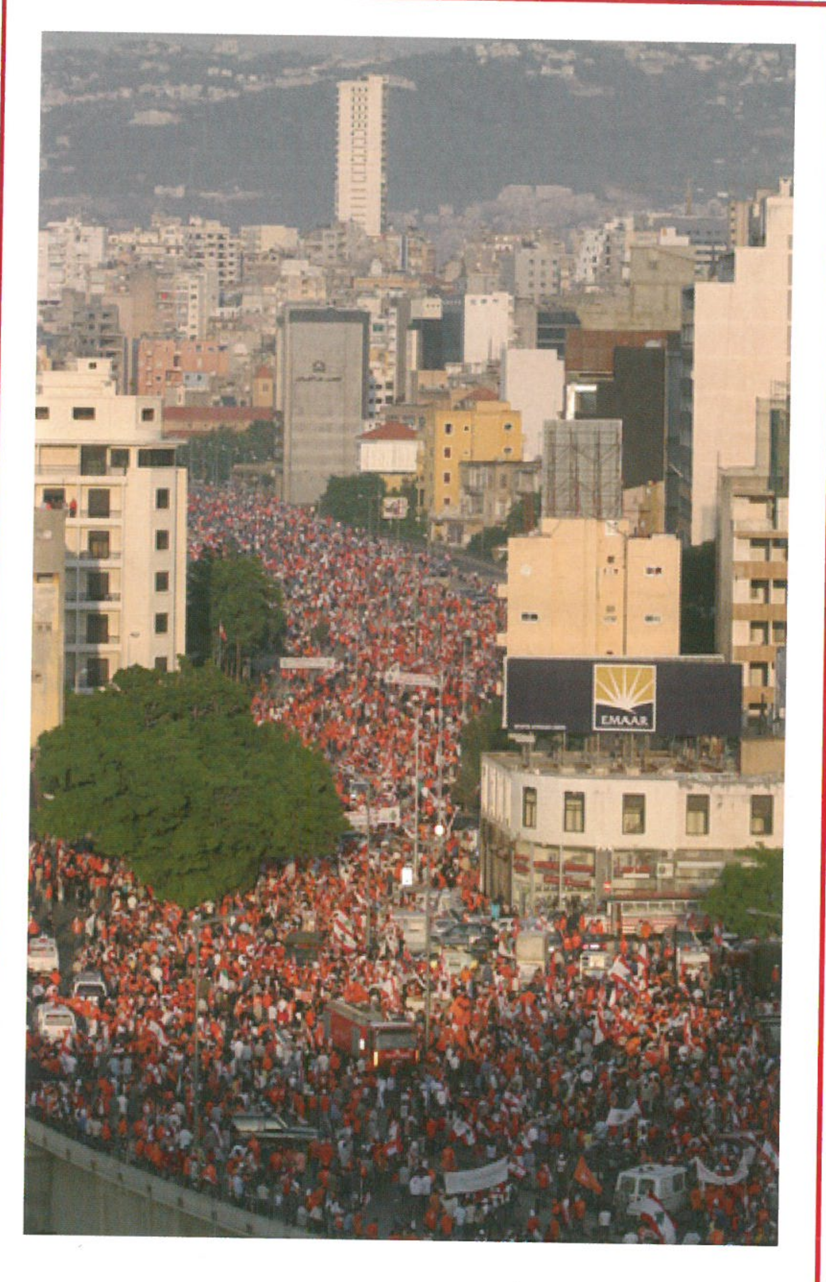
٢٣ تشرين الأول ١٩٨٩: في بيت الشعب في بعبدا



٧ أيار٢٠٠٥: العودة إلى الوطن



٧ أيار٢٠٠٥: العودة إلى الوطن



٧ أيار٢٠٠٥: العودة إلى الوطن



١٨ أيلول ٢٠٠٥: العماد عون موقّعاً
ميثاق حزب التيار الوطني الحرّ



٦ شباط ٢٠٠٦:

توقيع ورقة التفاهم بين التيار الوطني الحرّ وحزب الله:

العماد عون والسيد حسن نصرالله



٣ آذار ٢٠٠٦: طاولة الحوار الوطني: من اليمين السيد حسن نصرالله، الرئيس نبيه بري، الرئيس فؤاد السنيورة والرئيس عون.



يرأس الاجتماع الدوري لتكتل التغيير والإصلاح في الرابية.

– تدعون اليوم إلى تأسيس الجمهوريّة الثالثة، علامَ ترتكز هذه الجمهورية؟

ترتكز على إعادة التوازن بين السلطات، وإعادة الصلاحيّات إلى رئيس الجمهوريّة؛ لأنّ النظام الحالي، ليس فقط مجمّدًا، بل هو إزاء حائط مسدود. فقد غابت الروادع بتعطيل المجلس الدستوري الذي كان يحمي الأقلّيّة في وجه الأكثريّة، ولم يعد لرئيس الدولة صلاحيّة التشريع.

علينا إيجاد صيغة تسمح بتعديل قانون، مع أكثريّة تفوق الأكثريّة التي اعتُمدت في السابق.

تزول الديموقراطيّة يوم تتحكّم بها، وتسيّرها مجموعة سياسيّة، أصبحت أكثريّة، على صورة ومثال اللجنة المركزيّة للحزب الشيوعي!

– أيّ قاعدة، لهكذا مشروع؟

يكون ذلك بصيغة اجتماعيّة قابلة للتجديد، تنعقد بين المواطنين، وليس بين الجماعات الطائفيّة، وترتكز على المساواة في الحقوق، على العدالة وعلى تكافؤ الفرص أمام الجميع. عندئذٍ تغيب إلى غير رجعة المعضلات التي تنخر مجتمعنا وتتآكله كالزبائنيّة والإقطاع والاستبداد والفساد.





١٥ تشرين الأول ٢٠٠٦: في الذكرى السادسة عشرة لـ ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠.

ويعمد إلى التعصّب، كلّ من تحدّثه نفسه الحفاظ على مكانته من خلال هذه المعضلات. وقد نمّت الطائفيّة ثقافة الحقد وثقافة الخوف، لأنّها الوسيلة الأساسية للتسلّط والبقاء في الحكم، فوقفت كل طائفة في وجه الأخرى.

إنّ الخطاب السياسي ضدّ حزب الله يسعى إلى توظيف مخاوف الناس الدفينة، لكنّي لا أخاف حزب الله؛ وبتخطينا هذه المرحلة نستطيع أن نبني معًا مجتمعًا جديدًا.

كثيرون لم يستوعبوا، أو لم يكلّفوا أنفسهم عناء استيعاب تفاهمنا مع «حزب الله»؛ وفي الداخل كما في الخارج، كلّ الصحافيّين يسألونني السؤال الذي لا بدّ منه: أنتم المسيحيّون، ألا تخافون «حزب الله»؟

إنّ القضاء على هذا الخوف وتعميق التفاهم المتبادل لا يأتيان صدفة، وباستطاعتي أن أبرهن على ذلك؛ فقد نجحنا أثناء حرب تموز في إعطاء بُعد بنّاء لعلاقتنا، ويد العون التي مدّها «التيّار الوطني الحرّ» لأهلنا النازحين من الجنوب ومن الضاحية، والمؤيّدين في غالبيّتهم لـ «حزب الله»، شملت كلّ الناس، وعمّمت التفاهم، وعلّمتهم الالتقاء حول نقاط مشتركة.

وكان لهذه المقاربة المجدِّدة، التي تخاطب الآخر، إرتدادات إيجابيّة لدى مُجمل مسيحيّي الشرق الأوسط وغير المسيحيين. ولا زلت أتلقّى اتصالات تثني على هذه المبادرة؛ لعلّه في بعض الأحيان كانت تسيطر في اللاّوعي الجماعي، فكرة، أنّ المسيحيّين ليسوا جزءًا مكوّنًا في الشرق الأوسط.

السيّد حسن نصرالله وأنا دعونا الى الاعتراف بحقوق الاخر، وأعلنّا أنّ للمسيحيّين وللمسلمين كلّ الحقوق ذاتها. وهكذا قضى تفاهمنا على عاداتنا البالية والموروثة، فدبّ الذعر في قلوب الطوائفيّين، لأنّنا انتقلنا بجدلنا من المذهبيّة إلى الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

- هل يشمل اتفاقكم هذا الغرباء، وأعني بالغرباء اللاّجئين الفلسطينيّين في لبنان، المحرومين من كلّ حقّ؟

أنا أعتبر أنّ من حقّ اللاّجئين الفلسطينيّين أن يتمتّعوا بالحقوق المدنيّة والاجتماعيّة التي يتمتّع بها اللبنانيّون،

غير أنّه، ولإقفال الباب نهائيًّا بوجه مشاريع التوطين الحاليّة والمستقبليّة، يجب أن يحملوا جواز سفر فلسطيني. قد يكون جواز السفر كافيًا، وأرفض رفضًا قاطعًا أن يحصل الفلسطينيّون على الجنسيّة اللبنانيّة، لأنّ هذا يعفي إسرائيل من التزاماتها بتطبيق القرارات الدوليّة، ولاسيّما القرار ١٩٤ الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة، مكرّسًا حقّ عودة الفلسطينيّين إلى ديارهم.

– لم يفرّق المسيحيّون في لبنان ولا المسلمون، السياسة عن الدين، ألا يعيق واقع كهذا المهمّة التي تسعون إلى تحقيقها؟

ليس بالضرورة أن يعيقها. لم تكن التغيّرات الكبرى في مجتمع ما، وليدة آراء مسبقة. ولا تنسى أنّ الإسلام، كما المسيحية، تطوّرا على مرّ الأزمنة، ممّا يعني أنّ مجتمعنا، مسيحيًّا كان أم مسلمًا، يتقبّل فكرة التغيير. يبقى في النهاية أن نصل إلى مسلّمة تصبّ في خانة الإصلاح، وكما ذكرت آنفًا، بعيدًا عن ذوي الأحكام المسبقة.

– هل يشارككم «حزب الله» هذا الطرح؟

يؤمن «حزب الله» بضرورة تشجيع المجتمع المدني ودفعه إلى الأمام، وتوظيف الفرد لخدمة الجماعة. والجماعة، بمفهومها تعني، أفرادًا تربط بينهم تطلّعات مشتركة وأهداف واحدة. وقد اعترفنا بالحوار كوسيلة وحيدة لحلّ النزاعات، يقيناً منّا، بأنّها الوسيلة الأكمل في نظامنا الديموقراطي. وباعترافنا أنّ الديموقراطيّة التوافقيّة هي القاعدة الأساس للنظام السياسي في لبنان، نكون قد رفعنا الحوار إلى مستوى التوافق.

باندماج «حزب الله» في مبادئ بناء الدولة وتوحيدها والاعتراف بها، وباستقلاليّة القضاء الكاملة، ألستَ ترى تقدّمًا ملموسًا في كلّ هذا؟

– هذا التفاهم الذي يمكننا نعته بالصيغة الجديدة، هل هو قابل للتوسّع؟

إنّه تفاهم تقدر أن تمارسه جزئيًّا أو بالكامل، إلاّ أنّه يبقى بمتناول الجميع، وقد أُبرم من أجل كل اللبنانيّين بهدف المصالحة، في مشروع يتبنّى مجمل تطلّعاتهم حول

المواضيع الأساسيّة، التي تهمّ مجتمعنا، بعيدًا عن السياسة وتدخّلاتها، وهذا المشروع قابل للتطوّر وللتعديل والتحسين. وقد أثار التفاهم غضب الأكثريّة التي أبت إلاّ أن ترى فيه بُعدًا سوريًا – إيرانيًا، فيما هو تفاهم بين اللبنانيّين، يؤطّر حلولاً لوطن مسالم، لا أكثر ولا أقلّ.

– في العام ١٩٤٣، اتّفق المسلمون السنّة والمسيحيّون الموارنة، وعقدا ميثاقًا وصِف بالوطني. هل كانت مبادرتكم من وحي هذا الاتفاق والعمل على إحيائه وتوسيعه؟

نحن نهدف إلى وضع حجر الأساس لمشروع أوسع، أي إلى ميثاق وطني أكثر حداثة وانفتاحًا، يقرّب وجهات النظر المتباينة. ومن الممكن ألاّ يكون هذا التفاهم شاملاً وتامًّا، فتعترضه عقبات. لقد ركّزنا على الإشكاليّات الكبرى والهامّة في مجتمعنا، والتي يعاني منها مختلف اللبنانيّين، وجعلناهم ضمن وثيقة واحدة موحّدة، أي أنّنا باختصار، نستطيع تشبيه اتفاقنا، إلى المجموعة الأوروبيّة، لا بلْ هو يتجاوزها، لأنّه لا يقتصر على توحيد الفوارق ضمن مجموعة متنافرة ومتغايرة، إنما يقرّب الفوارق، بحيث

يجعل الهدف الأساسي، بناء الدولة اللبنانيّة. فنحن نحرص على تحويل نقاط الضعف في هذا المجتمع، إلى ديناميّات بنّاءة، تشكّل رباطنا المتين، ولا نبغي تعديل الفوارق، بل نقبلها معتبرين إيّاها مصدر غنى؛ وساعة تحلّ هذه المسألة، ننتقل بعدها إلى النقاشات السياسيّة.

– هل أنتم تعون تمام الوعي خطورة المجازفة السياسيّة فيما قمتم به؟

أدرك تمام الإدراك، بأنّني جازفت سياسيًّا، والآراء المناهِضة لهذه المقاربة، تؤكّد لي ذلك يوميًّا. يبقى أنّني انطلقت من قناعةٍ مفادها أنّني، على الصعيد الشخصي، قد حقّقت ذاتي، كما سبق وحصل معي على الصعيد المهني؛ فقد توّجت حياتي العسكرية قائداً للجيش. أمّا بالنسبة إلى حياتي السياسيّة، فاستطعت بصفتي رئيسًا لمجلس الوزراء تسلّم مهام رئيس الدولة، أن أضع لبنان على طريق الاستقلال والسيادة.

أنا اليوم نائب، وفي مثل سنّي، لا يفتّش المرء لا عن الثروة ولا عن الوجاهة. أمّا عن السلطة، فقد تسلّمت – كما

قلت لك آنفًا – أكبر المهمّات وفي أصعب الأوقات. يبقى تحقيق ما أصبو إليه، إن كُتِب له النجاح، فسوف يكون أحلى ما يمكنني أن أتركه لمواطنيّ، لعائلتي، لأولادي وأحفادي والأصدقاء. فإن استطعت توحيد لبنان، وتخليد دوره «الوطن الرسالة»، أكون قد أدّيت قسطي للعلى في آخر ومضات حياتي.

❖ ❖ ❖

في شرق ملتهب

سياسات قائمة على الحرب

إذا استعمل السلاح في وجهك، فأنت أمام خيارين: أن تردّ بالسلاح، أو أن تلتزم موقف اللاّعنف. وعندي أنّ اللاّعنف هو أقصى درجات العنف، لأنّك – على مثال الشهداء الأوائل – تكون قد اخترت موقفًا من غير فرضه على الآخرين. وقد خبرت التجربتين. ففي الحرب واجهنا العنف بالعنف؛ وفي السنوات الخمسة عشرة التالية، إلتزمنا مسيرة اللاّعنف، وكان أن انتصر اللاّعنف.

– هل الموقفان مكمّلان واحدهما الآخر؟

إنّه التلاؤم بين الحالة والوسيلة.

- تخلّلت الحروب حياتكم العسكريّة والسياسيّة، منها حرب بينكم وبين «القوّات اللبنانيّة»، يوم كنتم رئيسًا لمجلس الوزراء، ألم يكن بالإمكان تحاشيها؟

من الصعوبة بمكان أن تقارن حاضرًا بظروف مضت، وأن تضع الآن حلولاً لمشكلات واجهتك في الماضي. ويبقى أن نقول: هناك نزاعات يصعب تجنّبها في الحياة. ولكن، أمر بالغ الأهميّة أن يتذكّرها الإنسان كي لا تتكرّر.

- مرّة جديدة تواجهون اليوم «القوّات اللبنانيّة»، إنّما مجابهة سياسيّة؛ وقد أكّد تفاهمكم مع «حزب الله»، مقدرتكم على التوحيد وتخطّيكم الخلافات الطائفيّة والسياسيّة، لماذا يتعذّر ذلك مع سمير جعجع خصمكم الدائم؟

لأي هدف؟ ليست القصّة قصّة أحاسيس ومشاعر، ولأنّني مسيحي، لا أضمر الحقد والضغينة لأيّ كان. إنّها مسألة اختلافات في وجهات النظر السياسيّة البحتة. أنا قمت بخيار سياسي وخياره هو معاكس. فيوم عُمّم تفاهمنا مع «حزب الله»، دعونا كل القوى السياسيّة إلى الاشتراك في النقاش فلم يقبلوا، كما دعوناهم إلى الإسهام في إدخال

التعديلات والتحسينات التي يرتأونها للنصّ، لكي يتمكّن الجميع من المشاركة. لكنّ تشكيكهم المسبق دفع بهم إلى الرفض حتى قبل قراءة وثيقة التفاهم، التي اتّهمها خطاب الأكثريّة في الليلة نفسها، بأنّها نتاج سوري - إيراني، وكأنّه لم يعد هنالك برأيهم من مشاكل لبنانيّة تتطلّب حلاً.

- إلامَ تهدف برأيك هذه المواقف؟

للضغط على مجتمع ما، يستندون إلى عامل التخويف، بحسب الفلسفة القائلة: «القوّة بخدمة العدالة». لكن، لا معنى للعدالة متى استطاع «الأقوياء» الهرب من وجهها، في الوقت الذي يكون عليهم، قبل غيرهم، أن يكونوا عادلين.

ولنأخذ مثالاً على ذلك كيفيّة استخدام النفط الذي لا يجوز أن تحتكره البلدان المنتجة له، لأنّه ثروة تخصّ الإنسانيّة جمعاء. محظور استخدامه كأداة سلطويّة في وجه الأكثر ضعفًا، هذا من شأنه أن يؤدّي إلى حروب، فيما نستطيع جعله أداة سلام.

إنّه سباق ضدّ الزمن، يُفضي إلى تدمير البشريّة لذاتها. من هنا يجب إعادة النظر بالنظام الاقتصادي العالمي،

وطرح السؤال: إلامَ يهدف الإنتاج؟ ألِلى الاستهلاك، أم إلى الهدم؟ لذا وجب تغيير المعادلة، لأنّ الإنسان أصبح آلة للإنتاج وللإستهلاك معًا.

يتأتّى أن نقتنع بأنّ الإنسان هو الهدف، وليس آلة تدمير للإنسانيّة. لماذا لا نسعى إلى أنسنة المعادلة؟ حتّى إنّ، توازن الرعب الذي ساد سابقًا بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتّحدة، على رغم بشاعته، قد خدم الإنسانيّة أكثر من الخلل السائد اليوم: فقد ضُحّي بما يقارب الستمائة وخمسين ألف عراقي في غضون سنوات ثلاث، قرابين على مذبح مصالح القوى العظمى، كلّ هذا، باسم قيامة الديموقراطيّة.

– هل كان هذا حقًّا، من أجل قيامة الديموقراطيّة؟

حتى السذّج، لا يصدّقون هذا!

– ماذا عن السلام مع إسرائيل؟ هل هو ممكن في الوقت الحاضر؟

يسبق السلام بشكل عام، تحديد القضايا التي كانت في أساس النزاع. وتحديد كهذا، لا يهمّ إسرائيل، لأنّها ما زالت

تسعى إلى ضمّ القسم الأكبر من «الضفّة الغربيّة». فمنذ العام ١٩٦٧، تحتلّ إسرائيل بطريقة غير مشروعة، وتبتدع يوميًّا أمرًا واقعًا، بغية شرعنة الاحتلال. أيّ سلام تراه ممكنًا والحالة هذه؟ ففي التدمير المستمرّ للآخر، يبقى الأفق الوحيد الممكن مفتوحًا على أفق الحرب الدائمة. وباتّباعها سياسة كهذه، تحكم إسرائيل على ذاتها وعلى المنطقة كافة، بمستقبل قاتم ومظلم.

– هل تؤيّد امتلاك إيران للطاقة الذرّيّة؟

السؤال الذي سيكون مطروحًا هو معرفة مَن مِن الاثنين هو الأكثر نزاهة: من يملك القنبلة الذرّيّة أو ذلك الذي لا يملكها أو لم يملكها بعد؟ أمّا أنا فبطبيعتي ضدّ تطوير أسلحة الدمار الشامل.

– إذا استحوذت إيران السلاح النووي، هل يكون هذا برأيكم، لزعزعة الاستقرار؟

يندرج هذا السؤال الافتراضي في خانة التنظير والحكم على النوايا. فعندما تمتلك الطاقة الذرّيّة، لا يمكنك أن

تكون انتحاريًّا، لأنك تدرك تمامًا معنى المجازفة، كما تدرك موازين القوى الحقيقيّة وعواقب استعمالها على الغير وعلى الذات. وإيران موقِّعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الإطار، بوسعها استثمار الطاقة النوويّة لأغراض سلميّة، أي تخصيب الأورانيوم، بمساعدة الدول التي تمتلك التقنيّة الذريّة وتسيطر عليها، هذا ما تنصّ عليه معاهدة عدم الانتشار. لذا يجب احترام المعاهدة بحرفيّتها، إذا كان المقصود وقف الانتشار.

ألا يدفع اعتبار إيران حالة مستقلّة عن غيرها من الحالات في هذا المجال هذه الدولة إلى امتلاك السلاح النووي للدفاع عن نفسها في وجه أي عدوان؟

الوحدة الوطنيّة... درءًا للمخاطر

بلد صغير كلبنان، عليه أن يعرف كيف يبقى بمنأى عن صراعات القوى الخارجيّة، كي لا يقع في تجاذب نفوذها، كما كان الحال في الماضي. لذا، تبقى الوحدة الوطنيّة درع الأمان لدرء المخاطر، إذ تقف سدًّا منيعًا في وجه استغلال الفروقات.

منذ أن وجِد لبنان بحدوده الحاليّة، وهو يعاني من مختلف صراعات النفوذ وحروب الآخرين على أرضه، إذ تمّ استغلال عجزنا وضعفنا وخلافاتنا لوصول الغير إلى مآربهم.

لذا، أكرّر قائلاً: يجب أن تكون التعدّديّة مصدر غنى لا سبب خلافات وانشقاقات وفتن. ولا تُصان بلاد بدون وحدة؛ ولبنان بوضعه الجيوسياسي، لا يعقل أن يبقى أسير النفوذ الإقليمي والدولي، والوحدة الوطنيّة، هي التي تكفل حياده وعدم المتاجرة به.

في هذا المجال، باستطاعة الجيش أن يلعب دور ضامن اللحمة الاجتماعيّة والوحدة الوطنيّة على الوجه الأكمل.

كنت دائمًا توّاقًا إلى انصهار الجيش والشعب، لأنّ الجيش يرسّخ الوحدة، وهو نموذج مصغّر للحياة المشتركة. ويوم يصير احترام الفروقات بمصاف قيم مشتركة، يومها نبني سويًا مجتمعًا مسالمًا يقف عقبة في وجه احتدام الأهواء والانفعالات والغرائز، أيًّا كانت، ومن أيّ مصدر أتت، لأنّ تطلّعاتنا تصبح واحدة، وواحد يصبح رجاؤنا.

الاستقرار يكون إقليميًّا أو لا يكون

- هل الاستقرار ممكن في لبنان وسط منطقة متفجّرة؟

إنّ وحدة اللبنانيّين - كما سبق وأسلفت - هي شرط أساسي في وجه جوّ إقليمي يسوده العنف، للحفاظ على سلامة أرضهم وسيادة بلدهم. ولكنّ استقرارًا دائمًا للبنان وسط منطقة تتخبّط بالحروب والنزاعات، هو هدف يصعب تحقيقه. فاقتران العوامل الداخليّة بالخارجيّة، كان سبب النزاعات الأهليّة التي عاشها لبنان منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. منذ بدء الصراع العربي - الإسرائيلي، ألقت العوامل الخارجيّة بثقلها على لبنان، جاعلةً منه بلدًا مزعزعًا، لا استقرار فيه. وتتأثّر البلدان الإقليميّة، وحتّى الدوليّة بهذه النزاعات، مُضعفةً دول المنطقة، معمّقةً الهوّة بين الحكّام العرب وشعوبهم، ومقسّمةً العالم عالمَين: غربٌ يدعم إسرائيل، وعالمٌ عربي يصارع من أجل البقاء.

ومن العبثيّة والخطورة بمكان، تجاهل هذا الصراع الذي يتفاقم حتمًا، بمحاولة تسوية مشكلات أخرى إقليميّة على حسابه.

إنّ حرب العراق والانشقاق الطائفي الذي خلّفته، والذي يحاول اليوم تخطّي الحدود إلى أبعد من العراق، كلّها عوامل ترزح تحتها دول المنطقة وتهدّدها. وسياسة الحرب هذه، من شأنها مضاعفة التوتّر والخصومات والأحقاد، محوّلة إيّاها إلى نقطة ارتكاز لهزّات، سوف تطال العالم بأسره.

إنّها سياسة كارثيّة، وعواقبها وخيمة على شعوب الأرض قاطبة. لم يفُت الأوان بعد لرفضها، ولتبنّي مسار جديد يرتكز على الاعتراف بحقوق شعوب المنطقة في الأمن والسيادة وحرّيّة تقرير المصير. لذا، تجب العودة إلى مبادئ القانون الدولي، وإلى المقرّرات الدوليّة بشأن الصراع العربي - الإسرائيلي. وحده تطبيق القانون من شأنه تمهيد الطريق لاستقرار حقيقي في منطقة استراتيجيّة بامتياز للعالم أجمع.

ولبنان الذي حُوّل، برغم ممانعة غالبيّة شعبه، إلى رجع صدىً لكلّ هذه الصراعات، سوف ينعم باستقرار حقيقي متى طُبّقتْ سياسة حلّ الصراعات الإقليميّة.

هذا لا يعني أنّ مصير اللبنانيّين متوقّف على حسن نوايا القوى الإقليميّة والدوليّة فحسب؛ إنّ مصير اللبنانيّين هو

أوّلاً بين أيديهم. ولكن، باستطاعة المجتمع الدولي المساهمة بشكل قاطع، إنْ هو عمل بإخلاص وصدق، من أجل تطبيق مقرّرات الأمم المتحدة، والتي بقيت حتّى الساعة، حبرًا على ورق.

❖ ❖ ❖

ملحق رقم ١

ورقة التفاهم المشترك
بين حزب الله والتيّار الوطني الحرّ
بيروت في ٦ شباط ٢٠٠٦

١- الحوار:

إنّ الحوار الوطني هو السبيل الوحيد لإيجاد الحلول للأزمات التي يتخبّط فيها لبنان، وذلك على قواعد ثابتة وراسخة، هو انعكاس لإرادة توافقيّة جامعة، ما يقتضي توفّر الشروط الضروريّة التالية لنجاحه:

أ- مشاركة الأطراف ذات الحيثيّة السياسيّة والشعبيّة والوطنيّة، وذلك من خلال طاولة مستديرة.

ب- الشفافيّة والصراحة، وتغليب المصلحة الوطنيّة على أيّ مصلحة أخرى، وذلك بالاستناد إلى إرادة ذاتيّة، وقرار لبناني حرّ وملتزم.

ج- شمول كلّ القضايا ذات الطابع الوطني، والتي تقتضي التوافق العامّ.

٢- الديمقراطيّة التوافقيّة:

إنّ الديمقراطيّة التوافقيّة تبقى القاعدة الأساس للحكم في لبنان، لأنّها التجسيد الفعلي لروح الدستور، ولجوهر ميثاق

العيش المشترك. من هنا فإنّ أيّ مقاربة للمسائل الوطنيّة وفق معادلة الأكثريّة والأقليّة تبقى رهن تحقّق الشروط التاريخيّة والاجتماعيّة لممارسة الديمقراطيّة الفعليّة التي يصبح فيها المواطن قيمة بحدّ ذاته.

٣- قانون الإنتخاب:

إنّ إصلاح وانتظام الحياة السياسيّة في لبنان تستوجبان الإعتماد على قانون انتخاب عصري (قد تكون النسبيّة أحد أشكاله الفعّالة) بما يضمن صحّة وعدالة التمثيل الشعبي ويسهم في تحقيق الأمور التالية:

١- تفعيل عمل الأحزاب وتطويرها وصولاً إلى تحقيق المجتمع المدني.

٢- الحدّ من تأثير المال السياسي والعصبيّات الطائفيّة.

٣- توفّر فرص متكافئة لاستخدام وسائل الإعلام المختلفة.

٤- تأمين الوسائل اللاّزمة لتمكين اللبنانيّين المقيمين في الخارج من ممارسة حقّهم الإنتخابي.

إنّ الحكومة والمجلس النيابي مطالبان بالإلتزام أقصر المهل الزمنيّة الممكنة لإقرار القانون الإنتخابي المطلوب.

٤- بناء الدولة:

إنّ بناء دولة عصريّة تحظى بثقة مواطنيها وقادرة على مواكبة إحتياجاتهم وتطلّعاتهم وعلى توفير الشعور بالأمن والأمان على حاضرهم ومستقبلهم، يتطلّب النهوض بها على مداميك راسخة وقويّة لا تجعلها عرضة للإهتزاز وللأزمات الدوريّة كلّما أحاطت بها ظروف صعبة، أو متغيّرات مفصليّة، الأمر الذي يفرض مراعاة التالي:

أ- اعتماد معايير العدالة والمساواة والتكافؤ والجدارة والنزاهة .

ب- إنّ القضاء العادل والنزيه هو الشرط الضروري لإقامة دولة الحقّ والقانون والمؤسّسات، وهذا يستند إلى:

١ – الاستقلاليّة التامّة لمؤسّسة القضاء واختيار القضاة المشهود لهم بالكفاءة بما يفعّل عمل المحاكم على اختلافها.

٢ – احترام عمل المؤسّسات الدستوريّة وإبعادها عن التجاذبات السياسيّة وتأمين استمراريّة عملها وعدم تعطيلها (المجلس العدلي والمجلس الدستوري) ويشكّل ما جرى في المجلس الدستوري نموذجًا لعمليّة التعطيل خاصّةً في مسألة الطعون النيابيّة المقدّمة أمامه والتي لم يجرِ البتّ بها إلى الآن.

ج – معالجة الفساد من جذوره، حيث أنّ المعالجات الظرفيّة والتسكينيّة لم تعد كافية وإنّما باتت مجرّد عمليّة تحايل تقوم بها القوى المستفيدة من الفساد بكلّ مستوياته لإدامة عمليّة نهبها لمقدّرات الدولة والمواطن معًا. وهذا ما يتطلّب:

١ – تفعيل مؤسّسات ومجالس الرقابة والتفتيش المالي والإداري، مع التأكيد على فصلها عن السلطة التنفيذيّة لضمان عدم تسييس أعمالها.

٢ – إجراء مسح شامل لمكامن الفساد، تمهيدًا لفتح تحقيقات قضائيّة تكفل ملاحقة المسؤولين عن الفساد، وإسترجاع المال العام المنهوب.

٣ – تشريع ما يلزم من قوانين تسهم في محاربة الفساد بكل أوجهه والطلب إلى الحكومة توقيع لبنان على معاهدة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد.

٤ – العمل على إصلاح إداري شامل يكفل وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، لا سيّما أولئك المشهود لهم بالجدارة والكفاءة ونظافة الكفّ، وذلك عبر تفعيل دور مجلس الخدمة المدنيّة وقيامه بصلاحياته الكاملة.

– وضع مهل زمنيّة لمعالجة هذه القضايا لأن عامل الوقت بات مميتًا والأمر يتطلّب معالجات حكيمة وسريعة في آن، تستخدم الوقت لمصلحتها بدل أن يستخدمه الفاسدون لمصلحتهم.

٥- المفقودون خلال الحرب

إنّ طيّ صفحة الماضي وإجراء المصالحة الوطنيّة الشاملة يتطلّب إنهاء كافّة ملفّات الحرب العالقة. وإنّ ملفّ المفقودين في الحرب يحتاج إلى وقفة مسؤولة تنهي هذا الوضع الشاذّ وتريح الأهالي الذين لا يمكن مطالبتهم المسامحة من دون احترام حقّهم بمعرفة مصير أبنائهم، لذلك نطلب من كافّة القوى والأحزاب التي شاركت في الحرب التعاون الكامل لكشف مصير المفقودين وأماكن المقابر الجماعيّة.

٦- اللبنانيّون في إسرائيل

انطلاقًا من قناعتنا أنّ وجود أيّ لبناني على أرضه هو أفضل من رؤيته على أرض العدو فإنّ حلّ مشكلة اللبنانيّين الموجودين لدى إسرائيل تتطلّب عملاً حثيثًا من أجل عودتهم إلى وطنهم آخذين بعين الاعتبار كلّ الظروف السياسيّة والأمنيّة والمعيشيّة المحيطة بالموضوع. لذلك

نوجّه نداءً لهم بالعودة السريعة إلى وطنهم استرشادًا بنداء سماحة السيّد حسن نصرالله بعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان واستلهامًا بكلمة العماد ميشال عون في أوّل جلسة لمجلس النواب.

٧ – المسألة الأمنيّة

أوّلاً، في الاغتيال السياسي:

إنّ كلّ شكل من أشكال الإغتيال السياسي هو أمر مدان ومرفوض لتناقضه مع الحقوق الأساسيّة للإنسان ومع أهمّ ركائز وجود لبنان المتمثّلة بالاختلاف والتنوّع، ومع جوهر الديمقراطيّة وممارستها.

من هنا، فإنّنا بقدر ما ندين عمليّة اغتيال دولة الرئيس الشهيد رفيق الحريري وما سبقها وما تلاها من عمليّات اغتيال ومحاولات اغتيال وصولاً إلى اغتيال النائب جبران التويني، نشدّد على أهمّية استمرار التحقيق وفق الآليّات المقرّرة رسميًّا وصولاً إلى معرفة الحقيقة فيها، التي هي أمر لا يمكن إخضاعه لأيّ مساومة، باعتباره الشرط الضروري لإحقاق العدالة وإنزالها بحقّ المجرمين، ولوقف مسلسل القتل والتفجير. لذا، من الواجب إبعاد هذه القضايا

عن محاولات التوظيف السياسي التي تسيء لجوهرها، ولجوهر العدالة التي يجب أن تبقى فوق أيّ نزاعات أو خلافات سياسيّة.

ثانيًا، في الإصلاح الأمني:

إنّ إصلاح الأجهزة الأمنيّة جزء لا يتجزّأ من عمليّة الإصلاح الشامل لمؤسّسات الدولة الأساسيّة، ولإعادة بنائها على قواعد صحيحة وثابتة.

ونظرًا للموقع الحسّاس الذي تحتلّه الأجهزة الأمنيّة في حفظ وحماية الاستقرار الأمني في البلاد إزاء أيّ خروقات أو تهديدات تمسّه، يجب إيلاء عمليّة بنائها عناية مركّزة. من هنا، فإنّ الحكومة مدعوّة لتحمّل مسؤوليّاتها كاملة وفق التالي:

أ– وضع خطّة أمنيّة متكاملة تقوم على مركزيّة القرار الأمني وتنهض على تحديد واضح للعدو من الصديق، ولمكامن التهديد الأمني ومنها مسألة الإرهاب والثغر الأمنيّة الواجب معالجتها.

ب– تحييد الأجهزة الأمنيّة عن الاعتبارات والمحسوبيّات السياسيّة وأن يكون ولاؤها وطنيًّا بالكامل.

ج- ايلاء مسؤوليّاتها لشخصيّات مشهود لها بالكفاءة ونظافة الكفّ.

د- إنّ الإجراءات الأمنيّة يجب أن لا تتناقض مع الحرّيّات الأساسيّة التي نصّ عليها الدستور وفي طليعتها حرّيّة التعبير والممارسة السياسيّة، من دون أن يؤدّي ذلك إلى الإخلال بالأمن والاستقرار العام.

هـ- تشكيل لجنة برلمانيّة - أمنيّة تواكب عمليّة الإصلاح والبناء الأمنيّين وتراقبهما.

٨- العلاقات اللبنانيّة - السوريّة

إنّ إقامة علاقات لبنانيّة-سوريّة سويّة وصحيحة تقتضي مراجعة التجربة السابقة واستخلاص ما يلزم من العبر والدروس، ولتلافي ما علق بها من أخطاء وشوائب وثغرات، وبما يمهّد الطريق للنهوض بهذه العلاقات على أسس واضحة من التكافؤ والاحترام الكامل والمتبادل لسيادة الدولتين واستقلالهما على قاعدة رفض العودة إلى أيّ شكل من أشكال الوصاية الخارجيّة. لذا يجب:

أ - اتّخاذ الحكومة اللبنانيّة كافّة الخطوات والإجراءات القانونيّة المتعلّقة بتثبيت لبنانيّة مزارع شبعا وتقديمها إلى

الأمم المتّحدة وذلك بعدما أعلنت الدولة السوريّة لبنانيّتها الكاملة.

ب - ترسيم الحدود بين لبنان وسوريا بعيدًا عن التشنّجات التي تؤدّي إلى تعطيل العمليّة التي طالما احتاج لبنان وسوريا إلى إنهائها ضمن اتفاق البلدين.

ج - مطالبة الدولة السوريّة بالتعاون الكامل مع الدولة اللبنانيّة من أجل كشف مصير المعتقلين اللبنانيّين في السجون السوريّة في أجواء بعيدة عن الاستفزاز والتوتّر والسلبيّة التي من شأنها إعاقة البتّ في هذا الملفّ على نحو إيجابي.

د - إقامة علاقات دبلوماسيّة بين البلدين، وتوفير الظروف الملائمة لها بما ينقل العلاقة من الأفراد والمجموعات إلى علاقة بين المؤسّسات، بحيث تؤمّن استمرارها وثباتها.

٩- العلاقات اللبنانيّة-الفلسطينيّة

إنّ معالجة الملف الفلسطيني يتطلّب مقاربة شاملة تؤكّد من جهة على احترام الفلسطينيّين لسلطة الدولة اللبنانيّة

والتزامهم بقوانينها، وتجدّد من جهة أخرى التضامن مع قضيّتهم واستعادتهم لحقوقهم، وذلك حسب القواعد التالية:

أ- إنّ الوضع الاجتماعي للفلسطينيّين يستدعي الاهتمام الشديد لناحية تحسين الظروف المعيشيّة وتأمين المستوى اللائق لأسس الحياة الإنسانيّة الكريمة وفق ما يقتضيه التعاون الثنائي وشرعة حقوق الإنسان، إضافة إلى إعطائهم التسهيلات اللازمة للانتقال داخل وخارج الأراضي اللبنانيّة.

ب- إنّ حقّ العودة للفلسطينيّين هو أمر أساسي ثابت، ورفض التوطين هو أمر يُجمع عليه اللبنانيّون ولا يمكن التراجع عنه بأيّ شكل من الأشكال.

ج - تحديد العلاقة بين الدولة اللبنانيّة والفلسطينيّين في إطار مؤسّساتي فلسطيني واحد يكون ممثّلاً شرعيًّا للشعب الفلسطيني في لبنان بما يؤمّن حسن التنسيق والتعاون.

د - معالجة ملفّ إنهاء السلاح خارج المخيّمات وترتيب الوضع الأمني داخلها يجب أن يتمّ في إطار الحوار الجاد والمسؤول والحثيث بين الحكومة اللبنانيّة والفلسطينيّين بما يؤدّي إلى بسط سلطة الدولة وقوانينها على كافّة الأراضي اللبنانيّة.

١٠- حماية لبنان وصيانة استقلاله وسيادته

إنّ حماية لبنان وصون استقلاله وسيادته هما مسؤوليّة وواجب وطنيّ عام تكفلها المواثيق الدوليّة وشرعة حقوق الإنسان، لا سيّما في مواجهة أيّ تهديدات أو أخطار يمكن أن تنال منهما أيّ جهة أتت. من هنا، فإن حمل السلاح ليس هدفًا بذاته وإنّما وسيلة شريفة مقدّسة تمارسها أيّ جماعة تُحتلّ أرضها تمامًا كما هي أساليب المقاومة السياسيّة.

وفي هذا السياق، فإنّ سلاح حزب الله يجب أن يأتي من ضمن مقاربة شاملة تقع بين حدّين:

الحدّ الأوّل هو الاستناد إلى المبرّرات التي تلقى الإجماع الوطني والتي تشكّل مكامن القوّة للبنان واللبنانيّين في الإبقاء على السلاح، والحدّ الآخر هو تحديد الظروف الموضوعيّة التي تؤدّي إلى انتفاء أسباب ومبرّرات حمله.

وبما أن إسرائيل تحتلّ مزارع شبعا وتأسر المقاومين اللبنانيّين وتهدّد لبنان فإنّ على اللبنانيّين تحمّل مسؤوليّاتهم وتقاسم أعباء حماية لبنان وصيانة كيانه وأمنه والحفاظ على استقلاله وسيادته من خلال:

١ - تحرير مزارع شبعا من الاحتلال الإسرائيلي.

٢ - تحرير الأسرى اللبنانيّين من السجون الإسرائيليّة.

٣ – حماية لبنان من الأخطار الإسرائيليّة من خلال حوار وطني يؤدّي إلى صياغة استراتيجيّة دفاع وطني يتوافق عليها اللبنانيّون وينخرطون فيها عبر تحمّل أعبائها والإفادة من نتائجها.

❖ ❖ ❖

ملحق رقم ٢

خطاب دولة الرئيس العماد ميشال عون
خلال المهرجان الوطني الذي أقامه
التيّار الوطني الحرّ في ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٦
في بيروت

١٣ تشرين ١٩٩٠
الذكرى السادسة عشرة

يـــا شعـــب لبنـــان العظيـــم

إنّها الذكرى السنويّة السادسة عشرة لذلك اليوم المشؤوم: الثالث عشر من تشرين الأول عام ألف وتسعماية وتسعين. إنّها أهمّ محطّة في تاريخ نـــضالنا، وفـــي تـــاريخ لبنـــان المعاصر.

ففي ذلك اليوم، قام الجيش السوري بهجوم شامل علـــى آخر معقل للحرّيّة، ليس في لبنان فقط، بـــل فـــي الـــشرق بأسره؛ فكانت المرّة الأولى في التاريخ التي يحاصَر فيهـــا شعب بكامله من كلّ الجهات ويعاقب... وذنبه الوحيد أنّـــه طالب بحقوقه البديهيَّة هاتفاً: حرّيّة، سيادة، استقلال... ولـــم يكن ذلك ليحدث لولا الغطاء الدولي والمحلي. وقـــد كانـــت هذه العملية من سخريات القدر، إذ أمطرت الدنيا وصـــحت على سطح واحد، فتكوّن أكبر تحالف دولي لتحرير الكويت، وفي الوقت ذاته كان هناك تشجيع وضوء أخضر لاحـــتلال لبنان.

لقد غُلب الشعب اللبناني على أمره يومذاك وخسر المعركة، ومعه سقطت أيضًا القيم الإنسانية والشرائع التي تنادي بحقوق الإنسان..

وظلَّ الثالث عشر من تشرين الأول في وجداننا كرامةَ الخاسرين وذلَّ الرابحين.

وكان عار تاريخي لا يمحى، وصم جبين كلّ من وقف متفرجًا آنذاك... وكانت جريمة في عنق كلّ من شارك في سفك دماء الأبرياء...

في ذلك اليوم، بدأت مسيرة نضاليّة طويلة تميّزت بصمودنا، وأقلمت المقاومة مع ظروف المرحلة، ونقلت نشاطنا من الداخل إلى آفاق العالم الواسعة؛ فشاركَنا هذا النضال الانتشارُ اللبناني في مختلف أماكن وجوده، وتجنّدت جميع قواه، فأكملنا سويًا ما بدأناه في بعبدا.

وما وقوفنا اليوم على أرض الوطن، وتحت سمائه الحرّة، إلاّ تتويجًا لهذه المسيرة الطويلة، ووفاءً لوعدٍ قطعته وأنا أغادر أرض لبنان قائلاً: «اليوم، وأنا أغادر لبنان إلى فرنسا، أقول لكم وبعد صمتي الطويل: إنّ العمل الذي بدأتموه لن ينتهي إلا بتحقيقه، فإلى اللقاء.»

وها نحن قد التقينا، ومعًا سنبقى...

أخاطبكم اليوم، في هذه الذكرى الأليمة، لا لنكء الجراح بعد زمن، بل لنعمّق معًا إيماننا المطلق بأنّ الإنسان قيمة، وأنّ مجتمعنا لا يستقيم إلاّ وفق مسلّمات تتصدّرها قيم الحقّ والخير والعدل.

أخاطبكم، لأؤكّد لكم من جديد على قناعات وسلوكيّات، قاعدتها الصدق والنزاهة والشفافية والشجاعة والوفاء؛ قناعات وسلوكيّات، شكّلت الأساس المتين والإطار الناصع لمسيرتنا النضاليّة ذودًا عن لبنان، وطنًا نهائيًا لجميع أبنائه، ودفاعًا عن حقّه المقدّس في السيادة والحرّيّة والاستقلال.

أخاطبكم، كما في كلّ مرّة، بعد الثقة الغالية التي منحتموني إيّاها، في الانتخابات النيابيّة الماضيّة، لأؤكّد لكم مرة أخرى، وبموجب هذه الثقة، مثابرتنا على الجمع بين اللبنانيّين، كل اللبنانّيين، في إطار ديمقراطيّة توافقيّة عقدنا العزم على تحقيقها، بعد سنوات التباعد والتفرقة وسياسات القهر والاعتقال والإبعاد، والتي تسبّبت بها ظروف الاحتلال

السوري التي عاشها لبنان على مدى ثلاثة عقود؛ وذلك، بعيدًا عن كلّ أشكال الطائفيّة والمذهبيّة والعنصريّة، وكلّ ما من شأنه أن يفرّق بين أبناء الوطن الواحد؛ وهذا ما جعلنا أكثر صلابة في مواقفنا إزاء كل القضايا الوطنيّة، مرجّحين دومًا كفّة الحوار على التشنّجات، والدستور على المزاجيّات، أساسًا لحلّ أيّ نزاعات.

وكانت لنا رؤيتنا الاستراتيجيّة، والتي تجسّدت في المبادئ والمنطلقات التي تضمّنها ميثاق التيّار الوطني الحرّ وخطابنا التأسيسي؛ وكذلك في ورقة التفاهم مع حزب الله، التي أردناها، إلى كونها غاية في ذاتها، على أهمّيتها، منطلقًا لحوار جدّي وبنّاء، طالما سعينا إلى تحقيقه مع الأفرقاء اللبنانيّين كافّة، منذ ما قبل عودتنا إلى لبنان في السابع من أيّار عام ٢٠٠٥، بغية استشراف الحلول النهائيّة لكلّ المسائل الخلافيّة.

ليس إحياء هذه الذكرى الغالية اليوم إلاّ استحضارًا لكلّ معاني التضحيّة والفداء في سبيل الوطن والإنسان؛ ذكرى، أردناها تحيّة إجلال لمن قدّموا أرواحهم، إبان مسيرة

التحرير، على مذبح الوطن قرابين لوحدة لبنان وعزّة بنيه... ونذكر منهم اليوم بصورة خاصّة أولئك الذين فقدناهم ولا يزال مصيرهم مجهولاً بسبب تقاعس الحكومات المتتالية على مدى ستة عشر عامًا وحتّى اليوم.

إنّها تحيّة إجلال إلى كلّ من روت دماؤهم تراب الوطن دفاعًا عن سيادته وعزّته وكرامته في وجه الاحتلال السوري.

إنّها تحيّة إجلال إلى من سطّروا البطولات دفاعًا عن الوطن في وجه كلّ عدوان إسرائيلي على لبنان.

وبعد، هل تعلمون، أيّها الأخوة المواطنون، أنّ بعض الذين يستأثرون بالسلطة اليوم ويعملون على تهميشكم، هم أنفسهم من وقف ضدّ إرادتكم يومذاك، وهمّش دوركم وأمعن في إذلالكم؟

لذا فإنّنا نعلن أمامكم، وبكلّ اعتزاز، أنّه بفضل شهدائنا الأبرار، أولئك الذين نحيي ذكراهم اليوم، وبفضل صمودكم ومثابرتكم على النضال، تحرّر لبنان...

أجل تحرّر لبنان... وكانت عودة السيادة والاستقلال، وكانت استعادة القرار الحرّ... هذا القرار الذي نخشى أن

نفقدَه مجددًا جراء شرود سياسي، بل سياحة سياسيّة في العواصم الغربية.

وكم كنّا نودّ، أيّها الإخوة المواطنون، بعد أن وضعت الحرب أوزارها، أن نبدأ معًا ورشة البناء، نحن المؤمنين بإرادة الحياة، المترفّعين عن سلبيّات الحرب ومنطق الثأر والحقد والكراهية؛ لكنّنا، ويا للأسف، فوجئنا بأنّ من تحرّرنا منه في عنجر عاد وظهر في غير مكان، حيث ضُرب الدستور بعرض الحائط، وكلّ ما من شأنه أن يشير إلى بقاء الدولة واستمراريتها، وبقي البيان الوزاري كأسًا فارغة لا تروي ظمأ.

فها هي الحكومة الحاليّة، المنبثقة عن أكثريّة وهميّة، تُشَرْعِنُ اللامبالاة إزاء هموم الناس ومتطلباتهم؛ فتعيث في البلاد فسادًا، وتسخِّر أموال الدولة والشعب، كما أنّها أعادت البلاد إلى سياسة المحاور.

هذه الحكومة إنّما تفتقد بتكوينها إلى شموليّة تمثيل اللبنانيّين، لذلك هي لا توحي بالطمأنينة. كما تفتقد بقراراتها إلى شموليّة المنفعة، مما يضفي عليها صبغة فئويّة. وهي كذلك أحاديّة في أخذ القرارات المصيريّة. ناهيك عن

تعطيلها دور مؤسّسات الرقابة كافّة، والتي هي في النظم الديمقراطيّة أساس الدولة وأعمدتها.

يقولون لكم إنّه بتغيير الحكومة ستقعون في الفراغ، لكنّكم في الواقع تعيشون هذا الفراغ من خلال بيان وزاري لم ينفَّذ منه حرف واحد، ومن خلال انحطاط في الأداء يتجاوز حدود الخطأ المعقول إلى التصميم المبرمج للاستفزاز. لذا، فلم ولن نتوانى عن تحميل هذه الحكومة كلّ تطوّر سلبيّ قد تشهده البلاد.

لقد ظهر الفراغ في أدائها حين تخلّت عن دورها في التصدّي للعدوان، لتقوم بدور الوسيط بين المقاومة والأمم المتحدة، كما تهرّبت من أداء مهمّاتها الإنسانيّة والإغاثيّة، ولولا تضامن المجتمع المدني لوقعت الكارثة الكبرى.

من هنا، كانت الضرورة أن نلتقي بكم، كما عوّدناكم، لنسترشد بإرادتكم الصلبة وعزمكم الأكيد. فنحن، وكما في كلّ مرحلة مفصليّة من حياتنا الوطنيّة نتّخذ قراراتنا بوحي منكم، يا أحرار لبنان، لا من الأوصياء والأولياء، وبعيدًا عن المصالح الذاتيّة والإغراءات، كما نرفض أيّ ضغوط مهما اشتدّت، وخصوصًا تلك التي تحمل في طيّاتها بذور الفتنة..

لذلك، فبحضوركم اليوم، بهذا الزخم الكبير والإيمان الصلب بضرورة خلاص الوطن من جلاديه، أثبتّم للملأ، مرّة جديدة، أنّ الرغبة في التغيّير والإصلاح باتت حالة متعاظمة على امتداد الوطن، لا يوقفها أي مانع، من أيّ نوع كان.

إنّ الأمم العظيمة هي تلك التي تزاوج بين خطابها السياسي وأدائها التطبيقي.

ونحن، ومن هذا المنطلق عينه، نؤكّد لكم أنّ عمليّة التغيير والإصلاح لن تجد طريقها للتنفيذ إلاّ وفق المبادئ والقناعات التالية:

– نؤمن بالديمقراطيّة نظامًا للحكم وأسلوبًا للحياة، ونعتبر أنّها النظام الوحيد الذي يحفظ كرامة الإنسان، ويحرّر طاقاته، ويسمح له بأن يكون سيّد نفسه.

– نعلن تمسّكنا بحقوق الإنسان، كما أقرّتها الوثائق الدوليّة، وبالحرّيّات العامّة التي تشكّل أسس الديمقراطيّة ودعائمها، مؤكّدين أنّ المرأة والرجل متساويان في الحقوق والواجبات، وأنّ المرأة شريك في بناء المجتمع وصنع القرار.

– نتطلّع إلى مجتمع أشمل إنسانيّة وعدالة، حيث تأخذ المواطنيّة أبعادها الحقيقيّة، مجتمع يتضامن مع فئاته الضعيفة والمهمّشة، مجتمع لا يضحي بشبابه من أجل شيبه.

– نلتزم الوحدة الوطنيّة، وأساسُها المشاركة الحقيقيّة والتوازن، ضمانةً لديمومة لبنان الوطن والرسالة.

– نشدّد على العروبة الحضاريّة المنفتحة والمتفاعلة مع الثقافات كافّة، والتي للبنان فيها إسهامٌ رائد.

– نعتبر أنّ للبنان دورًا في نشر ثقافة السلام في محيطه والعالم، بما هو أرض تلاقٍ وحوار وتفاعل.

إنّ بناء الدولة وإصلاحها لا يتمّان إلا بتعزيز حكم القانون من خلال فصل السلطات، على ما يؤمّنه من توازن وتكامل وآليّات رقابة ومساءلة، أمّا ضمان السيادة والاستقلال فيتحقّق بتلازم الوحدة الوطنيّة وحكم القانون، فلا يكون عندئذ أقوياء في الدولة وعلى حسابها، بل دولة قويّة بإدارتها الصالحة ومؤسّساتها، وباحتكامها إلى الدستور والقوانين.

أمّا إحياء الديمقراطيّة فيتمّ من خلال إعادة الاعتبار إلى القيم والقواعد التي ترعى حقّ الاختلاف وحرّيّة الرأي

والتعبير، وتنقية الممارسة السياسيّة من الشوائب والعيوب على أنواعها، فلا يكون هناك تضليل إعلامي ولا وعود كاذبة.

ويتمّ أيضًا من خلال تكريس وتعزيز ونشر مبدأ التوافق، فلا يكون تفرّد أو استئثار أو طغيان أكثريّة حاكمة على أقليّة مهمّشة ومقموعة.

وأخيرًا، من خلال إقرار قانون عصريّ للانتخاب، يضمن صحّة التمثيل، ويحدّ من تأثير عوامل المال السياسي والعصبيّة الطائفيّة، ويؤمّن الإفادة من فرص متكافئة في الإعلام، ويفعّل النشاط السياسي والحزبي، ويشكّل آليّة لتجديد الحياة السياسيّة، ويحقّق مشاركة اللبنانيّين المقيمين في الخارج. لذا أصبح من الضرورة الإسراع في وضع هذا القانون وقواعده التطبيقيّة كي لا يستمرّ الخلل تحت ذرائع وأعذار يمهّد لها بإضاعة الوقت.

من المستحيلات أن تُبنى دولة تقوم على الفساد والرشوة، لذا فمن واجبنا أن يتركّز العمل على فصل المال عن السلطة، ليتحوّل المال إلى اقتصاد منتج، ولتتحوّل السلطة إلى دولة عادلة.

ومن واجبنا أيضًا مكافحة الفساد والرشوة عبر تفعيل هيئات الرقابة، والتفتيش، والتدقيق المالي والإداري، وإقرار ما يلزم لذلك من تشريعات، وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب.

لن تكون إدارة حديثة وصالحة من دون إعادة الاعتبار للخدمة العامّة ورفع مستوى جودتها وتحديثها، واستعادة الثقة المفقودة بين اللبنانيين ودولتهم، وذلك بعدم تسييس الإدارة والإقلاع عن المحاصصة، ومن دون إقرار مبدأ التعامل على أساس المواطنيّة والكفاءة عبر احترام القانون وصلاحيّات المؤسّسات المختصّة بالتعيين والترقية والرقابة.

إنّ الأمن الحقيقي هو الذي يقوم على نسج علاقات سليمة بين مكوّنات المجتمع اللبناني. الأمن الحقيقي ليس أمنًا فئويًا، كما درج البعض على وصفه. فهذا النوع من الأمن إنمّا يؤدّي إلى التصادم الجماعي، ولا يبعث الطمأنينة في النفوس.

ويبقى واجب القوى الأمنيّة مكافحة الجريمة التي هي حالة شاذّة في المجتمع، ويبقى الأخطر منها الجريمة المنظّمة التي تتمثّل بالإرهاب الذي يهدّد جميع المجتمعات، والذي يخترق جميع الحدود والدفاعات؛ وأيّ تراخٍ في

التعاطي، والإهمال في التحسّب للمفاجآت الناجمة، يشكّل غطاء له.

إنّ الأمن المسلّح الواجب بناؤه وتعميمه على كامل التراب الوطني هو الأمن الذي يحفظ الاستقرار، ويحمي المواطنين، ويلتزم حكم القانون، ويحترم حقوق الإنسان وحرّيّاته. هذا الأمن هو الذي يُجيب في الوقت عينه على تحدّيات الإرهاب والجريمة، وتَشَكُّلِ المجموعات المسلّحة غير الشرعيّة، والأمن الذاتي. ولا يتحقّق إلاّ بإعادة الاعتبار إلى صدقيّة الجهاز الأمني اللبناني وفصله عن السياسة، وإيلاء المسؤوليّات إلى من يُشهَد لهم بالكفاءة والمناقبيّة، إضافةً إلى تحصين القوى المسلّحة ضدّ كلّ تأثير خارجي، والارتقاء بها فوق الطائفيّة والمحسوبيّة، وتسليحها وتطويرها، بحيث تصبح قادرة على الدفاع عن الوطن والذود عن كرامة بنيه.

إنّ القضاء العادل والنزيه والمستقلّ يكون من خلال تحييده عن التجاذبات السياسيّة والإستنساب، بغية تحقيق العدالة، والسهر على احترام القانون، وصون الحقوق والحرّيّات العامّة والخاصّة، ثم تحصينه سلطةً دستوريّةً

مستقلّةً، وتعزيز مناعته، وتفعيل هيئات الرقابة الخاصّة به، وتطوير مؤهّلات القضاة العلميّة والمهنيّة، والتطلّع إلى تجاوز الحاجة لكلّ أشكال القضاء الاستثنائي، وإعادة العمل بالمجلس الدستوري بما هو محكمة ساهرة على دستوريّة التشريع، وصحّة عمليّات الانتخاب.

أمّا بالنسبة للتنمية الاقتصاديّة والعدالة الاجتماعيّة، فليس الهمّ الاقتصادي والاجتماعي مجرّد ملفّ بين الملفّات السياسيّة ولا هو شأن تقنيّ يوكل إلى فنيّين، مهما علت كفاءتهم، إنّه مادّة الحياة، ومجال الخيارات الكبرى التي يتّخذها أبناء الوطن عن إدراك لتكاليفها ولمكاسبها. خيارات تظهّر صورة المجتمع والدولة اللذين يُطمح إليهما.

لقد تراكمت الديون على لبنان بسبب ضمور النموّ الاقتصادي، فشهد توسعًا مروعًا في الهجرة، وتعمّق عجز مبادلاته الخارجيّة. وهو يقف اليوم أمام تحدّيين توأمين: نمو معطَّل، وأعباء ماليّة رازحة. ليس هذان التحدّيان متساويين، فغايات الاقتصاد الرئيسة ثلاث : التنمية والعدالة والتحسّب.

إنّ اقتصاد التنمية، منوط بتعزيز القدرات الماليّة والتكنولوجيّة والتسويقيّة للمؤسّسات الإنتاجيّة، وبإدارة

عمليّات الخصخصة بكلّ جديّة، وبمحاربة الاحتكارات ومواقع الريع، سواء كانت في القطاع العامّ أو في القطاع الخاصّ.

أمّا اقتصاد العدالة، فمعياره إقامة التوازن بين الأعباء والفرص لسائر المواطنين، وذلك من خلال إعادة صياغة النظام الضريبي، والتشدّد في ضبط الإنفاق العام، وتصحيح معنى الإنماء المتوازن بين مناطق لبنان كافّة.

بينما اقتصاد الدراية والتحسّب، فهمّه الحرص على ألاّ تُستهلك اليوم مقدّرات الغد، وألاّ تُلقى على الغد تبعات الماضي من دون حساب. ومن متطلّباته إدارة واعية ومسؤولة للأعباء والأخطار الماليّة، بالاعتماد على مقدّرات اللبنانيّين، وعلى دعم الدول الصديقة والمؤسّسات الماليّة الدوليّة. وهمّه أيضًا دعم المؤسّسات التي تعبّر عن التكافل الاجتماعي، لا سيّما الصحيّة منها، وضمان الشيخوخة والتعليم، والسهر على حماية مدّخرات اللبنانيّين من أي مخاطرات أو تعدّيات. وكذلك حماية مقوّمات البيئة الطبيعيّة والثقافيّة للبنان، كما وتعزيز العلاقات بالمغتربين اللبنانيّين من خلال تأطير طاقاتهم الفكريّة والاقتصاديّة لتعزيز مواقعهم، وإفادة لبنان منها.

إنّ السيادة الوطنيّة والتحدّيات الخارجيّة تؤكّد على أنّ المحافظة على الاستقلال الوطني لا تقلّ صعوبة عن تحقيقه. ومن حقّ لبنان الذي عاد سيّدًا حرًّا مستقلاًّ أن يستعمل مختلف الوسائل لمواجهة كلّ اعتداء على أرضه وشعبه، أو كلّ تدخّل في شؤونه الداخليّة.

ثمّة تحدّيات كثيرة تواجهنا اليوم، لا سيّما منها حرب تموز، وما كشفته لنا من مشكلات.

لا شكّ أنّ ما حقّقه اللبنانيّون عبر مقاومتهم، بكافّة أشكالها العسكريّة والمدنيّة، هو انتصار حقيقي أعاد الاعتبار إلى القضيّة اللبنانيّة، بحيث لم يعد لبنان جائزة ترضية لأحد، ولا ساحة أو ممرًّا سهلاً للمؤامرات والتسويات على حساب سيادته واستقلاله وكرامة شعبه.

ومن التحدّيات أيضًا ألاّ يعزل لبنان ذاته عن محيطه والعالم، ولطالما تسلّح بالحقّ وبصداقاته الخارجيّة، والتزم الشرعيّة الدوليّة وقراراتها في المحافظة على سيادته واستعادة استقلاله، وهو العضو المؤسّس في منظمة الأمم المتّحدة وجامعة الدول العربيّة، والشريك

الحاضر في أكثر من منظومة إقليميّة ودوليّة. لكن، لا بدّ من التأكيد بأنّ العلاقة مع السياسة الدوليّة يجب أن تكون واضحة. فالحقّ لا يُجتزأ بل يكون هو ذاته أينما كان.

تلك هي المنطلقات الأساسيّة في السياسة الخارجيّة التي على ضوئها نقارب كلّ المسائل الشائكة.

أمّا بشأن العلاقات اللبنانيّة– السوريّة، فنحن نريدها علاقات طبيعيّة وصحيحة، وذلك بمراجعة الماضي وأخذ العبر منه، ورفض العودة إليه وإلى أيّ شكل من أشكال الوصاية. وتستوجب هذه العلاقات أيضًا إرساءها على قواعد السيادة الوطنيّة والاستقلال، والاحترام المتبادل، والنديّة، وحفظ المصالح المشروعة والمشتركة. وهذا يقتضي تثبيت لبنانيّة مزارع شبعا، وترسيم كامل الحدود بين الدولتين وضبطها، وكشف مصير اللبنانيّين المعتقلين في سوريا وإطلاقهم. كما يجب اعتماد التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين، ونقل العلاقات السياسيّة إلى المستويات الرسميّة والمؤسسيّة. وفي هذا السياق يصبح بالإمكان مراجعة الاتفاقات المعقودة وإعادة تأسيسها على مبدأ التكافؤ ومصالح البلدين.

وفي العلاقات اللبنانيّة – الفلسطينيّة، فإنّ عجز المجتمع الدولي حتى الآن عن إيجاد حلّ يسمح بعودة اللاجئين إلى أرضهم، لن يجعل لبنان يقبل بتحوّل طابع وجودهم من مرحلي ومؤقّت إلى نهائي ودائم.

وفي هذا الإطار، نحن مصمّمون على إطلاق حوار جاد وسريع مع السلطة الفلسطينيّة وممثّليها في لبنان من أجل معالجة شاملة للملف الفلسطيني بهدف:

تأمين ظروف معيشيّة طبيعيّة داخل المخيّمات.

القيام بالإجراءات اللاّزمة لتمكين الفلسطينيّين من الانتقال داخل لبنان وخارجه، بما يؤكّد الالتزام بحقّهم في العودة إلى وطنهم، ويُثبِت في الوقت عينه الرفض القاطع لتوطينهم في لبنان.

معالجة ملف السلاح الفلسطيني لانتفاء مبرّرات بقائه، ولتحوّله مصدر قلق، بما يؤدّي إلى سحب هذا السلاح والترتيب السريع للوضع الأمني داخل المخيمات، بما يحقّق فرض سلطة الدولة واحترام قوانينها.

أمّا النزاع مع إسرائيل ومسألة حماية لبنان، فإنّ خيار لبنان هو التطلّع إلى سلام حقيقي يتخطّى إنهاء حالة

الحرب، ويؤسَّس على العدالة والشموليّة فتقبله الشعوب، وتحقيق هذا السلام ممكن من خلال المبادرة العربيّة التي أُقرّت في قمّة بيروت.

لقد عانى لبنان الكثير من احتلالات كلّفت شعبه الدماء وأرضه الدمار، واستوجبت مقاومة سياسيّة وعسكريّة، هي حقّ شرعي مقدّس، مارسه أبناؤه من أجل تحرير أرضهم، مستندين في ذلك إلى الشرعيّة الدوليّة وقراراتها. وهذا ما أثبت جدواه في حرب تموز العدوانيَّة الأخيرة.

وحيث أنّ اللبنانيّين تشاركوا في أثمان التحرير، فهم مدعوّون اليوم لحماية لبنان وصون سيادته وحفظ كيانه؛ فيعملون مجتمعين متضامنين لأجل استتباب الهدوء على الحدود، وفرض سلطة الدولة الفعليّة على كامل التراب الوطني، وذلك من خلال تطبيق القرار ١٧٠١ الذي يتضمّن:

- تحرير مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وبلدة الغجر.
- إطلاق الأسرى اللبنانيّين في إسرائيل.
- ضمان وقف الانتهاكات الإسرائيلية للأجواء والمياه والأراضي اللبنانية.

لا شكّ في أنّ حماية لبنان هي مسؤولية وطنيّة يتقاسم أعباءها اللبنانيّون ويتوافقون عليها من خلال حوار وطني جامع، فيحدّدون خطّة دبلوماسيّة واستراتجيّة دفاعيّة يتمّ اعتمادها في مؤسّسات الدولة الشرعيّة، وسلاح حزب الله يندرج في هذا الإطار. إنّ هذا السلاح، الذي ما وُجد إلاّ للدّفاع عن لبنان، هو مؤقّت. وقد سعينا لإيجاد الإطار الملائم، والظروف الموضوعيّة التي تنهي دوره، وذلك بإقامة الدولة القادرة والعادلة التي حدّدناها في ورقة التفاهم، والنابعة من قناعاتنا الوطنيّة وحاجاتنا. وما يقال خارج هذا الإطار ليس سوى لمآرب خاصّة لا تتخطّى الرغبة في التسلّط وإثارة العصبيّات. وما الكلام عن دولة إسلاميّة وما إلى ذلك من انقلابات واستعمال سلاح وفوضى، ما هو إلاّ لتعزيز الخوف ونشر الرعب في البلاد بغية إبقاء اللبنانيّين في شرانق مقفلة تخشى الدخول في السلام وتكتفي بالانعزال.

إنّنا، إذ ننشد بناء دولة ديمقراطيّة حديثة وعادلة تلبّي كافّة حاجات الشعب اللبناني وتحقّق طموحاته في العدالة الصحيّة وديمقراطيّة التربية والتعليم،

وإذ ننشد أيضًا علاقات خارجيّة تضمن استقلال لبنان وسيادته، نتطلّع مع سائر اللبنانيّين إلى كشف الحقيقة عن كل الجرائم الإرهابيّة التي هزّت ضمير اللبنانيين وطالت استقرارهم... وإحقاق العدالة.

وندعو إلى عودة المهجّرين بكرامتهم إلى ديارهم ورجوع اللبنانيّين النازحين إلى إسرائيل.

إذا شئنا أن نخرج من الأزمة الحاليّة فلا بد لنا من البدء بتأسيس سلطة وطنيّة قائمة على تمثيل صحيح. وهذا لا يتمّ إلاّ باتّباع مسار ديمقراطي تتوالد منه المؤسّسات الدستوريّة في شكل طبيعي.

وبما أنّ الشعب في لبنان هو الذي يمارس السيادة ويعطيها وكالة إلى مجلس النوّاب من خلال انتخابات حرّة ونزيهة، وفي ظلّ قانون يحفظ التمثيل الصحيح، من هنا فإنّ المسار الطبيعي لبناء الوفاق الوطني والسلطة الوطنيّة القادرة يبدأ بتأليف حكومة اتّحاد وطني تعمل على إقرار قانون انتخابي جديد ضمن المواصفات التي ذكرنا، وإحياء المجلس الدستوري، ويقوم المجلس النيابي الجديد بانتخاب رئيس للجمهورية، ومن ثمّ يعمد الرئيس المنتخب إلى تأليف حكومة جديدة وفقًا للدستور والأعراف.

عبثًا يتشبّث البعض بشرعيّة ما هو قائم، بالادّعاء أنّ دول العالم تتعاطى مع هذه السلطة وتعترف بها، لأنّنا نعرف أنّ هذه الدول لطالما تعاطت وتتعاطى مع أنظمة الأمر الواقع من دون أن تضفي عليها أي مشروعيّة؛ فمشروعيّة السلطة لا يعطيها إلاّ الشعب ولا تنبثق إلاّ عن إرادته. ونحن سنتعاطى بتحفّظ مع كلّ سلطة خارجيّة لا تحترم مقوّمات الديمقراطيّة الحقّة وتحاول أن تغطي هذه الألاعيب.

لقد ملأنا الأرض شرحًا واعتراضًا لهذا الواقع المؤلم الذي حرم لبنان من انطلاقة صحيحة للديمقراطيّة، وآن للجميع أن يفهموا أنّنا لن نقبل بالاعتداء المتمادي على حقوقنا.

لقد دعوتهم بالأمس، ومن خارج لبنان، عشيّة عيد الاستقلال عام ٢٠٠٤، إلى الحوار فتخلّفوا، مع أنني حذرتهم من المكابرة والرفض لأنّ المسؤوليّات ستكون كبيرة، وقد وقع ما كنّا نخشاه من ضرب للاستقرار، وتمادٍ في انعدام الشعور بالمسؤوليّة الوطنيّة.

ثمّ كانت طاولة الحوار في المجلس النيابي ففشلت لأنّها رفضت معالجة الأمور بمقاربة تصلح ما أفسدته

الانتخابات من تأسيس للسلطة الحرّة، واستُعملت لتغطية فشل الحكومة.

إنّني أحذّرهم اليوم من إضاعة آخر فرصة متاحة لهم لبناء الوطن، والتي لا بدّ أن تمرّ بالمسار الذي طرحناه، ويبدأ بتشكيل حكومة وحدة وطنيّة.

وكما دعوناهم بالأمس، عند خروج سوريا من لبنان، إلى عدم المكابرة والرفض، ندعوهم اليوم أيضًا إلى عدم المكابرة والرفض...

يا شعبنا العظيم،

هذا هو تصوّرنا، وهذه هي منطلقاتنا لبناء الدولة. فبعزمكم وثباتكم تُبنى الأوطان وتتحقّق الأمنيات.

عشتم وعاش لبنان

❖ ❖ ❖

ملحق رقم ٣

نصّ الرسالة
التى وجّهها الرئيس العماد ميشال عون
الى جايمس بايكر، وزير خارجية
الولايات المتحدة الاميركية
(مترجم عن الانكليزية)
بعبدا في ١٩٨٩/٦/٢٧

الجمهوريّة اللبنانيّة
مجلس الوزراء
٢٧ حزيران ١٩٨٩
الرئيس

حضرة معالي الوزير جايمس بايكر III
وزير خارجيّة الولايات المتّحدة الأميركيّة
Washington 25, D.C.

لقد حملت رسالتكم، المؤرّخة في ٢٤ حزيـران ١٩٨٩، تناقضًا بين المعطيات التي هي بحوزتكم، وبين الواقع على الأرض، لذلكَ أجد نفسي ملزمًا بالردّ، متجنّبًا لغة الدبلوماسيّة المحترفة، وملتزمًا، ما أمكن، لغة الوضوح والبساطة والأسلوب المباشر. فلبنان، كما أعتقد، يمرّ بمرحلة حرجة من تاريخه، لذلك وجب علينا أن نتجنّب التعابير التي تحمل ازدواجيّة المعاني وتحتمل الاجتهاد.

إسمح لي أوّلاً أن أوافقكم الرأي بالكامل في ما أعلنتموه بأنّ « أمل لبنان الوحيد لاستعادة وحدته الوطنيّة وسيادته واستقلاله هو في الحوار بين اللبنانيّين من دون تهويل ولا إكراه، ومن دون شروط مسبقة كذلك». يبقى أنّنا نتمنّى ترجمة هذه التعابير السياسيّة في برنامج عمل سياسي من جانب الولايات المتّحدة الأميركيّة.

إنّ وصفكم التعديلات الدستوريّة، والانتخابات الرئاسيّة «بالحقيقيّة»، يدلّ على عدم إحاطتكم بكامل الوضع في لبنان، وكأنّكم تجهلون مدى التزامنا بهاتين المسألتين، وقناعتنا بأنّهما تشكّلان الوسيلة الوحيدة للوصول إلى الأمن والاستقرار والعدالة لكلّ الشعب اللبناني.

كما وأنّ إشارتكم إلى الدمار الذي «تسبّبت» به جميع الأطراف، تجعلني ملزمًا بتكرار النقاط التالية:

أ- إنّ سوريا هي من باشر بفتح النار على المرافئ الشرعيّة اللبنانيّة.

ب- إنّ لبنان كان يمارس حقّه بالدفاع عن النفس.

ج- بعد مؤتمر وزراء الخارجيّة العرب في تونس، بدأت السلطات اللبنانيّة تسيطر على المرافئ غير

الشرعيّة التي كانت سوريا تهيمن عليها، وذلك بناءً على مقرّرات المؤتمر.

د- على الرغم من ذلك، تابعت سوريا حصارها وقصفها للشعب اللبناني، الذي عبّرتم عن قلقكم العميق نحوه.

وإنّي لعلى ثقة بأنّ سفارتكم هنا ستفيدكم بتفاصيل ذلك الحصار، إن لم تكن قد فعلت لغاية الآن.

صحيح أنّ اللجوء إلى العنف ليس حلاًّ للمشكلة، ولكن هل الاعتداء والضغط السوري يمارسان بغير العنف؟ وإذا كان التدخّل السوري في الشؤون اللبنانيّة هو عامل إيجابي، فلماذا إذًا لا يزال لبنان يتخبّط في ما يتخبّط فيه منذ خمسة عشر عامًا؟

أوافقكم الرأي بأنّ الحوار بين اللبنانيّين هو ضرورة، وأنّه يجب أن يتمّ بعيدًا عن الضغوطات. وكما تعلمون، فإنّ بناء هيكليّة صلبة ومتينة لنظام ما، لا يتمّ إلاّ من خلال مشاركة كاملة وفعّالة لجميع الأطراف، بحيث يسهم كلّ طرف في ذلك البناء. ولكي تكون هذه المشاركة حقيقيّة، ينبغي أن تكون حرّة وغير مقيّدة بقوى الاحتلال التي تصل

أحيانًا إلى حدّ التهديد بالتصفية الجسديّة، لدعم مصالح فريق على حساب الآخرين، والهدف النهائي من ذلك ليس سوى تأمين مصالح المحتلّ بالدرجة الأولى على حساب جميع اللبنانيّين.

لقد أضحى لبنان منهكًا بفعل الدمار اليومي الذي يصيبه، سواء في الأرواح أم في الممتلكات، جرّاء القصف السوري. إنّ لبنان هو الضحيّة وليس المعتدي، وعليه، لا يمكننا أن نفهم كيف يُطلب منّا اعتبار الإصلاحات الدستوريّة والانتخابات الرئاسيّة يمكنها أن تتمّ بين براثن المعتدي وتحت سيطرته المباشرة؟

لقد جاء فشل الانتخابات الرئاسيّة في العام ١٩٨٨ كنتيجة مباشرة للتدخّل السوري؛ وما إصرار سوريا، في حينه، على إجراء الانتخابات، سوى ذريعة لبقائها في لبنان إلى ما لا نهاية.

إنّ لبنان، وبحكم الصداقة والجيرة، مستعدّ لتقديم بعض التنازلات المعقولة، وذلك مراعاةً للمصالح السوريّة وحفاظًا عليها؛ ولكن ما لا يمكن المساس به أبدًا، وما هو غير قابل للنقاش وللتفاوض على الإطلاق، هو استقلال لبنان وسيادته، ونحن على قناعة تامّة بأنّ استعادتهما هي الطريق الوحيدة

التي سترجع لنا أبسط حقوقنا الإنسانيّة: « الحياة والحريّة والسعي إلى السعادة ».

إنّ حركة «المدّ والجزر» في المبادرات الإقليميّة والدوليّة تجاه لبنان، تزيد من شعورنا بخيبة الأمل، ويزداد معها عزمنا وتصميمنا على استعادة حقوقنا.

كيف نحدّد رؤيتنا لجهود اللجنة الثلاثيّة؟

أ- بعد مرور أكثر من مئة يوم على الحصار السوري المفروض، نرى أنّ سوريا دُعيت للمشاركة في المفاوضات فيما لم يدعَ لبنان إليها.

ب- بعد مرور أكثر من مئة يوم... ترفض سوريا تطبيق القرارات الصادرة عن هذه اللجنة، والتي شاركت هي نفسها في صنعها.

ج- بعد مرور أكثر من مئة يوم... تنشر سوريا التصاريح الإيجابيّة في وسائل الإعلام، بينما لا تتراجع قيد أنملة واحد عن مواقفها المتعنّتة على الأرض.

د- وبعد مرور أكثر من مئة يوم... لا يمارس العرب أيّ ضغط على سوريا لإلزامها بتنفيذ القرارات التي سبق واتّخذوها بأنفسهم.

وبعد كل هذا، نكون سُذّجًا إذا اعتقدنا أنّ هناك حلولاً سريعة لمشكلتنا. وإنّني أقدّر لكم ما تضحّون به من وقت ثمين في التفكير بلبنان، ولكن إذا ما قارنتم ذلك بحجم الموت والدمار في هذا البلد، و«دبلوماسيّتكم الرفيعة» التي أودت به إلى الحالة التي يتخبّط بها اليوم، فأنا لعلى ثقة بأنّكم ستقدّرون عزمنا وتصميمنا على تحرير بلادنا.

وإذا كان لا مفرّ لنا من خسارة لبنان، فليكن ذلك من خلال خسارة معركة مشرّفة، وليس من خلال «دبلوماسيّة دوليّة» تفرض علينا أن نوصي به إرثًا للآخرين، كما لو كنّا نسير في موكب جنازتنا، لا على طريق خلاصنا.

إنّ هدفي هو إزالة أيّ التباس لا أساس له في الواقع، وعليه، فاسمحوا لي أن أذكر لكم بعض الوقائع:

أ- إنّ تطبيق القوانين الدوليّة في مياهنا الإقليميّة لم يعد ساري المفعول في المرافئ غير الشرعيّة منذ ٢٨ نيسان من العام ١٩٨٩.

ب- إنّ الحصار السوري، ومن جانب واحد، لا يزال يخنق الحياة اليوميّة في لبنان.

ج – إنّ لبنان لم يُستغلّ في الماضي، وهو لا يُستغلّ اليوم من قبل العراق، إنّما استُغِلّ ويُستغلّ من قبل سوريا وفرقاء آخرين لم تذكروهم.

د- لسنا متحالفين مع العراق، ولا مع أيّ بلد آخر، نحن نريد فقط الحفاظ على حرّيّة تحرّكنا كلبنانيّين، ونرفض أن نكون دمى بيد أيّ كان.

هـ- يوم قرّرنا مواجهة سوريا في ١٤ آذار من العام ١٩٨٩، لم نطلب مشورة العراق، وعلى الرغم من ذلك، فإنّ العراق يدعم موقفنا.

و- لسنا مرهونين لأحد. وخلاف غيرنا، فنحن نعبّر عن آرائنا من دون مشورة سوريا أو إسرائيل أو العراق أو غيرها.

ز- نحن لا نقاتل سوريا على أرضها، إنّما نقاوم الاحتلال السوري على أرضنا.

ح- إنّ تَسلُّمَنا الأسلحة والعتاد من العراق، قد خضع لرقابة صارمة تمامًا كالرقابة على تسلُّمنا السلاح الأميركي والفرنسي، ولم تكن الغاية من هذه الأسلحة أن تُستخدم ضدّ سوريا.

ط- نحن ندافع عن لبنان آمن ومسالمٍ ضمن حدوده المعترف بها دوليًّا، وذلك في ظلّ حكومة يختارها الشعب اللبناني، ولا تُفرض عليه فرضًا، من قبل سوريا أو سواها.

أرجو منكم إعادة النظر بدقّة، في هذه الحقائق.

ثمّة مسألة أخرى تثير لديّ القلق، ألا وهي مقدار الثقة التي يمكن أن نوليها للولايات المتّحدة، وحلفائها في حلف شمالي الأطلسي، بعد أن عجزت عن تذليل الصعوبات التي أعاقت إنجاز مهمّة إنسانيّة تقضي بإيصال الفيول إلى الشواطئ اللبنانيّة. وعودة منكم بالذاكرة إلى العام ١٩٧٣ وأزمة حظر النفط آنذاك، لا بدّ وأن تعطيكم فكرة، ولو بسيطة، عمّا يعانيه لبنان حاليًّا من نقص كبير في الوقود والطاقة منذ مئة يوم.

أجل، نحن نريد أن نرى نهاية لعذابات لبنان ولآلام شعبه، ولكن ذلك لا يكون من خلال إعدام لبنان.

إنّ الوقت يلعب دائمًا ضدّ مصلحة الضحيّة؛ ولبنان ينزف منذ خمسة عشر عامًا. نتوق إلى الحريّة وإلى استعادة

أبسط حقوقنا كأيّ شعب متحضّر. لا نريد القضاء على أحد، ولكنّنا أيضًا نأبى أن يقضي أحد علينا. ليست لدينا أيّ رغبة في إيذاء الأميركيّين، سواء داخل لبنان أو خارجه، ونأسف للإجراءات التي اتّخذتها حكومتكم، والتي تمنع بموجبها سفر الأميركيّين إلى لبنان. والواقع يشهد أنّ هناك روابط متعدّدة، معنويّة وشخصيّة، تجمع بين شعبينا.

ويؤسفنا كثيرًا أنّ قوّة عظمى كالولايات المتّحدة، ومنظّمة الأمم المتّحدة، التي وُجِدت أصلاً للدّفاع عن الضعيف وحمايته بوجه القوي، يؤسفنا أنّ هاتين القوّتين قد أظهرتا الكثير من الضعف، وأقصى ما استطاعتا فعله، كان توجيه المواعظ لسوريا.

لسنا ضدّ سوريا، وجلّ ما نطلبه علاقة واضحة، منظّمة، ومحدّدة، على أفضل ما يكون بين دولتين متجاورتين، وضمن الاحترام المتبادل بين البلدين، علاقة قائمة على المواثيق الدوليّة التي تقرّها الأمم المتّحدة.

وتفضّلوا بقبول احترامي لشخصكم، ورغبتي الصادقة بإرساء علاقة صداقة بين الإدارتين الأميركيّة واللبنانيّة.

ومع تأكيدي لكم بأنّ الشعب اللبناني لا يزال متعلّقاً بـــالقيم التي يتشارك فيها والشعب الأميركـــي، أمـــدّ يـــد الأمـــل والصداقة لدولة الولايات المتّحدة الأميركيّة.

العماد ميشال عون

رئيس الحكومة اللبنانيّة

❖ ❖ ❖

ملحق رقم ٤

نصّ الرسالة
التى وجّهها الرئيس العماد عون
إلى الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران
في ٢٩/١٠/٨٩

بعبدا في ٢٩ تشرين الأول ١٩٨٩

فخامة الرئيس،

أنتم تعلمون مثلي، إن لم يكن أفضل، أنّنا ورثة روابـط نسجها شعبانا عبر التاريخ. ولكن، في الوقت نفسه، نحـن مسؤولون عن أعمالنا والتزاماتنا، وهذا ما يـشكّل جـوهر وجودنا؟

لقد ولدت وترعرعت في الضاحية الجنوبيّة لبيـروت، وكان العديد من رفاقي في المدرسة من المسلمين، وكنـت مسيحيًّا. في المناسبات الهامّة كالأفراح والأتراح، كنّا نجتمع ونتردّد معًا، بقلب واحد، إلى الكنيسة كما إلى المسجد. وهذا الإرث من التعدّديّة الطائفيّة، هو بالضبط ما يريدون إلغاءه في لبنان، ولمنع هذا، أنا أقاتل اليوم. وإلغاء هذه التعدّديّـة، لن يكون بدون انعكاسات عليكم أنتم بالذات في الغـد. لقـد قرأت في الأسبوع الماضي عـن ثـلاث نـسوة يرتـدين

التشادور، أحدثن بلبلةً في فرنسا. وأعتقد أنّ المواجهة بين الغرب والإسلاميّين ستكون بدون شكّ إحدى أهمّ المسائل عند نهاية هذا القرن، فهل يفتح باب الحوار بينكم وبينهم؟

إنّ القبول بزوال لبنان يعني التخلّي عن أرض لطالما كان فيها هذا الحوار أكثر من واقع يومي معاش، كان ثقافة جوهرية وطريقة للوقوف أمام العالم، والتاريخ سوف يحاسبنا.

قلّة هم الرجال الذين يمكنني أن أتوجّه إليهم اليوم، وأن أخاطبهم ويصغون إليّ. أنت هو الرجل الوحيد القادر على ذلك، لأنّك فرنسي، لأنّك رجل ثقافة وتاريخ، ولأنّك تسعى إلى تحقيق مصالح فرنسا، هذه المصالح التي تتخطّى حدود بلادكم.

إنّني أعاني اليوم من أزمة ضمير حقيقيّة؛ لقد علمت أنّ الدبلوماسيّة الفرنسيّة، مثلها مثل باقي دبلوماسيّات الدول الكبرى، مع التطبيق السريع لاتفاق الطائف، ولا شكّ أنّكم قد اطّلعتم على أهمّ ما جاء في هذا الاتفاق.

لقد أعلنت بوضوح أنّه ليس عندي أيّ اعتراض على مخطّطات الإصلاح السياسي الواردة فيه، ولكن، بالمقابل،

ينتابني القلق الشديد كلّما قرأتُ النصوص المتعلّقة بإعادة الاستقلال للبنان، وإنهاء الاحتلالات الأجنبيّة فيه، وتحديد العلاقات المستقبليّة مع سوريا. هل تعتقدون أنّ لي حقّ القبول بعد سنوات من التضحيات والانتظار، بنصوص تكرّس دور سوريا، وتجعل كلّ السلطات خاضعة لسيطرتها، وتبرّر - وللمرّة الأولى- وجودها وأعمالها، مقابل جدول زمني غامض لانسحابها من الأراضي اللبنانيّة والتزامات ملتبسة؟

أليس من العدل والمشروعيّة والضرورة، أن تعطى لهذا الاتفاق ضمانات دوليّة وتوضيحات علنيّة؟ إنّ سوريا اليوم قادرة على تفسير هذا النصّ كما تشاء، أمّا اللبنانيّون فهم عُزّل تمامًا أمامها، ويطلبون منّي إبداء بعض التفهّم، إلاّ أنّ التفهّم في إطار كهذا يعني التخلّي عن القضيّة.

أنا أرفض أن أكون مضطرًّا إلى اتخاذ خطوات لا يمكن الرجوع عنها. فالمخاطرة بعودة المواجهة العسكريّة، والتسبّب مجدّدًا بعذاب السكّان المدنيّين في المناطق الغربيّة والشرقيّة، هو مسؤوليّة جسيمة تُلقى على كاهل الرجل الممسك بزمام الحكم ومقدّراته.

تعرفون الظروف التي تمّ فيها الاجتماع في الطائف، والضغوط التي مورست. فالنوّاب المشاركون فقدوا صفتهم التمثيليّة، إذ منذ العام ١٩٧٢ لم تحصل أيّ انتخابات أو أيّ استفتاء شعبي، وبالتالي لم يتمكّن أيّ لبناني دون الأربعين من التصويت لهم، فهل هؤلاء النوّاب قادرون حقًّا على تقرير مصير لبنان؟

لقد أعلمني بعض المشترعين أنّني قادر منذ الآن على حلّ المجلس النيابي؛ وتدبير كهذا، من شأنه أن يقطع دابر المناورات القائمة في وجه السيادة الوطنيّة اللبنانيّة؛ والبعض الآخر نصحني بدعوة مجلس الأمن الدولي للانعقاد بصورة عاجلة، بصفته الهيئة القادرة على إعطاء التفسيرات والإيضاحات التي نحتاجها اليوم.

إنّ الوضع الحرج يدفعني إلى التحرّك بسرعة، وسأتوجّه إلى مجلس الأمن بدعوة إلى الانعقاد منذ صباح اليوم، لكن المسألة هي في العمق مسألة دوليّة ولا تتعلّق بنزاع على الحدود بين دولتين، كما أنّه لا تكفينا التفسيرات والإيضاحات، بل أنّ القضيّة أعمق من ذلك بكثير، إنّها قضيّة شعب، وقضيّة مصير.

لبنان، أكثر من بلد، إنّه فكرة. لأجل كلّ هذا أتوجّه اليوم إليكم؛ فإلى من غيركم يسعني التوجّه في مثل هذه الظروف؟

العماد ميشال عون

❖ ❖ ❖

ملحق رقم ٥

كتاب مفتوح إلى حكّام العالم

La Haute Maison

١٩٩٥/١١/٢١

أيّها السادة،

في الوقت الذي يُجمع العالم على إدانة اغتيال السيّد إسحق رابين، وينادي بالحاجة الملحّة لمتابعة مبادرة السلام في الشرق الأوسط، أسمح لنفسي أن ألفت انتباهكم إلى جريمة ينبغي أن تستصرخ كلّ الضمائر، جريمة ترتكب بحقّ لبنان، وقد أضحى في مرحلة الاحتضار، فلا تدعوه يموت.

بالأمس القريب رأينا مشهدًا مؤسفًا في بلد شوّهه الاحتلال وحوّله بؤرة للأصوليّة العمياء، عدوّة السلام.

منذ إبرام اتفاق الطائف، ولبنان يتنكّر لذاته، لدوره ولرسالته: أرض الحريّة في هذا الشرق.

فهذا الاتفاق، أحدث خللاً في المؤسّسات، وشكّل غطاءً للاحتلال، وشوّه الهويّة اللبنانيّة. إنّه جريمة بحقّ لبنان الذي أضحى مقيّدًا، مكموم الفم، ومهمّشاً في العالم.

هل يجب أن نذكّر أنّ دبلوماسيّات العالم أجمع هلّلت لهذا «الاتفاق» واعتبرته الحلّ الوحيد للأزمة؟ واعتبرت أيضًا أنّ معارضته مرادفة للتمرّد والجنون القاتل، وإنّ أيّ محاولة تغيير، ولو طفيف، كانت بمثابة إعلان حرب.

مُنِع اللبنانيّون، من إبداء رأيهم في وثيقة تتعلّق بمصيرهم، لذلك لم يبقَ أمامهم سوى الرضوخ للأمر الواقع المفروض، ولتنفيذ هذه الوثيقة، قام بعض الدبلوماسيّين المتنفّذين بالتحريض على المؤامرة.

أُزيحت الحكومة الشرعيّة بالقوّة، وسُحق الشعب، ففُرِض الطائف. ولتمويه هذه الجريمة، بدأ الكلام عن الإعمار والإصلاح والسلام.

إنَّ ما أُخذ بالحسبان لم يكن حقّ الشعب اللبناني في تقرير مصيره، بل إرادة خبيثة لإنقاذ الوضع الإقليمي بتجميد أي حلّ في لبنان حتى تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي، وإن يكن هذا الحلّ على حسابه.

واليوم، وبعد مرور ست سنوات على الجريمة، يحقّ للبنانيّين أن يسألوا: أين هو السلام الموعود؟ فبالإضافة إلى المشكّكين «بالسلام بأيّ ثمن»، هذا السلام الذي رفضه كلّ

من تشرشل وديغول وهافيل ومانديلا، يتساءل أولئك الذين قبلوا وآمنوا به قدريًّا : أين هو هذا الاسترداد للسيادة بالوسائل الدبلوماسيّة؟

يعترف المراقبون الدوليّون بالإجماع أنّ لبنان بات اليوم مستعمرًا من قبل سوريا التي قوّضت مؤسّساته، واقتصر عملها اليومي على تذويب كلّ شكل من أشكال استقلاله. إنّ ما سُمّي انتخابات تشريعيّة عام ١٩٩٢، والطريقة التي اتُبعت أخيرًا لتمديد الولاية الرئاسيّة، تشهد على ما آل إليه مصير السيادة والديمقراطيّة في لبنان.

وليست التقارير الأخيرة لمنظّمات دوليّة للدفاع عن حقوق الإنسان (منظّمة العفو الدوليّة، منظّمة الرقابة للشرق الأوسط) سوى براهين إضافيّة على الجرائم المرتكبة بحقّ المدنيّين، يساقون إلى المعتقلات كونهم تجرّأوا، مسالمين، على الإعلان عن آرائهم أو المطالبة بحقوقهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

إنّ الرأي العامّ العالمي اليوم، لا يهتمّ لموضوع الإعمار الذي أوصل البلاد إلى شفير الهاوية؛ فالأشغال التي بدأت لا تتناسب إطلاقًا مع أولويّات لبنان وحاجاته الحقيقيّة، بل

أوقعته في دوّامة تضخّم اقتصادي لا سابق له في تاريخه. وحده المواطن، الذي رأى قدرته الشرائيّة تتدنّى يومًا بعد يوم، يتحمّل الأعباء الثقيلة المترتّبة عن هذا «الإعمار» الذي لا يأتي بالفائدة إلاّ للبعض، وينذر بزوال طبقة وسطى سبق أن كانت الخزّان الاستراتيجي للبنان. واللبنانيّون، ضحايا حرب الآخرين بالأمس، باتوا اليوم ضحايا هذا السلام المفروض.

«من ثمارهم تعرفونهم»: تبعيّة في الدولة، فقر اقتصادي وانشطار اجتماعي، تلك هي ثمار هذا السلام. ومن البديهي أنّه خارج إطار الحريّة لا مجال للازدهار أو الإعمار، وبالتالي، لا يكون السلام ممكنًا.

المسؤوليّة يتحمّلها كلّ من هم في السلطة. سيُسائلهم ذات يوم جيل صودر مستقبله، وسيلومهم، لا على جبنهم فحسب، بل كونهم شكّلوا غطاءً للمحتل. سيحاكَمون، لتزويرهم التاريخ، لأنّهم يستمرّون في تظهير «إعمارٍ»، ليس بالحقيقة إلاّ حربًا مبطّنة. ألم يعرّضوا، في شكل تصعب معالجته، وجود وطنهم للزوال، وكذلك هويته، بتجنيسٍ عشوائي لمئات الألوف من الغرباء، لامبالين بالتوازن الديموغرافي الدقيق الذي يميّز لبنان؟

ليس هو وقت تصفية الحسابات، وليست روح الانتقام التي تدفعني إلى كلام كهذا، إنّما الاقتناع العميق بأنّ خلاص لبنان يكمن في تمسّك مسؤوليه بالمبادئ التأسيسيّة لهذا الوطن وبجميع حقوقه، ضمن شرعةٍ كان لبنان أحد الموقّعين عليها.

إنّ ما يعاني منه لبنان، هو الاحتلال، ولا خلاص له إن لم يؤسّس بشكل واضح ونهائي لجلاء جميع القوى الغريبة عن أرضه.

ثمّة خلافات داخليّة، على اللبنانيّين أنفسهم معالجتها، من خلال انتخابات حرّة كفيلة بإرساء الأسس الشرعيّة لميثاق وطني جديد. وأيّ إصلاح في ظلّ الاحتلال لا يخدم إلاّ الاحتلال. ولطالما ردّد التاريخ ذلك.

أيّها السادة،

لا يخفى على أحد أنّ لبنان، أرضًا وشعبًا، قُدِّم إلى سوريا عشيّة حرب الخليج مقابل اشتراكها في التحالف ضدّ العراق. كذلك لا أحد يجهل أنّه قد يكون الثمن للتطبيع بين إسرائيل وجيرانها العرب.

وفي الوقت الذي هُلّل لتطبيق القانون الدولي في الكويت، دُفن هذا القانون في لبنان!

فهل نخدم الحقّ في تقاسم ما تبقّى منه؟ وهل تصلح العدالة الاستنسابيّة شعارًا لنهاية القرن العشرين؟

إنّ أفظع أمر تفرضه الواقعيّة السياسيّة هو التضحية بلبنان لحلّ المشكلات التي تعترض مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، أعني بها مشكلة اللاجئين الفلسطينيّين، مشكلة الجولان المحتلّ ومشكلة اقتسام الثروات المائيّة.

هذا هو الخطر الذي يواجهه بلدي، فهو عاجز عن إسماع صوته والدفاع عن حقّه الأساسي في تقرير مصيره، وعلى رغم مشاركته في المفاوضات، فهو يبقى في الحقيقة مغيّبًا عنها، خاضعًا لسلطان سوريا، فاقدًا كلّ مجال في المناورة، عاجزًا عن الإجابة على العروض الإسرائيليّة بالإنسحاب.

وفي الوقت الذي يدخل الشرق الأوسط عصر السلام، نرى لبنان المقيّد محكومًا عليه بالإنتظار في غياهب التاريخ، ممنوعًا عن تقرير مصيره.

أيّها السادة،

إليكم أتوجّه، أنتم ضامنو الحقّ الدولي، لمنع حصول هذه الجريمة.

على مشارف القرن الواحد والعشرين، يبقى لبنان ضرورة لأمن عالمٍ بات فريسةً للتعصّب من كلّ نوع، وما اغتيال السيّد رابين، إلاّ البرهان الساطع على ذلك.

إنّ الأحداث الأخيرة في البوسنة والجزائر، وفي باريس وإن بنسبة أقلّ، ليست إلاّ نذير صراعات مهدِّدة لغدنا، تعجز عن تداركها الحروب التقليديّة وحتّى النوويّة. إنّ الأصوليّة، وهي وليدة انعدام التوازن في تطبيق الحقّ الدولي، والحرمان الناتج عن نموّ غير متكافئ، قد تُغرق حضارة بكاملها في الظلاميّة.

فلا أحد يبقى بمنأى عن العنف الذي يولّده انفجار المشاعر العرقيّة والأصوليّة، والذي تعجز أيّ حدود عن احتوائه.

ألا يمكن لهذه الجرائم، التي تغذّت في مختبرات الواقعيّة السياسيّة، أن تصيب بالعدوى أولئك اللامبالين أو أولئك الذين شاركوا في صنعها وتركوها تنمو؟

إنّ السلام والأمن في العالم يتأثّران، أكثر من أيّ وقـت مضى، بالعدالة، وينطلقان من قدرة سياسيّة دوليّـة تُطبّـق الحقّ بأفعالها، وتنشر التسامح والحوار بأفكارها. لقد كـان السيّد كيسنجر محقًّا بقوله: إنّ على شعوب الشرق الأوسـط أن تتعلّم قواعد التعايش.

أوليس لبنان بفكرته ودوره، المثل الحيّ على ذلك؟

من هنا، بات إنقاذه ضرورة ملحّة.

العماد ميشال عون

❖ ❖ ❖

ملحق رقم ٦
ميشال عون في سطور

١٨ شباط ١٩٣٥: ولد في حارة حريك في الضاحية الجنوبيّة لبيروت، لبنان.

١٣ نيسان ١٩٧٥: اندلعت الحرب في لبنان وكان في حينه قائدًا لكتيبة المدفعيّة الثانية.

٢٠ كانون الأول ١٩٨٠: تسلّم قيادة القوى المنتشرة على خطوط التماس.

١٤ آب ١٩٨٢: تسلّم رئاسة أركان القوّات المسلّحة في بيروت.

١٨ كانون الثاني ١٩٨٣: عيّن قائدًا للواء الثامن.

٢٣ حزيران ١٩٨٤: عيّن قائدًا للجيش اللبناني.

٢٢ أيلول ١٩٨٨: تولّى رئاسة الحكومة بتكليف من الرئيس أمين الجميّل عند انتهاء ولايته، وتولّى أيضًا وزارتي الدفاع والإعلام، مع الاحتفاظ بمنصبه قائدًا للجيش اللبناني.

١٣ تشرين الأول ١٩٩٠: أُبعد عـــن الـــسلطة بعمليّـــة عسكريّة قام بها الجيش السوري، ولجأ الى السفارة الفرنسيّة في بيروت وبقي فيها حتّى ٢٧ آب من العام ١٩٩١.

٣٠ آب ١٩٩١: بداية المنفى في فرنسا.

١٨ شباط ١٩٩٦: ولادة التيّار الوطني الحرّ في مؤتمر عُقد في باريس.

٧ أيّار ٢٠٠٥: العودة الى بيروت بعد ١٥ سنة أمضاها في المنفى.

١٢ حزيران ٢٠٠٥: انتخب نائبًا عن دائرة كسروان – جبيل.

١٨ أيلول ٢٠٠٥: الإنطلاقة الرسميّة لحـــزب التيّـــار الوطني الحرّ الذي يرأسه.

منذ ٢٠٠٥: يرأس تكتّل «التغيّير والإصـــلاح» الـــذي يضمّ ٢١ نائبًا في البرلمان اللبناني ويقود المعارضة.

٦ شباط ٢٠٠٦: توقيع وثيقة التفـــاهم بـــين حـــزب الله والتيّار الوطني الحرّ.

❖ ❖ ❖

ملحق رقم ٧
التيّار الوطنيّ الحـــرّ

الميثـــاق

إنّ التيّار الوطني الحرّ هو امتداد للحالة اللبنانيّـــة التـــي نشأت مع مسيرة نضال العماد ميشال عون، ومرحلة تولّيه الحكم في أواخر الثمانينيّات من القرن العشرين، تعبيرًا عن صحوة الشعب اللبناني في وجه الحالات الخارجيّة ونتائجها. وقد تصدّى التيّار في الداخل وفي بلدان الانتشار، لاحـــتلال لبنان، وقدّم التضحيات دفاعًا عن حرّيّته وسيادته واستقلاله وكرامة شعبه، منتهجًا سلوكيّة رائدة، إنسانيّة وشجاعة .

يسعى التيّار الوطني الحرّ، الحزب السياسي، إلى تجديد الحياة السياسيّة في لبنان، علـــى أســـس العلـــم والأخـــلاق والإقدام، وإلى تحرّر الإنسان اللبناني. وهو يلتـــزم العمـــل تحت عنوان التغيير والإصلاح، وفق المسلّمات التالية :

في المبادئ

يعلن التيّار الوطني الحرّ :

١- إيمانه أنّ الإنسان الفرد قيمـــة بذاتـــه، وأنّ النـــاس يولدون ويموتون متـــساوين، ويعيـــشون متمتّعـــين

بالحقوق والحرّيّة والكرامة، ولهم أن يتباينوا في الآراء والتوجّهات والمعتقدات .

٢- إلتزامه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمواثيق والاتّفاقات الدوليّة ذات الصلة، من حيث توجّه قيمها ومبادئها أهداف الحزب وبرامجه .

٣- تشدّده في أنّ لبنان كيان سيّد حرّ مستقلّ يقوم على عقد اجتماعي تقرّه إرادة شعبه الحرّة .

٤- تأكيده أنّ لبنان اختبار إنساني مميّز، بفضل ما يتّسم به من تعدّديّة وتفاعل فكري وانفتاح على الحضارات، وبفعل تجربته الديمقراطيّة الرائدة في العالم العربي.

٥- إحترامه الدستور اللبناني شرعةً للحكم في لبنان، في تطبيقه وتفسيره وتعديله .

٦- تمسّكه بانفتاح لبنان على محيطه العربي والعالم، والتفاعل معًا، بما لا يعارض أولّيّة الانتماء الوطني، على أن يكون اللبناني بعدًا لبنانيًّا في الخارج، لا بعداً خارجيًّا في الداخل .

٧- إقتناعه بأنّ المرأة والرجل متساويان في الحقوق والواجبات، إذ إنّ المرأة شريك أساس في بناء المجتمع وصنع القرار السياسي.

في الأهداف

يتطلّع التيّار الوطني الحرّ إلى:

١- ضمان سيادة الدولة اللبنانيّة واستقلالها، والسهر على ديمومتهما.

٢- بناء دولة الحقّ القائمة على قواعد المساواة والعدالة والتكافل الاجتماعي وتكافؤ الفرص، والحفاظ على القضاء العادل لكونه المعيار الحقيقي والمتجرّد، لترسيخ العدالة والديمقراطيّة .

٣- إرساء الديمقراطيّة نظام حكم وأسلوب حياة، يضمنان احترام الحرّيّات والحقوق الأساسيّة للمواطن.

٤- التربية على المواطنيّة من أجل تحقيق المساواة بين اللبنانيّين، ووضع قانون مدني اختياري للأحوال الشخصيّة، وفصل الممارسة السياسيّة عن الدين، سعيًا إلى الدولة العلمانيّة .

٥- صون العائلة لأنّها الخليّة الأساسيّة في بناء المجتمع والوطن .

٦- إزالة الفوارق القانونيّة والاجتماعيّة بين الرجل والمرأة، وتعزيز المساواة بالممارسة، على قاعدة الكفاءة والجدارة .

٧- المثابرة على دعم الشباب وتعزيز دورهم في تطوير المجتمع وتنشيط الحياة السياسيّة .

٨- تمكين اللبنانيّين المنتشرين في العالم، من ممارسة حقوقهم السياسيّة في لبنان، انطلاقًا من أماكن وجودهم، وشدّ أواصر ارتباطهم في الوطن وفيما بينهم.

٩- تعميم ثقافة سياسيّة تحرّر اللبنانيّين من ذهنيّة التبعيّة والاستجداء وتطوير الحسّ النقدي.

١٠- التمسّك بالنظام الاقتصادي الحرّ والمبادرة الفرديّة، في حدود ضمان كرامة الإنسان ورفاهه ومبادئ العدالة الاجتماعيّة.

١١- تعزيز العمل المؤسّسي، على قاعدة اعتماد الكفاءة وتطبيق مبدأ المساءلة والمحاسبة .

١٢- الحفاظ على بيئة سليمة، لكونها حقًّا طبيعيًّا للإنسان وجزءًا من كينونته.

١٣- وضع التربية والتعليم في متناول جميع اللبنانيّين، ونشر التراث اللبناني، وتنمية جميع القطاعات، والتشجيع على إتقان المهارات والعلوم والفنون، بما يلائم حاجات المجتمع وحركة العصر .

١٤- نشر ثقافة السلام والحوار والديمقراطيّة

❖ ❖ ❖

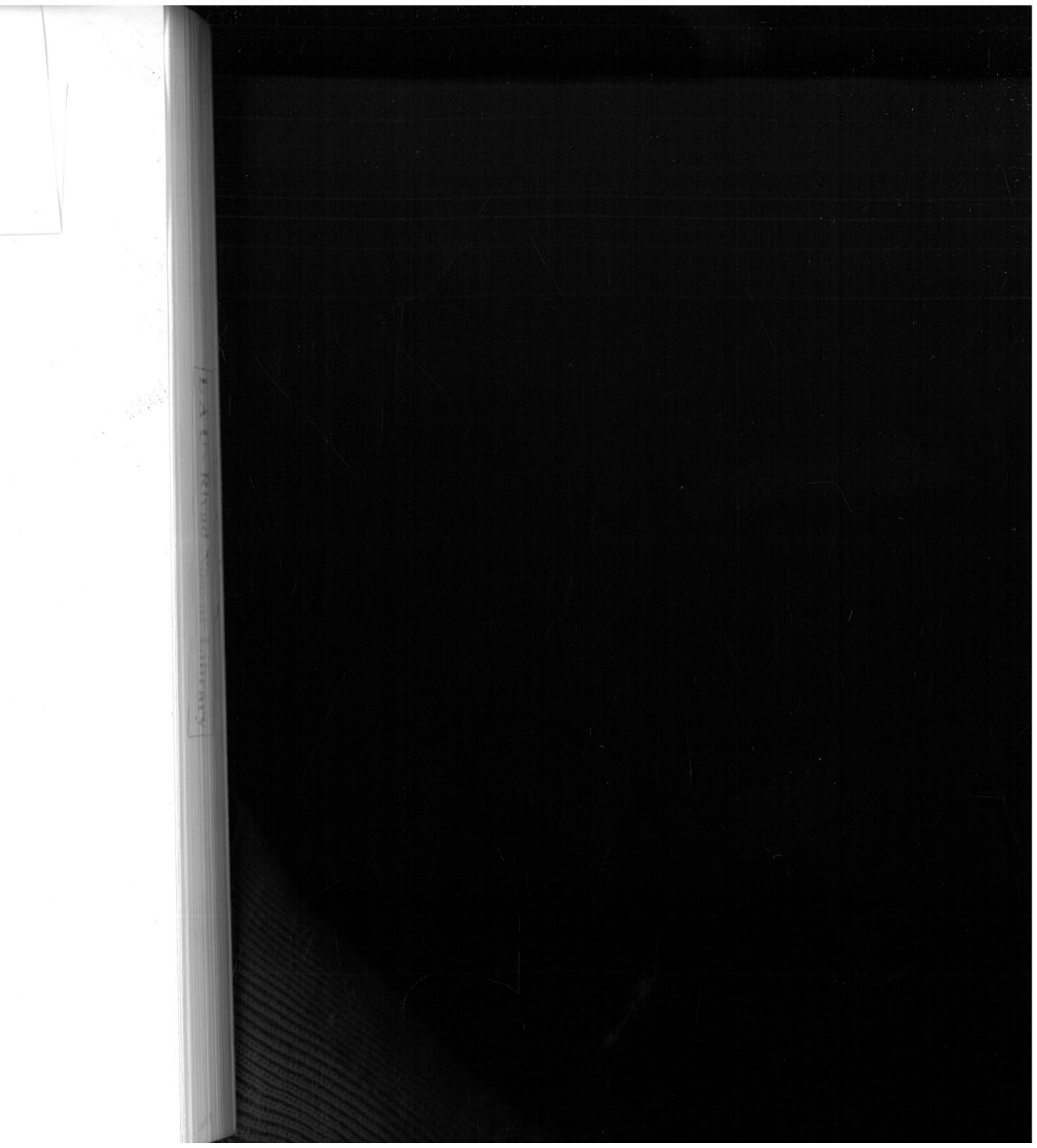
الفهرس

الصفحة

الصفحة

❖ ❖ ❖

مطبعة صادر
بيروت - لبنان
هاتف: ٠١/٤٨٨٨٩٩



هو رمز من رموز المقاومة في وجه الاحتلال السوري للبنان، هو ميشال عون الذي فرض نفسه على مر السنين، على انه شخص لا يمكن تخطيه في المشهد السياسي اللبناني. فهذا «العسكري المندفع» الذي تربى في المدرسة العسكرية القاسية في خلال حرب لبنان دخل المعترك السياسي في العام ١٩٨٨ عندما عينه امين الجميل رئيس الجمهورية أنذاك، رئيساً للوزراء. ففي خلال سنتين من الحكم، لم يتوان ميشال عون في العمل في سبيل ان تستعيد الدولة سلطتها وتتحرر الاراضي اللبنانية من المحتل السوري، ولكن من دون جدوى. ففي العام ١٩٩٠ قرعت اجراس الحزن في البقعة الضيقة التي تحتضن المسيحيين إثر هجوم سوري – لبناني عليها وضع حداً لهذا الحلم الذي دام سنتين وأرغم العماد عون على النفي. وهناك، في فرنسا، قضى العماد عون خمس عشرة سنة قبل ان يعود الى لبنان في أيار ٢٠٠٥: لقد انسحب السوريون والعماد عون يشعر بأن هذا الانسحاب هو نصر شخصي فعبر عن طموحه بجمع الشمل.

في النهاية، توصل العماد عون في مطلع العام ٢٠٠٦ الى ان يقيم «ورقة تفاهم» بين التيار الوطني الحر الذي يرأسه وحزب الله، ما أثار تساؤلات عديدة في الاوساط اللبنانية والغربية. واقترح ميشال عون في هذه الورقة «الجريئة والجديدة من نوعها» «مشروع مجتمع» يتجاوز الشروخ الاجتماعية والطائفية التقليدية ويعمل من اجل توفير حلول للأزمات المتعلقة بالهوية لحظة «تصادم الحضارات» وكذلك يعمل من اجل توفير أجابة عن السؤال «كيف يتم العيش بسلام في مجتمع تعددي؟»

ولد ميشال عون في العام ١٩٣٥ في ضاحية بيروت الجنوبية وهو قائد سابق للجيش اللبناني ورئيس وزراء سابق وهو اليوم نائب في البرلمان ومن اهم قادة المعارضة في لبنان.

فريديريك دومون هو صحفي متخصص في الشرق الادنى



صورة الغلاف: شربل نخول
اعداد الغلاف الفني : صادر ناشرون

ISBN 978-9953-66-115-5

